بن يوسف بن خدة

نهاية حرب التحرير في الجزائر

إتفاقيات إيفيان

تعريب

لحسن زغدار

محل العين جبائلي

مراجعة

عبد الحكيم بن الشيخ الحسين







اتفاقيات ايفيان

Codification 4 07 23 41

بـن يوسف بن خـدة

إتفـاقيــات ايفيـــان

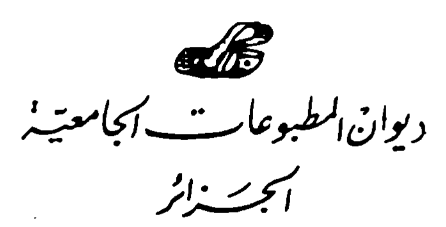
تعريب

لحسن زغدار

محل العين جبائلي

مراجعة

عبد الحكيم بن الشيخ الحسين




منتدى سور الأزبكية
WWW.BOOKS4ALL.NET


بسم الله الرحمن الرحيم

الفهرس

الملاحق

تمهيد

لقد استغرقت الحرب الجزائرية التي خاضها الشعب الجزائري من أجل انتزاع استقلاله مايناهز الثمانية اعوام ، وهذه المدة الطويلة من الكفاح تبررها طبيعة الاستعمار الفرنسي في الجزائر التي حولتها فرنسا الى مستعمرة استيطانية تحكمها أقلية من الأوروبيين باحكامها المطلقة وتستغل البلاد لصالحها فقط .

ان افريقيا الجنوبية واسرائيل قد ولدتا نتيجة التوسع الاستعماري الأوروبي الذي تمخض عنه هذا النموذج المجسد .

وانه في ظل مستعمرة استيطانية تكون ظروف تحقيق عملية التحرير الوطني أصعب منها في ظل المستعمرات التقليدية القائمة على اساس تجاري (الماركانتية) . ذلك أن الامر في المستعمرة الاستيطانية يتعلق باقتلاع اقلية تم غرسها من الخارج وتمتلك البلاد امتلاكا تاما . وتتمتع بالمساندة المطلقة التي يقدمها الوطن الأم ، وبمساعدة بعض الدول العظمى .

ولمقاومة هذه «الجزائر الفرنسية» ، خاض الشعب الجزائري احدى معاركه الاكثر طولا والاكثر دموية في هذا القرن ، والتي جعلها موقع الجزائر الاستراتيجي اكثر شراسة ، اذ تعد الجزائر مفتاح المغرب العربي ومحور التقاء بين حوض البحر الابيض المتوسط من جهة وبين العالم العربي والقارة الافريقية من جهة

اخرى . وقد احرز الشعب الجزائري فى النهاية الانتصار ، رغم ضعف وسائل الكفاح لديه ، ويعود الفضل فى ذلك الى وحدة صفوفه وايمانه بالاستقلال في إطار المبادئ الاسلامية ، كما يعود هذا الفضل الى أداته فى الكفاح : جبهة التحرير الوطني التي عرفت كيف تنظم وتكافح على جبهات متعددة : عسكرية واقتصادية وسياسية ودبلوماسية ، والتي لم تغلق الباب ابدا أمام المفاوضات مع الخصم ؛ انه تاريخ هذه المفاوضات التي شرع فيها بقيادة الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وهو ما يتناوله هذا الكتاب الموجز ، انها المفاوضات التي تمخض عنها اعتراف فرنسا رسميا باستقلال وسيادة الجزائر ، فى اطار وحدة ترابها بما فى ذلك الصحراء ، وذلك في يوم 3 جولية 1962 .

وما النصر إلا من عند الله ، فالحمد والشكر له على نعمه

ربيع الاول 1407/ نوفمبر 1986

:/ أشكر السيد عبد الكريم رمضاني على مساهمته في تعريب بعض فقرات الكتاب .

مقدمة

كانت اتفاقيات ايفيان مسك الختام الذى أنهيت به الحرب ، فهل يكون معنى ذلك أنها باعت الثورة بأرخص الأثمان ؟ لقد كانت هذه الاتفاقيات نتيجة مفاوضات طويلة وشاقة ، لم يدون تاريخها حتى الآن . فهل يمكن أن نعتبرها مجرد وسيلة لتشكيل استقلال ممنوح ؟ أم هي تتويج باهر لاستقلال انتزع انتزاعا ؟ وبعبارة أخرى : ماهو المعنى البعيد ، وماهو المدى المديد لاتفاقيات ايفيان ؟ هل كانت أرضية لاستعمار جديد ؟ أم مساهمة كبرى فى تصفية استعمار ؟ لقد بقي الذين صاغوا هذه الاتفاقيات من الجانب الجزائري محتفظين بآرائهم الى حد الآن ، وقد حان الوقت للخروج من هذا التحفظ ، واطلاع الرأي العام عن حقيقة ما جرى في هذا الشأن . لقد بذلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الساهرة على سيادة الشعب الجزائري المكافح جميع مافي وسعها لتحقيق الأهداف الأساسية التي حددها إعلان فاتح نوفمبر 1954 ولإرسائها على مائدة المفاوضات ؛ حتى تكون نتائج ايفيان ، فى نهاية الأمر ، مساوية لتضحيات شعب بأكمله وتكون قد استجابت لأمانيه الغالية ، هذا ماسجله أكثر من عشرين سنة من التنمية المستقلة ، والسيادة الكاملة التي لايعروها التباس .

ان الانتقادات المغرضة والتهجمات الصادرة من بعض محترفي السياسة ، التي كانت هذه الاتفاقيات غرضا لها ووسيلة اليها في آن واحد ، لم تكن لتفلح فى تحريف الحقائق ؛ فليس فى هذه النصوص أي شئ يعتبر من الناحية القانونية

تنازلا لارجوع فيه ، أو مشكل عائقا لاحل له ، مادامت المبادئ سليمة ، فكل ما بقي يؤول الى قضية مبادرة وديناميكية ثورية .

ان قوة الثورة الجزائرية لاتتمثل في إرغام الفرنسيين على التفاوض فحسب ، بل لأنها أبدعت على مر السنين روحا وسلوكا خاصين بها كان أساس انتصار ايفيان .

ان للثورة الجزائرية استراتيجية وتكتيكها . لقد كانت ثورة راشدة تعبر عن المستوى الرفيع لمنهج الذي وصلت اليه الجماهير . وحين فرضت نفسها مفاوضا مستقلا ، كانت تستمد مبادئها من قواها الخاصة دون الرجوع الى سلطة أخرى غير سلطتها . واذا كانت أصالة أية ثورة تقاس بمدى استقلال قرارها السياسي ، فهل هناك ثورة تستطيع أن تفخر بأنها أكثر أصالة من ثورتنا ؟ هذه المعطيات الأساسية هي التي جعلت من ايفيان شيئا ممكنا . ان فرنسا لم تتنازل للتفاوض مع جبهة التحرير الوطني الا لأنها وجدت فيها طرفا جديرا بالثقة . هذه المفاوضات الثنائية هي التي جعلت ، تلقائيا ، كل وساطة طرف آخر لاجدوى منها أو بالأحرى قضت على كل خطر يؤدي الى تدويل القضية الجزائرية . واذا كانت جبهة التحرير الوطني تتمتع بأنواع قوية من الدعم عبر العالم فانها لم تكن محمية من أحد . وكانت إزاء جاراتها وأصدقائها وحلفائها تؤكد دائما على استقلالية لاهوادة فيها . فلم تشرك الجبهة أية حكومة – مهما تكن قريبة منها – في مفاوضتها مع فرنسا . لقد بقيت بهذا الانجاز ، سيدة نفسها مالكة زمام أمرها حتى بلغت بها نهايتها ، بعيدة عن أي تدخل خارجي . ومن دون أن تطلب أدنى مساعدة في وضع قراراتها واعداد ملفاتها . كل هذه الأسباب جعلت الثورة الجزائرية تتبنى اتفاقيات ايفيان وتعتز بها اعتزازها بمنجزاتها التاريخية الأخرى سواء بسواء . واذا كانت هناك دروس وعبر يجب استخلاصها ، فذلك ماعمدت الى ابرازه في الصفحات التالية . ولاأزعم أني قدمت دراسة شاملة وافية ، لكنني حاولت أن أسلط الأضواء على بعض المراحل الحاسمة للتفاوض . وحرصت أن أضعها في اطارها السياسي القائم آنذاك .

وإذ أقدم اليوم هذه الأفكار ، فأنا واع ذلك الو . . . سؤوليات التي تحملتها في وحدة فكرية تامة وشعور مشترك مع كل أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية عند بعث المفاوضات ثم البلوغ بها الى نهايتها .

وسيشهد التاريخ ـ فيما يتعلق بهذا الفصل الأخير من حرب الجزائر ـ بشجاعة مندوبينا في ايفيان – الأدبية ورباطة جأشهم ، وقد أثبتوا أنهم كانوا في مستوى مجاهدي جيش التحرير الوطني ، ومناضلي المنظمة السياسية لجبهة التحرير الوطني وكل أفراد شعبنا ؛ و عرفوا كيف يعبرون بصدق عن ارادة المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، حين لاءموا بين الصرامة والواقعية وبين التفاوض والثورة .

وبهذا الصدد أود أن أشكر الآخرين : سعد دحلب ورضا مالك ، اللذين كانا من العاملين الأساسيين في هذه المفاوضات ، على ما تفضلا به من قراءة لهذا النص وتقديم توضيحات وتحسينات مفيدة جدًا .

واذا كان هذا النص يحتوي على بعض الأخطاء ، رغم الاحتياطات التي اتخذت ، فانني أتمنى أن يتقدم الذين يلاحظونها بالتصحيحات اللازمة فيساهموا بذلك في كتابة تاريخنا الوطني .

لقد ألحقت بهذا النص وثائق ، بعضها لم ينشر من قبل ، وترتيبا زمنيا للأحداث أقدمه خاصة لشبابنا الذين شبوا وترعرعوا ، وهم يجهلون حرب التحرير والأحداث الهامة التي ميزتها ، والتي من بينها اتفاقيات ايفيان .

ان تطبيق هذه الاتفاقيات الذي شرع فيه يوم 19 مارس 1962 – تاريخ وقف إطلاق النار – قد وضع حدا لحرب بين الجزائر وفرنسا دامت سبع سنوات ونصفا ، وفتحت طريق الاستقلال والسيادة الوطنية .

انه لنصر عظيم حصل عليه الشعب الجزائري اللهم اننا نشكر لك هذا النصر ، وما النصر الا من عندك ، فقد قدرت لشعب صغير أن ينتصر على دولة عصرية عظمى وأن يزيل نيرها عن كاهل شعبنا بعد احتلال دام 132 سنة .

أهداف جبهة التحرير الوطني
وتباين وجهات النظر بين الجزائر وفرنسا

ان المعركة حول بساط المفاوضات لاتقل خطورة عن الحرب المسلحة ، فهي لها قواعدها وأهدافها واستراتجيتها وتكتيكها ، ويمكن للعدوّ أن يستعملها لضرب الوحدة ، وتحطيم المعنويات ، وإضعاف المقاومة ، وتنمية روح المداراة والاستسلام ، خاصة أن تاريخ الاستعمار مملوء بأمثلة من هذا النوع من وقف اطلاق النار واتفاقيات سلام ، والتزامات كلها لم تحترم ، أمثلة قدمت من أجلها شعوب المستعمرات ثمنا باهظا ، من هنا كانت اليقظة والانتباه مما يستوجبه هذا الظرف بالضرورة .كل مفاوضة تعد مساومة ، فهي تقتضي تنازلات ، ولكن لاتقبل المساس بأي مبدإ من المبادئ التي لايمكن المس بها في نظرنا ومنها :

- الوحدة الترابية
- وحدة الأمة الجزائرية .
- السيادة الجزائرية .
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائري.

ان التنازل عن نقطة من هذه النقاط لايمس قاعدة نضالنا فحسب بل يؤدي الى إثارة استنكار مآله الانشقاق ، ولهذا ، فان كان هناك ما يستوجب المحافظة عليه فهو الوحدة ، انها قوتنا الوحيدة ازاء خصم قوي يجمع بين الإمكانيات العسكرية والوسائل النفسية والسياسية ، لهذا لم يسمح بارتكاب أي خطإ سواء لدى الشعب ، أو الاطارات التي ستشرف فيمابعد على تطبيق وقف اطلاق النار ، وخاصة على مستوى القمة . وتعد موافقة الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة للجمهورية

الجزائرية أمرا أساسيا (1) . ومن ضمن الاهتمامات الدائمة للحكومة المؤقتة اشراك هؤلاء الخمسة في التفاوض والحصول على اطلاق سراحهم من جهة ، وموافقتهم من جهة أخرى كانت الشغل الشاغل للحكومة المؤقتة ، لذا كنا ساهرين على اشعارهم بكل ما يجري لكي تكون مواقفنا موحدة .

فالشرط الأول اذن هو الوحدة ، أما الشرط الثاني فيتعلق باستمرار حيوية الصراع لدى الشعب والمجاهدين ، فان احتمال خرق الاتفاق من جانب العدو ثم استئناف القتال من ينبغي افتراضه والاستعداد له ، وكانت لنا أسوة في ذلك بما حدث لفيتنام (Vietminh) إذ خرق الخصم الفرنسي (2) اتفاقيات هوشي منه – سانتيني (Sainteny) في شهر مارس 1946 .

لم تحاول أبدا الحكومات المتعاقبة على الحكم في باريس منذ 1954 الوصول الى حل بالتفاوض ، ولم تأخذ بعين الاعتبار قرارات وتوصيات منظمة الأمم المتحدة ومنظمات دولية أخرى . كالجامعة العربية ، والمؤتمرات الاسلامية ، والمؤتمر الافريقي الآسيوي ، الخ . حاولت هذه الحكومات الفرنسية أن تفرض حلولها التي فشلت كلها ومنها فكرة الاندماج التي اقترحها سوستال (Soustelle) الحاكم العام للجزائر ، الذي أراد تطبيقها ، واقتراح قي مولي (Guy Mollet) المعروف بنقاطه الثلاث : وقف اطلاق النار ، الانتخابات ، المفاوضات ، والتي رفضتها بالطبع جبهة التحرير الوطني ، والقانون الأساسي للانييل (Laniel). وسوف يلجأ الجنرال ديغول الى هذه الصيغ عند عودته الى السلطة عام 1958 وتعود الاتصالات الأولى بين جبهة التحرير الوطني والحكومة الفرنسية

---

(1) أحمد بن بلة ومحمد بوضياف نائبا الرئيس ، حسين آيت أحمد ورابح بيطاط ، محمد خيضر وزراء دولة . كان هؤلاء الخمسة معتقلين في فرنسا

(2) بمقتضى هذه الاتفاقيات يقبل هوشي منه أن يكون الفيتنام عضوا في مجموعة الدول الثلاث المشتركة الى جانب الكمبودج (Cambodge) واللاوس (Laos) ، وعضوا في فيدرالية الهند الصينية والاتحاد الفرنسي . ولكن عندما انعقدت ندوة دالات (Dalat) المكلفة بالشروع في تطبيق هذه الاتفاقيات (أفريل 1946) ثم عندما انعقد بالخصوص مؤتمر فونتين بلو (Fontainebleau) (من شهر جويلية الى سبتمبر 1946) [illegible] فرنسا ظهر [illegible] حيث أرادت تشكيل الفيتنام بفصل الكوشنشين (Cochinchine) عنه . وهكذا شبت الحرب من جديد منذ ديسمبر 1946 ولم تنته الا بانتصار ديان بيان فو (Dien Bien Phu) الذي كان في 7 ماي 1954

إلى شهر آفريل عام 1956 حيث تم اللقاء بين مبعوث منديس فرانس (Mendès France) وعبان رمضان وبن يوسف بن خدة في الجزائر العاصمة (1) ولقاء محمد خيضر في القاهرة مع ڤورس (Gorce) وبيڤارا (Begarra) مبعوثي ڤي مولي (Guy Mollet) رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك ، والأمين العام للحزب الاشتراكي الفرنسي . كما جرت لقاءات أخرى جمعت بين امحمد يزيد واحمد فرانسيس وبيير كومين (Pierre Commin) الأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي الذي يرأسه ڤي مولي (Guy Mollet) وذلك يوم 1956/07/21 في بلغراد وكذلك التقى امحمد يزيد ومحمد خيضر وعبد الرحمن كيوان مع هيربو (Herbaut) وكازيل (Cazelles) يوم 2 و 3 سبتمبر 1956 في روما . ثم لقاء خيضر وكومين بالقاهرة ، وبريوني (Brioni) فيما بعد ، وهذا بقطع النظر عن مؤتمر بلدان المغرب العربي بتونس ، والذي ألغي بعد اختطاف طائرة الخمسة يوم 22 أكتوبر 1956 بواسطة الطيران الفرنسي (2) .

وكانت هذه اللقاءات بالنسبة للحكومة الفرنسية مع ممثلي جبهة التحرير الوطني عبارة عن جس النبض أو مناورات تهدف الى مواصلة الحرب أو اجتياز مرحلة صعبة . وكانت المواقف متباعدة جدا حتى لدى الناطقين باسم جبهة التحرير الوطني الذين كانت مواقفهم ، مختلفة ، ففي القاهرة مثلا يتكلم خيضر عن تكوين مجلس تأسيسي جزائري ذي سيادة بينما يؤكد عبان رمضان في الجزائر : أنه لامفاوضات قبل الاعتراف المسبق بالاستقلال ؛ أما من جهة الفرنسيين فانهم لم يتجاوزوا فكرة الواقع الوطني الجزائري التي نادى بها ڤي مولي . وأما مسألة المفاوضات والتحديد الدقيق لشروط وقف اطلاق النار فيعود طرحها الى قرارات مؤتمر الصومام :

---

(1) لقاء الجزائر هذا نظم بفضل الاستاذ أندري مندوز (André Mandouze) الذي كان مناصرا منذ زمن طويل للقضية الجزائرية .

(2) والاعضاء الخمسة لجبهة التحرير الوطني المختطفون هم : حسين آيت أحمد ، أحمد بن بلة ، محمد بوضياف ، محمد خيضر ومصطفى الأشرف ، ويجب عدم الخلط بين الوزراء الخمسة المشار اليهم أعلاه حيث ذكر رابح بيطاط لامصطفى الأشرف .

- الإعتراف بالأمة الجزائرية الموحدة وحدة لاتتجزأ .

- سيادة الجزائر فى كل المجالات بما فى ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية .

- اطلاق سراح كل المعتقلين .

- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري .

ورفضت فكرة المائدة المستديرة ،أي جمع كل التيارات حول مائدة المفاوضات (1) . وعقب تعديل لجنة التنسيق والتنفيذ - بتاريخ 20 الى 27 أوت 1957 ، انظر الملحق الثاني (2) - تخلت هذه اللجنة عن اشتراط الاعتراف القبلي بالاستقلال وأعلنت أنها مستعدة للتفاوض على أساس الاستقلال .

ولكن لم تصبح المفاوضات حقيقة الا مع ديغول وبعد خطابه حول تقرير المصير إذ عرفت منذ ذلك الخطاب منعطفات عديدة والتواءات كثيرة .

---

(1) وهذا يعني اشراك الحزب الشيوعي الجزائري ، والحركة المصالية التي أسست فى ديسمبر 1954 وغير ذلك من الفئات والشخصيات فى المفاوضات .

(2) لجنة التنسيق والتنفيذ هي : قيادة جبهة التحرير الوطني المعينة من قبل مؤتمر الصومام فى اوت 1956 .

اختلافات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية و ديغول

مبدأ تقرير المصير (16 سبتمبر 1959)

ان النضال البطولي لشعبنا والضغط الدولي ألزما ديغول باقتراح إجراءات ملموسة لحل القضية الجزائرية التي أصبحت تكلف فرنسا أكثر فأكثر وتهددها فى صميم وحدتها الوطنية . لكن على أي شكل ؟ عن طريق تقرير المصير ، يعنى تنظيم استفتاء يتضمن ثلاثة اختيارات : اما الاستقلال ، واما المشاركة مع فرنسا ، واما الفرنسة .

رفض ديغول الاستقلال والفرنسة واختار المشاركة بحيث تكون «حكومة الجزائريين من الجزائريين واتحاد وثيق معها (أي فرنسا) فيما يتعلق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية» (1) ؛أي الحكم الذاتي الذي يعني السيادةالمحدودة ، و بما أن هذه السيادة لايكتفي بها ديغول فعمد الى تجزئة الأمة لاضعافها . يتصور ديغول مناطق ذات حكم ذاتي على أساس مجموعات عرقية مبنية على نظام فيديرالى . كما يقول ديغول :« تجد هذه المجموعات المختلفة : الفرنسية والعربية والقبائلية والمزابية الخ ، التي تتعايش في هذا البلد ، ضمانات تتعلق بحياتها الخاصة وإطارا للتعاون فيما بينها ». ذلك هو النظام الفيديرالي الذي هو امتداد للقانون الأساسى لـ لانييل (Laniel) ، 1958 ، الذي يهدف في الواقع الى تجزئة الجزائر .

---

(1) خطاب الجنرال ديغول حول تقرير المصير (16 سبتمبر 1959) .

وازاء هذا المفهوم المجزئ واجهت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بمفهوم الأمة الجزائرية المكونة من شعب واحد منذ عصور عديدة ، ذي تاريخ واحد وثقافة عربية اسلامية ، والتي أعطت للجزائر وجهها الحقيقي وشخصيتها القوية في كفاحها ضد الاستعمار . والى جانب هذا الشعب توجد أقلية مسيطرة ، هي الأقلية الأوروبية لايجوز اتخاذها وسيلة للإبقاء على امتيازات المعمرين . ولابد أن يجد هذا المشكل حلا في اطار دولة جزائرية موحدة ؛ ويستعمل ديغول التهديد بالتقسيم في حالة ما اذا اختار الجزائريون استقلالهم ، ويفكر في اعداد «مناطق» خاصة بالاوروبيين «لجمعهم واستقرارهم» وقد زاد هذا الموقف في يقظتنا وعزمنا ،وبالاضافة الى ذلك فان فرنسا تحتفظ بالصحراء وكل المنشآت النفطية ، وأشار ديغول في تصريحه الى أن «فرنسا ستتخذ كل الاجراءات اللازمة مهما كان الأمر للاستغلال ونقل وشحن النفط الصحراوي الذي هو ثمار فرنسا ويهم كل دول العرب». وكان هذا النفط السبب في امتداد الحرب ثلاث سنوات أخرى .

أما فيما يتعلق بتقرير المصير حسب رأي ديغول فستمثل «كل التيارات السياسية» وهذا يعني الرجوع الى فكرة «الطاولة المستديرة»، وعدم الاعتراف بمبدإ جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للمقاومة الجزائرية .

ان بين المفهوم الديغولي لتقرير المصير ومفهوم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لبونا شاسعا ، بالنسبة لهذه الأخيرة فانه لابد من توفير شروط سياسية وعسكرية قبل الوصول الى تقرير المصير : يجب أن يتم وقف اطلاق النار ولايمكن تحقيق وقف اطلاق النار الا بالإتفاق المسبق حول هذه الشروط .

ستظهر الاتصالات الأولية بين ممثلي ديغول وممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية اختلافات أساسية وهذا في مولان (Melun) أولا .

فشل اتصالات مولان (25 - 29 جوان 1960) .

وإجابة على تصريح الجنيرال ديغول بتاريخ 14 جوان 1960 ، فقد استجابت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بارسال مبعوثين ، هما : محمد بن يحيي

وأحمد بومنجل ، ولم تعاملهما الحكومة الفرنسية على أساس مفاوضين بل عاملتهما على أساس «متمردين»،وعزلتهما في مقر عمالة مولان من 25 الى 29 جوان 1960 ، حيث حرما من كل الحريات الفردية والزيارات والاتصالات مع الصحافة الخ ، وأثناء ذلك كان ديغول في غمرة المساومات مع إطارات الولاية الرابعة من أجل وقف اطلاق النار في تلك المنطقة فقط ، والحكومة المؤقتة لاتدري شيئا عن ذلك ، ولا عن المناورات التي يقوم بها ديغول الذي رفض التفاوض مع جبهة التحرير الوطني لوقف اطلاق النار في كامل التراب الوطني . وتعني شروطه هذه بكل بساطة استسلام جيش التحرير الوطني ، واغتنم الفرصة ليدعم في الوقت ذاته قواته المسلحة في الجزائر بتوفير كل الامكانيات من أجل تحقيق نصر عسكري – ذلك ما عرف بعمليات شال (Challe) – كما دعم الخطوط الموضوعة على كامل الحدود (1) ، وعن طريق وسائله الاعلامية شرع يحمل الحكومة المؤقتة مسؤولية فشل مفاوضات مولان (Melun) ، وقام ضباط الفروع الادارية الخاصة بنشر الدعاية في القرى زاعمين أن «فرنسا تدعو للسلام ، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ترفضه» (2) وبعد انتظار ثمانية أشهر أخرى أي الى غاية شهر فيفري 1961 ، بدأ طور الاتصالات الجديدة .

كانت المفاوضات صعبة للغاية ، والنتيجة تتوقف على وحدتنا ، ودعم الجماهير ، هذا الدعم الذي تجلى في الانتفاضات الشعبية العارمة التي جرت يوم 11 ديسمبر 1960 في الجزائر العاصمة وفي بعض المدن الكبرى والتي كانت منعرجا في مسيرة الثورة وحدثًا حاسمًا في تاريخ معركتنا المسلحة وفي سير المفاوضات . لقد أظهرت هذه الانتفاضات روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الارهاب البوليسي والعسكري ، فأقنعت بالتالي ديغول

---

(1) بلغ عدد القوات الفرنسية حسب المصادر الفرنسية نفسها 500.000 جندي ، علاوة على القوات المساعدة : المليشيات الاقليمية والدرك ، فرق الجمهورية للأمن والشرطة والحركة ؛ أضف الى ذلك الطيران والبحرية والدعم الضخم من منظمة الحلف الأطلسي . وتقدر تكاليف الحرب بثلاثة مليارات فرنك قديم يوميا وهو ما يعادل اليوم 18 مليارا على الأقل .

(2) الفرع الاداري الخاص هو فرقة من الجيش الفرنسي مهمتها النشاط السيكولوجي ومراقبة المواطنين .

ديغول بأن كل محاولة ترمي الى فرض حل عسكري ستبقى بدون جدوى ، كما كانت هذه الانتفاضات عاملا حاسما في تعجيل سير المفاوضات .

لقاء لوسارن (Lucerne) (20 فيفري 1961)

وبعد مرور شهرين على هذه الأحداث جرت اللقاءات الجدية الأولى بين الجزائريين والفرنسيين بلوسارن (Lucerne) – سويسرا – يوم 20 فيفري 1961 بواسطة أوليفي لونق (Olivier Long) الوزير السويسري المكلف من طرف حكومته برئاسة الجمعية الأوروبية الخاصة بالتبادل الحر ، وأوكل ديغول هذه المهمة لـ جورج بومبيدو (Georges Pompidou) وذلك لاستمزاج نوايا الجزائريين ، ويدل اختيار بومبيدو – الشخص الذي يثق به الجنرال ديغول الثقة كل الثقة والذي خلفه فيما بعد كرئيس للدولة – مدى الأهمية التي يوليها ديغول للقضية . أما الجانب الجزائري فكان يمثله الطيب بولحروف واحمد بومنجل ، وكان بومبيدو آنذاك على رأس بنك خاص ، ولم يمثل لويس جوكس (Louis Joxe) الجنرال ديغول حتى لاتمنح هذه الاتصالات الصبغة الرسمية ، وبالتالي أصبحت الشؤون الجزائرية من «اختصاصه» دون غيره . وها هي النقاط التي أثارها بومبيدو والذي كان يرافقه برونو دولاس (Bruno de Leusse) مدير الشؤون السياسية بوزارة الخارجية الفرنسية :

- المؤسسات المؤقتة .
- ضمانات لتقرير المصير .
- جنسية الأقلية الأوروبية .
- مفهوم وشكل السلطة التنفيذية المؤقتة (1) .
- ضمانات وتمثيل الأقليات .

أكد الوفد الجزائري من جديد مبادئنا وتمسكه بما تقره الحكومة المؤقتة . كانت مواقف الطرفين متباعدة جدا . وقد رأى الوفد أن يبقى الأمن العام في هذه

(1) السلطة التنفيذية هي هيئة مكلفة بتسيير شؤون البلاد في المرحلة الانتقالية بين فترة توقف المعارك والاستقلال .

المرحلة من صلاحيات القوات المسلحة الفرنسية ، ورد بومبيدو على ممثلي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بأن «قضية الصحراء لا نقاش فيها» ، وأضاف قائلا : «أن الصحراء بحر له سواحل تسكنها شعوب ساحلية والجزائر واحدة من تلك الشعوب ، وعلى فرنسا أن تستشير الجميع»، أما مسألة الجيش الفرنسي فقد تركها جانبا واعتبر المرسى الكبير ملكا من الأملاك الفرنسية باعتباره كجبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في التراب الأسباني . لكن لايريد ديغول التطرق الى «الحرب» أو وقف اطلاق النار ، بل يؤكد على «الهدنة» ويستطرد قائلا : «انه عند ما يتم التفاوض على الهدنة سيصدر بيان عن الحكومة الفرنسية يعقبه بيان الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تدين فيه «الارهاب» وكل عملية من أعمال العنف» . بعد ذلك سيطلق سراح الوزراء الخمسة ليشاركوا فى المفاوضات . رفضت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية خلال المناقشات الفصل بين وقف اطلاق النار وضمانات تقرير المصير ، وقالت انها لاتريد تكرار ما حدث فى مولان ورفضت الهدنة التي ما هي الا وقف للعمليات العسكرية بين الطرفين ، فى حين أن وقف اطلاق النار كنتيجة للمناقشات يحل المسائل السياسية والعسكرية ، كما ترفض فكرة «التيارات» التي هي وسيلة لتفرقة الصفوف ، وترفض بطبيعة الحال تجزئة التراب الوطني .

ويمكن تلخيص اختلاف وجهات النظر العميقة حول الدولة الجزائرية في لوسارن كالتالي :

موقف ديغول :	موقف الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :
– الحكم الذاتي .	– السيادة الكاملة .
– فصل الصحراء عن الجزائر .	– وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء .
– تجزئة الجزائر عرقيا .	– وحدة الأمة الجزائرية : هناك شعب واحد لاشعبان، شعب عربي مسلم مع وجود أقلية أوروبية أجنبية .
– طاولة مستديرة	– جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد .
– الهدنة	– وقف اطلاق النار .

لم تكن محادثات لوسارن كلها سلبية بل كانت بداية لطرح المشاكل وكان لها الفضل في ابراز النقاط التي كانت محل الخلاف بكل وضوح .

الصحراء محور المحادثات

التقى وفدا الطرفين من جديد في بداية مارس 1961 بسويسرا . أقر بومبيدو بأن ديغول سيشرع في «مفاوضات» مع جبهة التحرير الوطني و«محادثات» مع الأطراف الأخرى ، وأثار من جديد فكرة «الهدنة» التي قال أنه سيتبعها اطلاق سراح الخمسة ، ورفض أي مناقشة حول الصحراء من الناحية الجوهرية مع قبول التطرق الى نقاط تقنية تخص الاطارات والتقنيين ، ورؤوس الأموال والإستشارات . واقترح الصيغة التالية : «اعلان عام عن الاختلاف حول السيادة الشعبية على الصحراء وتأجيل التفاوض حول هذه القضية بعد تقرير المصير» . ويعد هذا خطرا كبيرا على مستقبل الدولة الجزائرية بحيث يحتمل نشوب حرب جديدة من أجل اعادة توحيد ترابها مع احتمال حدوث مناورات من طرف القوات

المحتلة لكسب تأييد الدول المجاورة للصحراء ؛ لاسيما وأن أخواننا المغاربة كانوا يضغطون علينا بمطالبهم الترابية : فمحمد الخامس كان يطالب بتندوف ومنطقتها كما طالب أبنه الحسن الثاني بهما فيما بعد . وطالب بورقيبة بعلامة الكيلومتر رقم 233 (1) .

وهكذا يتجلى المفهوم الديغولي «للمشاركة» : الجزائر ، مبتورة من صحرائها مع حضور عسكري فرنسي يحمي الامتيازات الاقتصادية لفرنسا والأقلية الفرنسية .

الا أن الطرف الفرنسي قبل أثناء الاتصالات السرية بسويسرا أن تكون جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري ، وتبقى المناقشات حول الصحراء مفتوحة وقد قبلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية أن تشرع في مفاوضات رسمية . وبتاريخ 30 مارس 1961 أعلنت في آن واحد كل من الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة الفرنسية في تونس وباريس فتح «المحادثات» في ايفيان يوم 07 أفريل 1961 .

ولكنه في اليوم التالي صرح لويس جوكس (Louis Joxe) وزير الدولة المكلف بالجزائر أثناء الندوة الصحفية في وهران ان المفاوضات ستجري أيضا مع الحركة الوطنية الجزائرية (2) ، وردت الحكومة المؤقتة في الحين بأنها لاتوافق على هذه المفاوضات ولن تحضر مفاوضات ايفيان يوم 07 أفريل .

وفي يوم 22 أفريل حاول الجنرالات : شال (Chalie) ، جوهو (Jouhaud) ، سالان (Salan) ، وزيلير (Zeller) ، الاطاحة بحكم ديغول بانقلاب عسكري ، ولولا فشل الانقلاب لدخل الفرنسيون والجيش الفرنسي في مواجهة دموية ، وقد أدرك ديغول الخطر الذي سببته حرب الجزائر على نظامه وبلده . وانقسمت فرنسا الى شقين : أنصار ومعارضي التفاوض وبالتالي أرغم ديغول على حل الأزمة لأنه اذا لم ينه حرب الجزائر فأنها ستقضي عليه وتدخل الأمة الفرنسية في غمار حرب أهلية .

---

(1) علامة 233 وهي منطقة نفطية تقع في عارة الهامل غربي غدامس ، تقدر مساحتها بحوالي 30 الف كلم مربع .

(2) الحركة الوطنية الجزائرية : تأسست في شهر ديسمبر 1954 من طرف مصالي بعد الانشقاق الذي وقع في حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات الديموقراطية .

وهكذا تخلى في النهاية عن اشراك الحركة المصالية أو أي تيار آخر في التفاوض واستعدت الحكومة المؤقتة للسير الى الأمام . ابتدأت المفاوضات يوم 20 ماي 1961 في ايفيان وترأس الوفد الجزائري بلقاسم كريم صحبة سعد دحلب ومحمد بن يحي والطيب بولحروف واحمد فرانسيس واحمد بومنجل والرائدين احمد قائد وعلي منجلي ؛ وكان رضا مالك المتحدث الرسمي باسم الوفد وترأس الوفد الفرنسي لويس جوكس .

أرادت الحكومة الفرنسية أن تعطي ضمانات «للانفراج» فسمحت لجزء من 2.500.000 من المعتقلين في المحتشدات أن يخرجوا من المحتشدات الموضوعة تحت مراقبة الجيش الفرنسي واطلاق سراح 6.000 معتقلا ، كما حسنت وضعية الوزراء الخمسة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية المعتقلين في فرنسا ، وأعلنت وضع حد «للعمليات الهجومية» وحاولت أن تحصل من جبهة التحرير الوطني على ايقاف المعارك التي كانت تسميها «بالارهاب» للوصول الى الهدنة طبقا لنظريتها .

ومن جهتنا فإن المعارك لم تتوقف وكنا على حذر من الاستعمار في هذا الظرف إذ لولا هذا الكفاح المسلح لما قبلت الحكومة الفرنسية ابدا المفاوضات معنا . اعترف ديغول بأن السياسة الخارجية هي من صلاحيات الدولة الجزائرية ، ولكنه تمسك بموقفه ازاء الصحراء ، وبقيت مواقف الطرفين دون تغيير .

تعثرت المحادثات وأصبحت عبارة عن حوار صامت ، وبتاريخ 13 جوان 1961 توقفت على اثر مبادرة فرنسية الا أن الطرفين قررا البقاء على اتصال فيما بينهما وتم تعيين دحلب الذي لعب دورا هاما ضمن وفدنا للبقاء كممثل للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في جنيف الى غاية 20 جويلية ، سيكون الوسيط الوحيد بين المبعوثين الفرنسيين والحكومة المؤقتة وسيحاول دحلب أن يستفيد من هذه الفترة لنشر المعلومات وتعريف وشرح مواقفنا للعديد من الوفود الأجنبية ، خاصة الوفود الفرنسية المارة يوميا ببوادافو (Bois d'Avault) قرب جنيف ، وهومقر يملكه أمير قطر الذي تفضل مشكورا فوضعه تحت تصرف وفدنا .

والتقى الوفدان من جديد فى 20 جويلية 1961 ، بعد تبادل العديد من وجهات النظر فى لوڤران (Lugrin)- فرنسا - القريبة من الحدود السويسرية ، ولم تكن الحكومة المؤقتة تنتظر الشئ الكثير من هذا اللقاء العام الثاني ، لكن خطتها كانت واضحة وهي قطع المفاوضات بسبب الصحراء لأن مسألة الوحدة الترابية يسهل فهمها لدى الرأي العالمي ، أما على المستوى الداخلي فيسمح بتعبئة أكثر للطاقات . وبمجرد افتتاح المحادثات أكد جوكس من جديد وبمرونةولباقة وجهة النظر الفرنسية لبلقاسم كريم ، وتقرر لقاء على حدة بين جوكس وبلقاسم كريم يوم 26 جويلية ، وقدم كريم عرضا سريعا الى وفده ، كما التقى جوكس وكريم ودحلب على انفراد مرة أخرى نصف ساعة بعد ذلك ، وأخفقت محادثات الطرفين إخفاقا تاما حول قضية الصحراء بحيث أصبح توقف المفاوضات أمرا محتوما ، وكانت هذه المرة بمبادرة من الوفد الجزائري وافترق الطرفان بعد معاينة الإخفاق .

وأثناء هذه الفترة حاول بورقيبة استرجاع مطار القاعدة الجوية البحرية لبنزرت بتعبئة المواطنين لاقتحامها ، ورد ديغول بعنف على هذه التعبئة التي أدت الى قتل 1000 مواطن من إخواننا التونسيين ، ومايزيد عن 2000 جريحا و 2000 أسيرا .

وانه من المفيد التذكير بهذه المناسبة ، ان جبهة التحرير الوطني عبرت عن تضامنها الكامل مع تونس باقتراح وضع قوات جيش التحرير الوطني تحت تصرفها .

المرحلة الأخيرة من المفاوضات
ان نجاح المفاوضات مرهون بوحدتنا

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 9 إلى 27 أوت 1961 . وأحدث تعديلا على مستوى الحكومة حيث عينني رئيسا للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (1) وراح جزء من الصحافة الغربية يعرفني كرجل «قاس» و«ماركسي» «ذي ميول صينية»، ومناصر للنظريات المتطرفة . كنت حقا من أولئك الذين يبحثون عن المساندة الصينية اذ كانت جبهة التحرير الوطني في مجموعها تعرف أهمية تلك المساندة ، وشاءت الأقدار كذلك أن أرأس الوفد الأول لجبهة التحرير الوطني الذي زار الصين في شهر ديسمبر 1958 . كنت انذاك وزيرا للشؤون الاجتماعية ، رافقني في هذه الزيارة محمود الشريف ، وزير العتاد الحربي والتموين ، وسعد دحلب ، مدير الاعلام . كما اقترحت تواجدا مكثفا للاطارات ضمن صفوف المقاومة في الداخل من بين الذين يوجدون في الخارج ، وطالبت بعودة قيادة جبهة التحرير الوطني الى الداخل بسبب تأثير الاغتراب السلبي عليها . وفي الواقع كنت لا أثق بالميول نحو «التفاوضية» التي بدأت

(1) تشكيل الحكومة المؤقتة الثالثة للجمهورية الجزائرية كالتالي :
- الرئيس وزير المالية والشؤون الاقتصادية : بن يوسف بن خدة
- نائب الرئيس وزير الداخلية (جبهة التحرير الوطني) بلقاسم كريم
- وزير العتاد الحربي والاتصالات العامة : عبد الحفيظ بو الصوف
- وزير الشؤون الخارجية : سعد دحلب
- وزير الاعلام : امحمد يزيد
- وزراء دولة : الاخضر بن طوبال والسعيد امحمدي . واحتفظ الخمسة بمناصبهم كوزراء في الحكومة وعين بن بلة وبوصياف نائبين للرئيس .

بدورها تظهر ، لأنني كنت أعتقد أن دعم المقاومة في الداخل هو وحده الذي يدفع الى التفاوض الحقيقي .

لم أكن متطرفا ، كنت ناصرا للسلام ولكن ليس بأي ثمن . وقد أكدت عن هذا أثناء انعقاد المؤتمر الأول لبلدان عدم الانحياز المنعقد من 1 الى 6 سبتمبر 1961 ببلغراد والذي ضم رؤساء دول وحكومات لواحد وعشرين بلدا من العالم الثالث ويوغوسلافيا ، وترأست الوفد الجزائري بصفتي رئيسا للحكومة الجزائرية وكانت الصحراء ضمن جدول أعمال المفاوضات ، فأكدت على هذه المسألة مستعملا في خطابي لهجة أدبية متزنة لكي لا أحرج ديغول أو مجموع رؤساء الدول والحكومات الحاضرين الذين تربطهم بفرنسا علاقات دبلوماسية واقتصادية وثقافية . كان هذا السلوك محل تقدير من طرف المشاركين في المؤتمر ، اذ حصلنا على أربع اعترافات جديدة بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية . من يوغوسلافيا ، كمبوجيا ، افغانستان وغانا .

وورثت عن فرحات عباس تركة النزاع الخطير مع القيادة العامة للجيش الذي كان على رأسها العقيد هواري بومدين (4) وكان من الواجب استئناف المفاوضات التي توقفت بلوقران (Lugrin) في شهر جويلية 1961 ، وذلك بتقديم صورة موحدة عن جبهة التحرير الوطني . لأن التناحر بيننا نحن القادة الذين كنا في الخارج يكون له -- لو وقع لاقدر الله -- تأثير سيئ يحطم معنويات الشعب بل يشجع ديغول على أن يتصلب في مواقفه ويستغل هذا الوضع الحاصل بيننا ، وهذه سياسة لم يتخل عنها قط . ولذا ارتأيت أنا وأغلبية أعضاء الحكومة المؤقتةللجمهورية الجزائرية تأجيل أمر الخلاف مع هواري بومدين ، قائد الأركان العامة . اذ لا يمكن التغلب على العقبتين المطروحتين أمامنا بالتصدي لهما في آن واحد ، أعني المفاوضات وتمرد بومدين ، لأن استراتجية الكفاح تفرض أنه أمام عقبتين يجب أن

---

(4) بدأت تظهر آنذاك العلامات الأولى لتمرد القيادة العامة للجيش ضد الحكومة المؤقتة ، سنعالج هذا الموضوع في كتاب آخر ان شاء الله .

توجه كل الجهود نحو العقبة ذات الأهمية الكبرى لأن مصير شعب بكامله كان في خطر . وبمجرد وصولي الى الرئاسة اتخذت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية مبادرة على المستوى السياسي . كان ديغول هو الذي قام بذلك لحد الآن باقتراحه فكرة تقرير المصير مع الاستمرار فيها بانتظام ، ومن جهة أخرى طرأ على موقفه تطور حول قضية الصحراء .

وفي هذا الاطار قدمت يوم 24 اكتوبر 1961 بتونس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الاقتراح التالي : التخلي عن فكرة تقرير المصير ، اعلان الاستقلال من طرف فرنسا وبالمقابل وقف اطلاق النار فورا . أما المسائل المعلقة فهي : وضع الأقلية وجلاء القوات الفرنسية والتعاون الاقتصادي والتقني والثقافي ؛ هذه المسائل ستحل مع الحكومة الجزائرية المستقلة ، زد على ذلك أن اقتراحي كان قائما على أسباب لها علاقة بالوضع الداخلي . وكنا نخشى قبل كل شئ المرحلة الانتقالية أي تلك المرحلة التي تسمح بالانتقال من حالة الحرب الى حالة السلم ، والتي لم تحدد مدتها ، كما يتوقع الخطر أيضا من المنظمة السرية (1) ، التي كانت تتظاهر باحتجاجاتها وأعمالها المأساوية المتمثلة في قائمة الضحايا الذين يزداد عددهم يوميا ، أو من الخلاف القائم بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والقيادة العامة للجيش . ان الحصول على الاستقلال فورا باعتباره نقطة اللارجوع سيحول دون تفاقم هذا الخلاف ، كما أن اطلاق سراح المساجين والمحتشدين وعودة اطارات الخارج الى الوطن ، يسمح بابعاد الخطر نهائيا وربما تكون الانطلاقة من جديد . لكن ديغول بقي متمسكا بموقفه الخاص بإجراءات تقرير المصير ، واستئنفت المفاوضات على هذا الأساس .

واصلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية حملتها لشرح وتأكيد ارادتها السياسية للوصول الى اتفاق ، وذلك ما عبر عنه دحلب بكل وضوح في حديث صحفي مع مجلة «افريك اكسيون» (انظر الملحق رقم 11) حيث تطرق الى مجموع المسائل بصرامة وبواقعية ستترك تأثيرا قويا على الرأي العام .

---

(1) منظمة الجيش السرى للفرنسيين المتطرفين (O.A.S.) .

لقاء بال (Bâle) الأول (28 و 29 أكتوبر 1961)

جرى اللقاء الأول في مدينة بال - سويسرا - يومي 28 و 29 أكتوبر 1961 . يتكون الوفد المكلف بالإتصال مع الفرنسيين من محمد بن يحي ورضا مالك . ويمثل ديغول في هذا اللقاء برونو دولوس (Bruno de Leusse) وكلود شايي (Claude Chaillet) ، وتبقى الوحدة الترابية بالنسبة لنا الاهتمام الأساسي ، حيث ركز مندوبانا النقاش حول الصحراء . وقد رد عليهما أنه «فيما يتعلق بالسيادة على الصحراء لايكون هناك غموض اذا حدث الاتفاق بيننا على سياسة عامة للتعاون» . الا أن الوفد الفرنسي رفض أن يوضح موقفه حول استفتاء شامل يطبق على مجموع التراب الوطني بما في ذلك الصحراء . وأثار الوفد من جهة أخرى مسألة أخرى هامة بالنسبة اليه وهي : «مبدأ ترك الأخذ بالثأر» . وحسب هذا المبدأ فإن على الدولة الجزائرية المقبلة أن تمتنع عن اصدار أي عقاب على الجزائريين «الذين تعاونوا» مع فرنسا .

وقدمت الاقتراحات الأخرى كالتالي :

على المستوى الاستراتيجي ، يعني الأمر بالنسبة لفرنسا المحافظة على المرافق العسكرية التي تمكنها من ابقاء الاتصالات بافريقيا السوداء ومتابعة تجاربها الفضائية والنووية .

وعلى المستوى الاقتصادي تبقى المسألة المسيطرة وهي استغلال الثروات الصحراوية . كانت فرنسا تريد التأكيد على الحقوق المكتسبة ، ومنح رخص للتنقيب بالنسبة للنظام المنجمي (80.000 كلم مربعا سنويا ولمدة عشر سنوات) ، واحلال التحكيم الدولي محل القانون الفرنسي فيما يتعلق بتسوية النزاعات ، وانشاء هيئة تقنية ثنائية لاستغلال الثروات الكامنة تحت أرض الصحراء . لكن الأقلية الاوروبية بقيت حجر عثرة في المفاوضات إذ طالب ديغول لها ما يلي :
- مبدأ ازدواجية الجنسية .
- احترام العقيدة الدينية واللغة ، والأحوال الشخصية .

- حق انشاء الجمعيات .
- المشاركة في المجالس السياسية بنسبة 10 % والمجالس البلدية والمهنية .
- انشاء بعثات ثقافية .
- حرية تنقيل الأموال لمدة محددة .

الا أن الفرنسيين لا يخفون تخوفهم الذي تثيره عبارة «الممتلكات المكتسبة شرعيا من طرف الأوروبيين» الواردة في الوثائق الرسمية لجبهة التحرير الوطني .

ان الضمانات التقنية لتقرير المصير تتكفل بها لجان الرقابة الخاضعة للسلطة التنفيذية المؤقتة والمكلفة بمراجعة ووضع القوائم الانتخابية واجراء الاقتراع .

وتثير المرحلة الانتقالية ثلاث مسائل :
1) تبدأ المرحلة المؤقتة الأولى من وقف اطلاق النار الى اعلان الاستقلال .

2) تهيئ السلطة التنفيذية المؤقتة الاستفتاء وتحويل الصلاحيات وتبقى الجزائر تحت السيادة الفرنسية الى غاية تقرير المصير . ويرأس المندوب العام اللجنة التنفيذية المؤقتة ، ويحتفظ بالمسؤولية فيما يتعلق بالأمن العام بواسطة القوة المحلية .

3) المرحلة المؤقتة الثانية : تحدد المدة لتحضير الانتخابات العامة الخاصة بالمجلس التأسيسي الجزائري في ظرف ثلاثة أسابيع أو شهر .

تقترح فرنسا تعاونا اقتصاديا وماليا وثقافيا وتقنيا مقابل المحافظة على مصالحها في الجزائر وفي الصحراء .

وتطالب فرنسا أيضا بنظام الأفضلية وانتماء الجزائر الى منطقة الفرنك وضمان الاستثمارات وملكية الفرنسيين .

أما ما يتعلق بالتواجد العسكري فقد طلب للمرسى الكبير مدة غير محدودة لا كمنطقة ترابية فرنسية كما ألح الفرنسيون على ذلك في السابق ولكن كقاعدة تحت السيادة الجزائرية . أما القواعد الأخرى فستكون معسكرات يتوقف فيها الجيش وتقترح فرنسا لاحلال السلام الاجراء التالي :

- وقف اطلاق النار (يحدد محتواه فيما بعد)
- اتصالات سرية ترمي الى اتفاق سياسي شامل يعلن نهاية القتال .
- لا يطلق سراح الخمسة الامع وقف اطلاق النار .
- الافراج العام على المعتقلين .

ويتوقع الفرنسيون انهاء المحادثات في نهاية شهر نوفمبر واعلان وقف اطلاق النار في بداية سنة 1962 .

تلك هي وجهة نظر الحكومة الفرنسية في اللقاء الأول الذي وقع ببال (Bâle) في 28-29 أكتوبر 1961 .

ودرسنا في اجتماع للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الرد الملائم على الأسئلة والذي سيقدم في اللقاء الثاني ببال ، أي عشرة أيام فيما بعد ولم نخفف من ضغطنا على ديغول خاصة وان الوفد الفرنسي أثار في بال قلق ديغول أمام انتفاضات الجماهير الجزائرية ، أي المظاهرات التي نظمتها جبهة التحرير الوطني بفرنسا يوم 17 أكتوبر 1961 ، وفي الجزائر . أيضا فكان من مصلحة المفاوضات أن لايخفف هذا الضغط .

وهكذا دعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الشعب الى تنظيم يوم وطني بمناسبة أول نوفمبر 1961 ليعبر عن تمسكه «بالاستقلال والوحدة الترابية» واستجاب الجزائريون كتلة واحدة لهذا النداء ، والتقى من جديد الوفد الجزائري بالوفد الفرنسي يوم 9 نوفمبر ببال .

لقاء بال (Bâle) الثاني (9 نوفمبر 1961)

كلف محمد بن يحي ورضا مالك بتقديم الأجوبة نيابة عن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

الأقلية الأوروبية :

- حق الاختيار ورفض ازدواجية الجنسية .
- يخضع حق التجمع للرقابة .

- المشاركة في المجالس باعتبار العدد .
- مراقبة تنقيل الأموال الى فرنسا .

التواجد العسكري :

- يستأجر المرسى الكبير لمدة قابلة للتجديد .
- انهاء التجارب النووية والفضائية .
- عدم استعمال القواعد العسكرية ضد الأفارقة .
- جلاء الجيش واخلاء القواعد حسب برنامج زمني يحدد فيما بعد .

المرحلة الانتقالية :

- من وقف اطلاق النار الى الاستقلال ولمدة ستة أشهر .

الهيئة التنفيذية المؤقتة :

لا يرأسها فرنسي بل يرأسها مسلم جزائري يسير شؤون الجزائر ويحافظ على الأمن ويهيئ الاستفتاء ويجري تحويلا في الادارة والشرطة . تخضع الجزائر أثناء المرحلة الانتقالية للسيادة الفرنسية .

البترول :

يكون وضع قانون البترول من صلاحيات الدولة الجزائرية ، وتكون وظيفة الهيئة التقنية تقنية بحتة . ويخضع منح رخص التنقيب والاستغلال لصلاحية الدولة الجزائرية .

منطقة الفرنك :

– انشاء مؤسسة اصدار النقد والمراقبة على تنقيل الأموال .

وفي النهاية ساعد ردنا الايجابي على طلب فرنسا المتعلق بترك الانتقام من الجزائريين المتعاونين مع فرنسا على تهدئة الجو . ان هذا التنازل الذي يعتبر بالنسبة للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شيئا عاديا سيعيد الحوار الى مجراه الحقيقي . ولكن بينما كنا خائضين في المحادثات مع الحكومة الفرنسية ، وكان الرأي العام الجزائري والدولي يوجه اهتمامه لهذه المحادثات ارتأى المعتقلون في سجون فرنسا ان يعلنوا فجأة القيام بإضراب عن الطعام .

على اثر ذلك أوقفت المحادثات السرية ، اذ لم يكن من اللائق بسبب الاضراب عن الطعام أن نتابع المحادثات أمام الأخطار التي تهدد المعتقلين . وعندما أراد الوفد الفرنسي استئناف المحادثات كان جوابنا في يوم 15 نوفمبر 1961 : «انتظروا الى أن يتضح الوضع الناشئ عن الاضراب عن الطعام».

لقاء دحلب - جوكس (9 ديسمبر 1961)

لم تستأنف المحادثات الا بعد انهاء الاضراب ، وذلك يوم 9 ديسمبر 1961 حيث تمت باللقاء الذي جرى بين دحلب وجوكس . وكان الأول مرفوقا بمحمد بن يحي والثاني ببرونو دولاس (Bruno de Leusse) ، وبقي ظل الصحراء مخيما على المحادثات بحيث أصبحت مسألة الاستفتاء معلقة لأن جوكس اقترح فكرة استفتاء منفصل فيما يخص قبائل الطوارق الرحل وقبائل الرقيبات في منطقة تيندوف . وقد وقع تساؤل بهذا الشأن عندنا : هل يعني بذلك اعادة النظر فيما يخص الصحراء ؟ أم أن ذلك مجرد ضغط للحصول على تلبية معظم المطالب الخاصة بالأقلية الأوروبية ؟ فهو اذن لجوء جديد الى التقسيم ، فحاول دحلب أن يجد مخرجا لمسألة الصحراء واقترح أن تتقدم الهيئة التقنية برأيها للدولة الجزائرية فيما يخص منح أورفض رخص البحث عن التنقيب عن النفط .

ان المسألة التي يتوقف عليها الباقي هي مسألة الأقلية الفرنسية . وبالنسبة لجوكس «فأن الجنسية الجزائرية تعطى تلقائيا مع ترك الحرية لمن أراد أن يتنازل عنها». ويضيف قائلا : «فيما يمس الجنسية الفرنسية فموقفنا صارم شامل ولذا يجب السماح بازدواجية الجنسية بالنسبة للفرنسيين». أما فيما يتعلق بالمسائل الأخرى كالمشاركة في الادارة وحرية التنقل وضمان المصالح فتبقى الجزائر سيدة في قرارها . ولا يجب أن تتعرض أموال الفرنسيين للاغتصاب ويعود جوكس مرة ثانية الى عبارة «الأملاك المكتسبة شرعا» من طرف الأوروبيين

وحددت بدقة وظيفة السلطة التنفيذية المؤقتة . ويقول جوكس : ان «ما يتعلق بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية فاننا نريد أن يتم حلها عقب ذلك».

فأجابه دحلب على «أن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ستبقى مرجعا في حالة اخفاق الهيئة التنفيذية المؤقتة »

وبالنسبة للمرسى الكبير وافق جوكس على نظام الايجار . وتقدر المساحة الاجمالية للقاعدة البحرية والجوية بـ 500 كلم 2 بين القاعدة العسكرية والمرافق المحيطة بها (منابع المياه والرادار إلخ..) وتكون مدة احتلالها ، حسب اقتراحه ، خمسين سنة .

وتدرس فيما بعد وضعية المطارات الموجودة في جنوب وشمال البلاد . وأحس دحلب بحدسه أن جوكس شديد الرغبة في الوصول إلى وقف اطلاق النار بسرعة وأن الوفد الفرنسي فقد صبره .

فأكد على أنه لايمكن التفكير في وقف اطلاق النار قبل الوصول الى ضمانات سياسية جدية ووطيدة ، ويجدد دحلب طلبه الخاص بالاتصال مع الخمسة لأن الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كانت دائما تهتم باشراكهم في المفاوضات . فأجاب جوكس «أن هذه القضية من اختصاصات ديغول» وسيكون الرد عن ذلك يوم 12 ديسمبر . وفي يوم 23 ديسمبر 1961 جرى لقاء جديد بين دحلب وجوكس . تمسك الفرنسيون بموقفهم الخاص بالمندوب العام على رأس الهيئة التنفيذية المؤقتة لمراقبة الصرف وسير الاقتصاد والعدالة والدفاع والتعليم والمواصلات والمحافظة على الأمن العام نهائيا .

وسيتم اطلاق سراح المعتقلين في مدة عشرين يوما بعد اعلان وقف اطلاق النار ، ويتمسك الفرنسيون بموقفهم كذلك بالنسبة للهيئة التقنية للصحراء ، ويستمرون فى الحاحهم على الاعتراف بازدواجية الجنسية بالنسبة للأقلية .

أما الوضع الخاص بالجيشين (جيش التحرير الوطني والجيش الفرنسي) فسيكون محل اتفاق فيما بعد ، ، أي بعد وقف اطلاق النار .
وقسم المرسى الكبير الى منطقتين : منطقة أ ومنطقة ب .
وتشمل المنطقة أ من رأس فيڤالو (Figalo) الى غرب وهران ، وتشمل المنطقة ب

الجنوب حيث تمتد من لورميل (Lourmel) الى شرق رأس لندلس (Lindles) فتقطع البحيرة الى غاية وهران .

منطقة أ : تتولّى فرنسا في ربع مساحة هذه المنطقة كل السلطات .

منطقة ب : تتولّى فرنسا الأمن والدفاع ، وخفضت مدة الايجار من خمسين سنة الى عشرين سنة .

وتتابع التجارب النووية والفضائية فى الصحراء لمدة خمس الى عشر سنوات . أما مطارات كلومب بشار ، رڤان ، عين يكر وبوفاريك فتستعمل لمدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات . وبالنسبة لمطارات : تلاغمة ، بسكرة ، ورقلة ، تندوف وعنابة ، ستمنح تسهيلات للافراغ والعبور والتحويل . وتستعمل لنفس الأغراض موانئ الجزائر ووهران وعنابة . لم يكن ممكنا قبول كل المطالب الفرنسية الا أن رغبة الوصول الى حل أدت بدحلب الى اقتراح مطارين فى الشمال وثلاثة فى الجنوب ، ومدة للجلاء عن المرسى الكبير حددت بأربع سنوات وثلاث سنوات لجلاء الجيش الفرنسي .

الاتصالات مع «الخمسة» الموجودين بأولنوى (Aulnoy) .

كلفنا كريم وبن طوبال ، وهما من «التاريخيين» – أي رجال أول نوفمبر 1954 – بالالتحاق بأولنوى والاتصال «بالخمسة» ورافقهما بن يحي الذي كان يعرف بدقة ملف المفاوضات الجزائرية – الفرنسية . ورجعوا يوم 4 فيفري لاطلاع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على نتائج مهمتهم فأخبرونا بأن «الخمسة» يثقون فى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ويصادقون على اتفاقيات ايفيان كل المصادقة وسيرسلون الى رئيس الحكومة وكالة لكي يصوت باسمهم أثناء إنعقاد اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وجاءت بعض الملاحظات من بن بلة وخيضر ، أثار هذا الأخير مسألة تعويض اللاجئين وطلب اختصار مدة المرحلة الانتقالية ، وتكلم عن القوانين الداخلية لجبهة التحرير الوطني ،حيث ذكر سلطتين : المكتب السياسي والحكومة . واقترح تعيين عضو من القيادة العامة للجيش لتطبيق قرارات الحكومة . أما بن بلة فتكلم عن المرسى الكبير والغاء

منطقة ب ، والحال أن المعتقلين «الخمسة» بأولنوى يثقون كل الثقة فى الحكومة لامضاء هذه الاتفاقيات .

محادثات لي روس (Les Rousses) (19/11 فيفري 1962)

قبل الفرنسيون فى النهاية فهمنا لوقف اطلاق النار حيث لايمكن أن يحصل الا بعد الابرام النهائي للاتفاقيات السياسية والعسكرية .

تمت مناقشة كل المواضيع وحررت النصوص ، واقترح الوفد الفرنسي اضافة وزراء آخرين لتوقيع الاتفاقيات ، لأن الجنرال ديغول كان راغبا بدون شك فى اشراك التيارات السياسية الفرنسية الأساسية فى ابرام السلام مع جبهة التحرير الوطني . ومن جهتنا كان المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو الوحيد المؤهل للإعلان عن وقف إطلاق النار . لم تكن فى وسطنا تيارات نداريها أو نجاملها وقبل وفدنا أن يعود مصحوبا بوزراء جدد ليس فقط لامضاء الاتفاقيات بل لمراجعتها معا . وفي يوم 11 فيفري 1962 وصل الى لي روس وزيران فرنسيان الى جانب جوكس : الأمير جان دوبروقلي (Jean de Broglie) ، من حركة الاستقلاليين وكاتب دولة مكلف بالصحراء ، وروبير برون (Robert Buron) عن حركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العمومية . وهكذا يتشكل الوفد الفرنسي من : برونو دولاس (Bruno de Leusse) ، رولان بيكار (Rolland Billecart) ، جان دوبروقلى (Jean de Broglie) ، لوى جوكس (Louis Joxe) ، روبير برون (Robert Buron) ، الجنرال دى كاماس (Général de Camas) ، كلود شايي (Claude Chaillet) .

أما من الجانب الجزائري ، فهناك ثلاث وزراء الى جانب كريم بصفته نائبا لرئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية وهم : بن طوبال ، دحلب ، يزيد ، ويرافقهم بن يحي ورضا مالك والصغير مصطفاي كخبير مالي وهو من مناضلي جبهة التحرير الوطني بعد أن كان مناضلا في حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية . نوقشت كل النقاط من جديد حيث دافع كل واحد عن وجهة نظره .

وبعد الاتفاق المبدئي على كل النصوص افترق الوفدان ثم تلاقيا فيما بعد بايفيان للمفاوضات الرسمية على شرط أن يسمح بذلك المجلس الوطني للثورة الجزائرية . وبما أن الممثلين الجزائريين التزموا دائما بتوصيات الحكومة المؤقتة التي هي منبثقة من المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، فقد كانوا على يقين أنهم سيحصلون على مصادقة المجلس ، لكن هذا لا يعني أن اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية هو مجرد اجراء شكلي .

اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية واعلان وقف اطلاق النار

اجتمع المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس من 22 الى 27 فيفري 1962 ، لدراسة نص اتفاقيات ايفيان في كل جزئياتها ، حيث كان سعد دحلب هو المقرر ، وتم التصويت على مشروع نص اتفاقيات ايفيان من طرف المجلس الوطني للثورة الجزائرية في هذا الاجتماع بالاجماع ما عدا أربعة ، ثلاثة للقيادة العامة للجيش : بومدين ، قائد ، منجلي ، والرائد مختار بويزم (ناصر) من الولاية الخامسة (وهران) . أما «الخمسة» الموجودون بأولنوى فقد صوتوا بتأييد الاتفاقيات ، وهم : آيت احمد ، بن بلة ، بيطاط ، بوضياف وخيضر . وأرسلوا الي بهذا الصدد رسالة بتاريخ 15 فيفري 1962 موجهة الى المجلس الوطني للثورة الجزائرية (انظر الملحق رقم 3) كما بعثوا إلي شخصيا بوكالة تخول لي حق التصويت باسمهم . كما أرسل إلي كذلك أعضاء الولاية الثانية (الشمال القسنطيني) بوكالتهم لأصوت باسمهم أثناء اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية .

وافتتحت المفاوضات من جديد يوم 7 مارس وبصفة رسمية . رأس كريم الوفد الجزائري الذي يتألف من : بن طوبال ، دحلب ويزيد كأعضاء للحكومة ، وبن يحي وبولحروف ومالك والصغير مصطفاى والرائد بن مصطفى بن عودة كممثل لجيش التحرير الوطني (ورفضت القيادة العامة للجيش أن تتعاون مع الحكومة المؤقتة وتعين عسكريين في الوفد) . وكان من الجانب الفرنسي : لوي جوكس ،

روبير برون ، جان دوبروقلي ، برونو دولاس ، كلود شايي ، رولان بيكار والجنرال دي كامس كلهم شاركوا في محادثات لي روس . وأضيف إليهم في مؤتمر إيفيان : برنار تريكو (Bernard Tricot) ملحق بديوان جوكس ومستشار برئاسة الجمهورية ، وفانسان لبوري (Vincent Labouret) مستشار قانوني في الشؤون الجزائرية ، والعقيد سقين دي بازيس (Seguin de Pazzis) مستشار عسكري ، وفليب تيبو (Philippe Thibault) الناطق الرسمي باسم الوفد الفرنسي ، وبليزان (Plaisant) مستشار في الدولة ، مكلف بمحاضر الجلسات . ولم يدخل المجلس الوطني سوى تعديلات طفيفة على الاتفاقيات ، لكن حاول ممثلونا أن يوطدوا من مواقفهم ازاء الطرف الفرنسي واستلزم ذلك 12 يوما من المناقشة الحادة للوصول الى التوقيع على اتفاقية وقف اطلاق النار . ولم يوقع كريم باسم الوفد الجزائري الا عشية يوم 18 مارس . بعد لحظات ، وفى نفس اليوم ، أمرت بوقف اطلاق النار على أمواج إذاعة تونس بهذه العبارة : «باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وبتفويض من المجلس الوطني للثورة الجزائرية . أعلن وقف اطلاق النار فى كافة أنحاء التراب الجزائري ابتداء من 19 مارس 1962 على الساعة الثانية عشرة . آمر باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كل قوات جيش التحرير الوطنى المكافحة بوقف العمليات العسكرية والاشتباكات المسلحة على مجموع التراب الوطني». وقام الجنرال ديغول بدوره قبل ذلك بقليل باعطاء نفس الأوامر للقوات الفرنسية . واستقبل أمر وقف اطلاق النار في كل أرجاء البلاد بارتياح عميق ، فتحقق بذلك حلم المجاهدين والأجيال العديدة من الجزائرين منذ 1830 ، الا وهو : الاستقلال الذي لم يشك فيه أحد . كان ذلك نهاية لكابوس طويل ملئ بالاغتيالات ومذابح السكان المدنيين والاعتقالات والتعذيب والتفتيش والاغتصاب . وكان الشعب والمجاهدون والمحكوم عليهم بالاعدام والمساجين والمعتقلون والمحتشدون واللاجؤون ، يقدرون هذه النعمة لأنهم تكبدوا أشد آلام الحرب .

كان إعلان وقف اطلاق النار بداية للمرحلة الانتقالية التي سمحت بإطلاق سراح كل المساجين وخروج المكافحين من الظلمات الى شمس النهار .

اتفاقيات ايفيان
انتصار عظيم للشعب الجزائري

كانت اتفاقيات ايفيان انتصارا عظيما : الاستقلال والوحدة الترابية

هناك بادئ ذي بدء الوحدة الترابية . من ضمن المصائب الكبرى التي يمكن أن تصيب أمة تفكيك أجزائها ، والأمثلة على ذلك عديدة فى التاريخ المعاصر . ان الكفاح الطويل لارلندا (Irlande) من أجل استقلالها والتي ضاع منها جزؤها الشمالي الشرقي يذكرنا بمقاومتها ، ولم تتمكن اتفاقيات 1921 التي اعترفت لها بالسيادة من تجنب ضياع الأوستير (L'Ulster) ، فأعقبت ذلك حرب أهلية دامت سنتين خيم فيهما الحزن على البلاد بمجرد تحررها .ان الحرمان الوطني لم يزل مع الزمن . ذلك ما يفسر فى الوقت الحاضر الوضع المتفجر الذي يسود الألستير .

ووضع الفيتنام أسوأ من ذلك ، بما أن الحرب الأولى ضد المستعمر الفرنسي تركت مشكلة الجنوب كاملة ، فان اتفاقيات جنيف لـ 1954 اكتفت بتنظيم استفتاء تحت الخط الاستوائي رقم 17 ، والذى لم يحدث أبدا .فكان لابد من حرب ثانية أكثر ضراوة من سابقتها زادت خطورتها بكارثة الحرب الأهلية للوصول بعد ثلاثين سنة من المحن الى التحرير الشامل للإقليم وتوحيد أجزائه.

هل يمكن فى النهاية اثارة وضع كوبا حيث توجد قاعدة ڤواتنامو (Guantanamo) الامريكية ، والتي تذكرنا رغم نجاح الثورة فى كوبا بأن الإمبريالية لم تخفف من شدة وطأتها على البلاد . لقد ابعدت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية شبح حرب جديدة لتوحيد البلاد بتمسكها الصارم بمبدأ الوحدة الترابية فدافعت عنه فى المفاوضات وعلى مستوى الجماهير واللقاءات الدولية وأمام الحكومات والرأي العام العالمي .

ولايفسر عناد الحكومة الفرنسية فى مسألة الصحراء بالاستثمارات البالغة 600 أو 700 مليار فرنك ، وآفاق التموين بالغاز والنفط بدون عملة أجنبية فحسب بل وكذلك بالوضع الهام الذي تحتله الصحراء بين افريقيا السوداء وافريقيا الشمالية والتي كانت محل التجارب النووية والفضائية ، اضافة الى الضغوط المتعلقة بالمطالب الترابية التي كان يقوم بها جيراننا سواء من الشرق أو من الغرب .

يعتبر باطن الأرض فى الصحراء من أهم احتياطات الغاز المعروفة عبر العالم ، زيادة على الثروات الأخرى ، اذ تتمتع الجزائر بمصدر طاقة وبمداخيل لامثيل لها ، وهنا يكمن مستقبلها الاقتصادي والصناعي .

والخطر الآخر هو التقسيم بانشاء مناطق تخضع للسيادة الفرنسية على الساحل تكون أغلبية سكانها أوروبية كالجزائر العاصمة وإقليم وهران - المرسى الكبير . إن هاتين المنطقتين تمثلان بمايحيطهما من أرض خصبة وتطور مرافقهما مصلحة اقتصادية واستراتجية لاشك فيها بالنسبة لفرنسا ، ونسوق على سبيل المثال مشروع قانون هرسان (Projet de loi Hersant) الذي تقدمت به يوم 28 فيفري 1957 مجموعة من النواب الى المجلس الوطني الفرنسي والذي يهدف الى انشاء مقاطعة فرنسية للجزائر العاصمة ووهران . وتشكل منطقة قسنطينة وتلمسان الجمهورية الجزائرية ذات الحكم الذاتي ، أما الصحراء فتبقى خارج ذلك (انظر الملحق السادس) .

ويوضح اعلان الحكومة الفرنسية يوم 28 جوان 1961 من ناحية أخرى مايلي :

«انه يجب استخلاص العبرة فى حالة ما اذا حدث أن سدت جميع الطرق المعقولة وتظهر على الخريطة بوضوح المناطق التي يسودها سكان من أصل أوروبي . وفى حالة انعدام التعاون والاشتراك فان ضمان أمن هؤلاء السكان وأمن الذين يريدون البقاء بجانبنا لايتم الابالفصل وتنظيم حكم ذاتي فيتولى باقي السكان أمرهم بدون تدخل فرنسا . ان هذا الفصل لم يكن ظاهرة جديدة فى العالم ويعطينا هذا العصر أمثلة عديدة عن ذلك» . ويعرض الآن بيرفيت (Alain Peyrefitte)، الرجل السياسي الدبلوماسي بعض الأمثلة : فلسطين ، باكستان ،

وجزيرة قبرص . يضيف «انه اذا رفضت جبهة التحرير الوطنى أن تبت في الأمر فيكون الضمان الأقصى بالنسبة للأوروبيين هو الحق في طلب الانفصال وهذا هو الضمان الوحيد (1)».

ونادى كذلك فاليرى جيسكار ديستان (Valéry Giscard d'Estaing) وزير المالية آنذاك «بالتقسيم» (2)

والى غاية عشية إعلان الاستقلال كنا نعاني ، زيادة على فتك المنظمة العسكرية السرية ، من تهديد التقسيم ، ومع ذلك لم يتم فصل المدينتين الكبيرتين لشمال البلاد أي الجزائر العاصمة ووهران ، وكذلك الصحراء عن باقي التراب الجزائري . ذلك هو المعنى الحقيقي لانتصار الوحدة الترابية .

ويتعلق الانتصار الثاني بالسيادة الوطنية ، حيث أدت اتفاقيات ايفيان الى دولة جزائرية ذات سيادة في الداخل والخارج . تتصرف الدولة الجزائرية بحرية في اقتصادها وجيشها ودبلوماسيتها . ان الاختيار الاقتصادي هو احدى خصوصيات السيادة ، لأنه قرار سياسي قبل كل شئ . فالدولة الجزائرية تطبع عملتها وتنظم تحويل وانتقال رؤوس الأموال وتقر الميزانية ، ذلك ما يعتبر أهم القرارات الناتجة عن السيادة .

وحيا الرأي العالمي اتفاقيات ايفيان ، واعتبر الزعماء المعروفون بخبرتهم في الحرب الثورية مثل تيتو (Tito) وفيديل كاسترو (Fidel Castro) أنها كانت انتصارا عظيما واعترف شوين لاي (Chou-En-Lai) الوزير الأول الصيني آنذاك ، بايجابية الاتفاقيات حيث قال : ان التكتيك الذي اتبعه الجزائريون خلال المفاوضات

---

(1) آلان بير فيت : «هل يجب تقسيم الجزائر» ؟ دار النشر بلون(Plon) ، 1962 ، ص 23 .

(2) جان لاكوتور (Jean Lacouture) ، «انتهت الحرب في الجزائر»، مطبوعات كومبليكس ، (Complexe) ، 1985 ، ص. 104 .

«صائب» (انظر الملاحق 8، 9، 10) . ان هذه الاتفاقيات هي بالذات نموذج لتسوية ثورية حافظت بواسطتها الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية على المواقف الأساسية للثورة مع السماح ببعض المرونة حول الحالات الثانوية أو التي يمكن أن تراجع في المستقبل ، فأثبتت الأحداث ذلك فيما بعد وأقرته .

وهكذا أممت أراضي المعمرين ابتداء من سنة 1963 ، والمناجم في سنة 1966 والوحدات الصناعية في سنة 1968 ، والمنشآت البترولية في سنة 1971 وغادرت القوات الفرنسية البلاد في نهاية سنة 1964 بحيث كان من المقرر أن تغادرها يوم 1 جويلية 1965 . وتم اخلاء القواعد الصحراوية في سنة 1967 والمرسى الكبير في سنة 1968 بدلا من سنة 1977 . لم يكن كل هذا ممكنا الا بالسلاح الأساسي المتمثل في السيادة الوطنية . ان تصورنا الصارم للسيادة الوطنية جعلنا نرفض كل ما يشكل خطرا محتملا على وحدة الأمة والتراب . و برفضنا اسناد الجنسية الجزائرية تلقائيا الى مليون أوروبي أبعدنا خطر الوصول الى جزائر ثنائية الرأس ، يتسرب اليها وضع يكون أسوأ حالا من الوضع القائم في قبرص وفي لبنان . وقد أبعدنا نهائيا هذا الخطر وأنجينا الأجيال المقبلة من الصراع بين مجموعتين لهما ثقافات مختلفة ونمط اجتماعي متباين .

وفي ختام هذا البحث لايسعنا الا أن نتوجه الى المولى سبحانه وتعالى بالشكر على ما أولانا من نعم ، ونضرع اليه أن يمدنا بتوفيقه وأن يلهمنا حسن النظر فى ماضينا حتى نحكم بناء مستقبلنا وننجح فى طريق النمو . فلنكن أهلا لتضحيات شعبنا ، ولنعرف كيف نحافظ على المكتسبات العظيمة الغالية التى أفاءت بها حرب التحرير ، ولنحسن التدبير فى تسييرها كلها ، وفى مقدمتها الاستقلال الوطنى .

الملاحق

الملحق رقم 1

ميلاد جبهة التحرير الوطنى

لقد تمخضت الازمة التى نشبت بين اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية خلال سنتي 1954/1953 ، ورئيس الحزب مصالي عن ظهور اتجاه ثالث هو «اللجنة الثورية للوحدة والعمل» وكانت اللجنة الثورية للوحدة والعمل ، فى الاصل ، تضم اربعة اعضاء . ثلاثة من اعضاء اللجنة المركزية وهم : حسين الأحول وسيد علي عبد الحميد ومحمد دخلى ، اما العضو الرابع فهو من «المنظمة الخاصة» وهو محمد بوضيف .

وكان هدف هذه اللجنة هو السعى الى عقد مؤتمر وحدوي تحضره جميع اتجاهات الحزب .

وعلى اثر الاتصالات التى قام بها محمد بوضياف مع اعضاء المنظمة الخاصة تبنى هؤلاء موقفا جديدا تمثل فى عزمهم على الانتقال فورا الى مرحلة العمل المسلح . وهكذا عقدوا اجتماع (22) الذي ضم مناضلى «المنظمة الخاصة» فقط ، وعنه انبثقت هيئة تنفيذية ، هى «لجنة الستة» ، التي أتخذت القرار التاريخي باعلان الثورة الجزائرية فى فاتح نوفمبر 1954 ، باسم جبهة التحرير الوطنى .

اما اللجنة المركزية للحزب فقد كانت تؤيد الكفاح المسلح ولكنها ترى تأجيل اعلان الثورة بعض الوقت من أجل تحضير أفضل .

قائمة اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري حركة انتصار الحريات الديمقراطية عشية انشقاق الحزب 1953 / 1954

اسماء الاعضاء (1)

- سيد علي عبد الحميد
- بلعيد عبد السلام
- عيسات ايدير
- مصطفى بن بولعيد
- بن يوسف بن خدة
- عبد الحكيم بن الشيخ الحسين
- امحمد بن مهل
- أحمد بوده
- الطيب بولحروف
- موسى بولكروه
- سعد دحلب
- محمد دخلى
- رابح جرمان
- مبارك جيلاني
- مصطفى فروخي
- الهاشمي حمود
- عبد الرحمن كيوان
- الطاهر العجوزى
- حسين الاحول
- محمد الصالح الوانشى
- صالح معيزه
- عبد الحميد مهرى
- مصالي الحاج
- مولاي مرباح
- أحمد مزغنة
- زين العابدين ممجي
- جيلالى رقيمى
- هوارى سويح
- عبد المالك تمام
- أمحمد يزيد

1) ملاحظة : تم ترتيب الاسماء فى هذه القائمة والقوائم اللاحقة حسب الابجدية الفرنسية ، وقد حافظنا على نفس الترتيب فى النص العربى .

قائمة «22» أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل

- مختار باجى
- عثمان بلوزداد
- رمضان بن عبد المالك
- بن مصطفى بن عوده
- مصطفى بن بولعيد
- محمد العربى بن المهيدى
- لخضر بن طوبال
- رابح بيطاط
- الزبير بوعجاج
- سليمان بوعلي
- بلحاج بوشعيب
- محمد بوضياف
- عبد الحفيظ بوالصوف
- مراد ديدوش
- عبد السلام حبشى
- عبد القادر العمودي
- محمد مشاطي
- سليمان ملاح
- محمد مرزوقي
- بوجمعة سويداني
- يوسف زيغود

من المناسب ان يضاف الى هذه القائمة العضو (22) وهو الاخ الياس دريش صاحب الدار التى انعقد فيها الاجتماع التاريخى ، فى شهر جوان 1954 ، بحي الناضور بالمدنية (Clos Salembier) سابقا) بالعاصمة .

لجنة الستة

الأسماء

- مصطفى بن بولعيد
- محمد العربى بن مهيدي
- رابح بيطاط
- محمد بوضياف
- مراد ديدوش
- بلقاسم كريم .

وكان هؤلاء الستة يتشاورون مع اعضاء البعثة الخارجية الثلاثة لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديقراطية بالقاهرة ، وذلك منذ صيف **1954** وهؤلاء الاعضاء الثلاثة هم :

- حسين ايت احمد
- احمد بن بلة
- محمد خيضر .

أعضاء اللجنة المركزية لحزب الشعب الجزائري حركة الانتصار للحريات الديمقراطية عشية فاتح نوفمبر 1954 (1)

- سيد علي عبد الحميد
- بلعيد عبد السلام
- ايدير عيسات
- عبد الحكيم بن الشيخ الحسين
- عبد المالك بن حبيلص
- بن يوسف بن خدة
- امحمد بن مهل
- محمد بن تفتيفه
- رمضان بوشبوبة
- احمدبوده
- الطيب بولحروف
- موسى بولكروا
- سعد دحلب
- محمد دخلي
- محمد العربى دماغ العتروس
- امبارك جيلاني
- مصطفى فروخي
- مسعود قدروج
- الهاشمى حمود
- عبد الرحمن كيوان
- الطاهر العجوزى
- حسين الاحول
- محمد الصالح الوانشى
- صالح معيزة
- عبد الحميد مهرى
- بلقاسم راجف
- هوارى سويح
- عبد المالك تمام
- امحمد يزيد

---

1) هذه اللجنة انتخبت من قبل مؤتمر الجزائر العاصمة في 13 – 16 أوت 1954 .

الملحق الثانى

قيادة جبهة التحرير الوطنى (من 1956 الى 1962)

– لجنة التنسيق والتنفيذ الأولى – المعينة من قبل مؤتمر الصومام – أوت 1956 – مؤلفة من خمسة أعضاء :

- رمضان عبان ،
- بن يوسف بن خدة ،
- محمد العربى بن مهيدى ،
- سعد دحلب ،
- وبلقلسم كريم

- لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية - المعينة من قبل المجلس الوطنى للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة - أوت 1957 - مكونة من تسعة أعضاء :

- رمضان عبان ،
- فرحات عباس ،
- الاخضر بن طوبال ،
- عبد الحفيظ بوالصوف ،
- محمود الشريف ،
- محمد الأمين الدباغين ،
- بلقاسم كريم ،
- عبد الحميد مهرى ،
- عمار أوعمران .

الى هؤلاء التسعة أضاف المجلس الوطنى للثورة الجزائرية «الخمسة» المعتقلين :

- حسين ايت احمد ،
- أحمد بن بلة ،
- رابح بيطاط ،
- محمد بوضياف ،
- محمد خيضر ،

رغم انهم عينوا بصفة شرفية فإن «الخمسة» سيشاركون أكثر فأكثر فى القيادة .

توزيع المسؤوليات في لجنة التنسيق والتنفيذ (افريل 1958)

بلقاسم كريم	جيش التحرير الوطنى
عبد الحفيظ بوالصوف	المواصلات والمخابرات
الاخضر بن طوبال	جبهة التحرير الوطنى
عمار أوعمران	التسليح
محمود الشريف	المالية
فرحات عباس	الاعلام
محمد الأمين الدباغين	الشؤون الخارجية
عبد الحميد مهرى	الشؤون الاجتماعية

الحكومة المؤقتة الأولى للجمهورية الجزائرية التى حلت محل لجنة التنسيق والتنفيذ بتاريخ 19 سبتمبر 1958 بالقاهرة .

رئيس المجلس الوزاري	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس الوزاري وزير القوات المسلحة	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	أحمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت احمد رابح بيطاط محمد بوضياف محمد خيضر (1)
وزير الشؤون الخارجية	محمد الأمين الدباغين
وزير التسليح والتموين	محمود الشريف
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال
وزير الاتصالات العامة والمواصلات	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير شؤون شمال افريقيا	عبد الحميد مهري
وزير الشؤون الاقتصادية والمالية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الشؤون الاجتماعية	بن يوسف بن خدة
وزير الشؤون الثقافية	احمد توفيق المدنى
كتاب دولة كلهم في الجبل .	الأمين خان عمر اوصديق مصطفى اسطنبولي

(1) هؤلاء الأعضاء الخمسة كانوا معتقلين في فرنسا .

الحكومة المؤقتة الثانية للجمهورية الجزائرية التي عينها المجلس الوطنى للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس بتاريخ 16 ديسمبر 1959 - 18 جانفى 1960 .

رئيس المجلس	فرحات عباس
نائب رئيس المجلس ووزير الشؤون الخارجية	بلقاسم كريم
نائب رئيس المجلس	احمد بن بلة
وزراء دولة	حسين آيت احمد رابح بيطاط محمد بوضياف محمد خيضر
وزير دولة	السعيد محمدى
وزير الشؤون الاجتماعية والثقافية	عبد الحميد مهري
وزير التسليح والاتصالات العامة	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير المالية والشؤون الاقتصادية	احمد فرانسيس
وزير الاعلام	امحمد يزيد
وزير الداخلية	الاخضر بن طوبال .

وبناء على توصية المجلس الوطنى للثورة الجزائرية فقد عينت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بلقاسم كريم نائب رئيس الحكومة ووزير الشؤون الخارجية ، والاخضر بن طوبال وزير الداخلية ، وعبد الحفيظ بوالصوف وزير التسليح والاتصالات العامة - عينتهم اعضاء اللجنة الوزارية الثلاثية للحرب .
وقد حلت القيادة الوزارية الثلاثية المشتركة للحرب محل وزارة القوات المسلحة التى تعمل تحت اوامرها قيادة الاركان العامة لجيش التحرير الوطنى . وتتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعيين هيئة الاركان العامة التى تضم هواري بومدين ، كقائد للأركان واحمد قائد وعلي منجلى مساعدين له .

الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الثالثة التي عينها المجلس الوطني للثورة الجزائرية في دورته المنعقدة بطرابلس 27/9 أوت 1961 .

رئيس المجلس الوزاري وزير المالية والشؤون الإقتصادية :	بن يوسف بن خدة
نائبا للرئيس ووزيرا للداخلية	بلقاسم كريم
نائبا لرئيس المجلس	احمد بن بلة
نائبا لرئيس المجلس	محمد بوضياف
وزير دولة	حسين آيت احمد
وزير دولة	رابح بيطاط
وزير دولة	محمد خيضر
وزير دولة	الاخضر بن طوبال
وزير دولة	السعيد محمدى
وزير الشؤون الخارجية	سعد دحلب
وزير التسليح والاتصالات العامة	عبد الحفيظ بوالصوف
وزير الاعلام	امحمد يزيد .

المحلق رقم 3

موافقة الوزراء «الخمسة» المسجونين على اتفاقيات ايفيان

فيما يلي النص الكامل للرسالة التى وجهها الوزراء «الخمسة» المعتقلون ، الى المجلس الوطنى للثورة الجزائرية :

«الى الاخوة فى المجلس الوطني للثورة الجزائرية» .

لقد اتصلت بنا حكومتنا مرات عديدة ، خلال الاسابيع الاخيرة ، فقد انتدبت فى البداية للاتصال بنا الاخ بن يحي ، وبعده انتدبت الاخ بن طوبال ، واخيرا قدم وفد يضم الاخوة : كريم ، بن طوبال وبن يحي ، للاتصال بنا بدوره .

وقد سلمت الينا وثائق تتعلق بالمفاوضات الجارية بين حكومتنا والحكومة الفرنسية ، وان المعلومات الشفهية التى اعطيت لنا والخاصة بوضعيتنا فى الداخل ، تشير بجلاء الى ان هذه المفاوضات يجب ان تستمر الى نهايتها المحتومة .

وان الاتفاقيات التى تمخضت عن هذه المفاوضات لم تعد تنتظر لكي تحظى بالتزامنا العلني والرسمي ، سوى موافقة ومصادقة مجلسنا الوطني للثورة الجزائرية .

نحن الموقعون ادناه نعلن موافقتنا ومصادقتنا على هذه الاتفاقيات المبرمة من قبل حكومتنا .

حرر بأولنوى فى 15 فيفري 1962

التوقيع : «حسين ايت احمد – بن بلة – بيطاط – بوضياف – خيضر»

الملحق الرابع

التصويت على لائحة وقف اطلاق النار من طرف المجلس الوطنى للثورة الجزائرية اثناء اجتماعه من 22 الى 27 فيفرى 1962 .

حساب تفصيلى للأصوات :

العدد الرسمي	71 عضوا
شارك فى التصويت	49 عضوا
الحاضرون	33 عضوا

أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية :

بن يوسف بن خدة ، الاخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف ، سعد دحلب ، بلقاسم كريم ، السعيد محمدى ، امحمد يزيد — 7 اعضاء

أعضاء قيادة الأركان :

هوارى بومدين ، احمد قائد ، علي منجلى — 3 أعضاء

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

مصطفى بن النوى — 1 عضو واحد

ولاية وهران (5) :

مختار بويزم (المدعو ناصر) ، بن حدو بوحجار (المدعو عثمان) — 2 عضوان

اتحادية فرنسا (ولاية رقم 7) :

عمار عدلانى ، رابح بوعزيز ، محمد بوداود (المدعو عمر) محمد على هرون ، عبد الكريم السويسى — 5 اعضاء

الاعضاء الآخرون في المجلس الوطني للثورة الجزائرية :
فرحات عباس ، بن مصطفى بن عودة ، محمد بن سالم ،
محمد بن يحي ، أحمد بو منجل ، سليمان دهيلس ، محمد
حماي (المدعو قاسي) ، على كافي ، محمد خير الدين ، عبيدى
حاج الاخضر ، عبد الحميد مهري ، عمار اوعمران ، عمر
اوصديق ، الطيب الثعالبي ، محمد يازوران ، (المدعو السعيد)
15 عضوا

الممثلون :

صوت بالوكالة .... 16 عضوا

الوزراء الخمسة المعتقلون بأولنوا :

حسين آيت احمد ، احمد بن بلة ، رابح بيطاط ، محمد بوضياف
محمد خيضر .... 5 أعضاء
(ارسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية)

ولاية قسنطينة (2) :

رابح بلوصيف ، العربى برجم ، صالح بوبنيدر ،
الطاهر بودربالة، عبد المجيد كحل الراس .... 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية) .

ولاية القبائل (3) :

احمد فدال (المدعو سى حميمى) ، احسن محيوز ، محمد
وعلي ، آكلي محمد اولحاج ، الطيب الصديقى .... 5 أعضاء
(أرسلت الوكالة الى محمد يازوران) .

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

الطاهر الزبيري .... 1 عضو واحد

(ارسلت الوكالة الى الاخضر بن طوبال) .

الغائبون : .... 22 عضوا

ولاية الأوراس النمامشة (1) :

اسماعيل محفوظ مصطفى، عمار ملاح، محمد الصالح يحياوي 3 أعضاء

ولاية الجزائر (4) :

يوسف بوخروف ، لخضر بورقعة ، محمد بوسماحة ، حسان خطيب (بعد فيفري 1962 سيكون عمار رمضاني هو العضو الخامس) .... 5 أعضاء

ولاية وهران (5) :

احمد بوجنان (المدعو عباس) ، عبد الوهاب مولاي ابراهيم ، بوبكر قاضي .... 3 أعضاء

ولاية الصحراء (6) :

لم يتكون مجلس الولاية السادسة الا بعد 19 مارس 1962 .... 5 أعضاء

محمد حاج بن علا ، احمد بن الشريف (مسجونان) .... 2 أعضاء

رابح الزرارى (المدعو عز الدين) (فى الجبل) 1 عضو واحد

احمد فرانسيس ، حسين قديرى ، مصطفى الاشرف (غائبون) ...3 أعضاء

ملاحضة : «يقرر المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقف اطلاق النار بأغلبية (5/4) اربعة اخماس من أصوات الاعضاء الحاضرين أو الممثلين» المادة 12 من الفصل الثانى من القوانين الاساسية المؤقتة للجمهورية الجزائرية الصادرة عن دورة المجلس الوطنى للثورة الجزائرية المنعقدة فى طرأبلس (ليبيا) (ديسمبر 1959/جاننفى 1960) .

مجموع الاعضاء الحاضرين أو الممثلين : .... 49 عضوا

أغلبية (5/4) هى : .... 40 صوتا

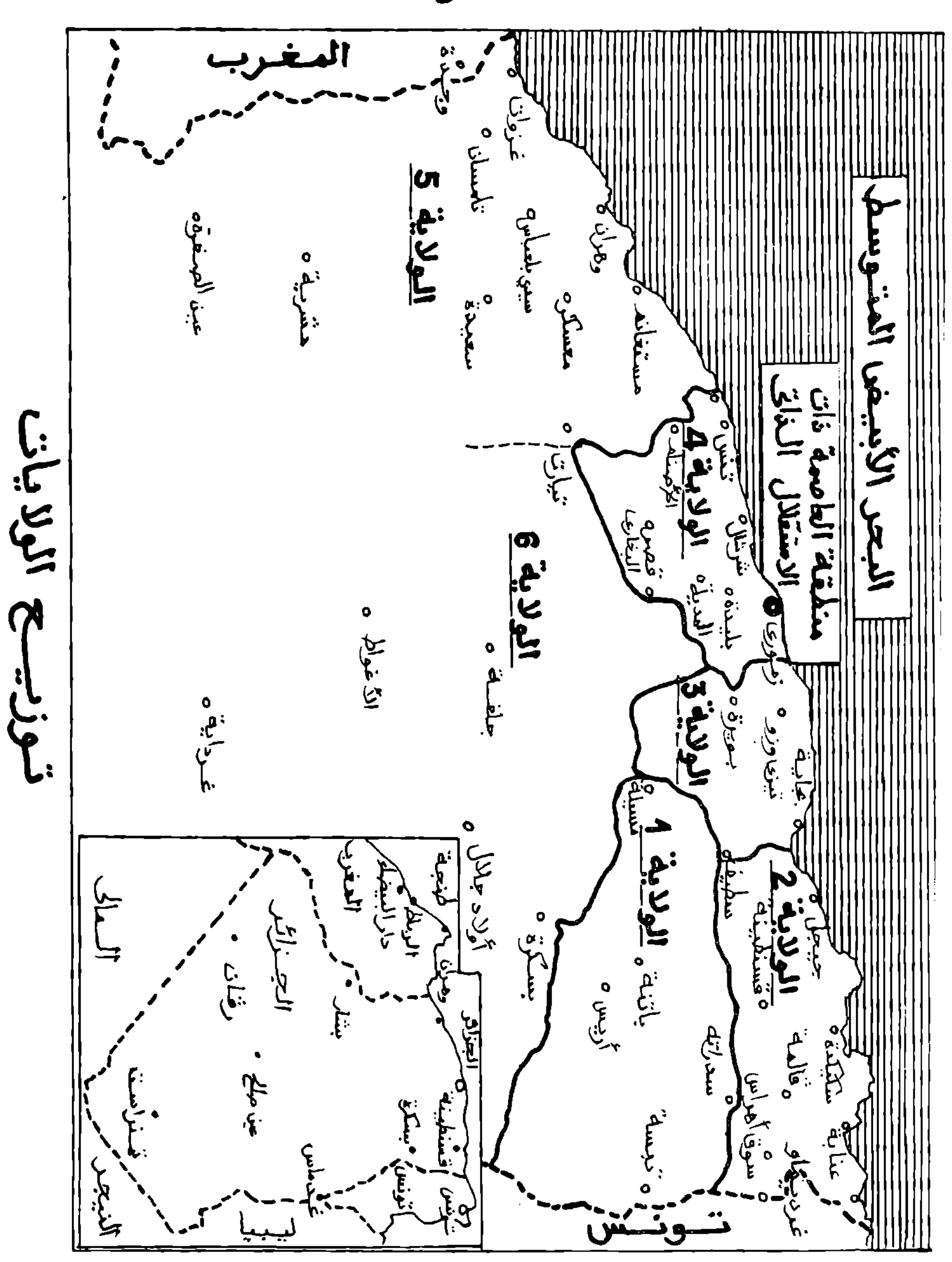
نتيجة التصويت :

المصوتون بنعم : .... 45 عضوا

المصوتون بلا :.. 04 أصوات .

لقد أعيد حساب الاصوات اعتمادا على محضر دورة المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقدة فيما بين 22–27 فيفرى 1962 بطرابلس .

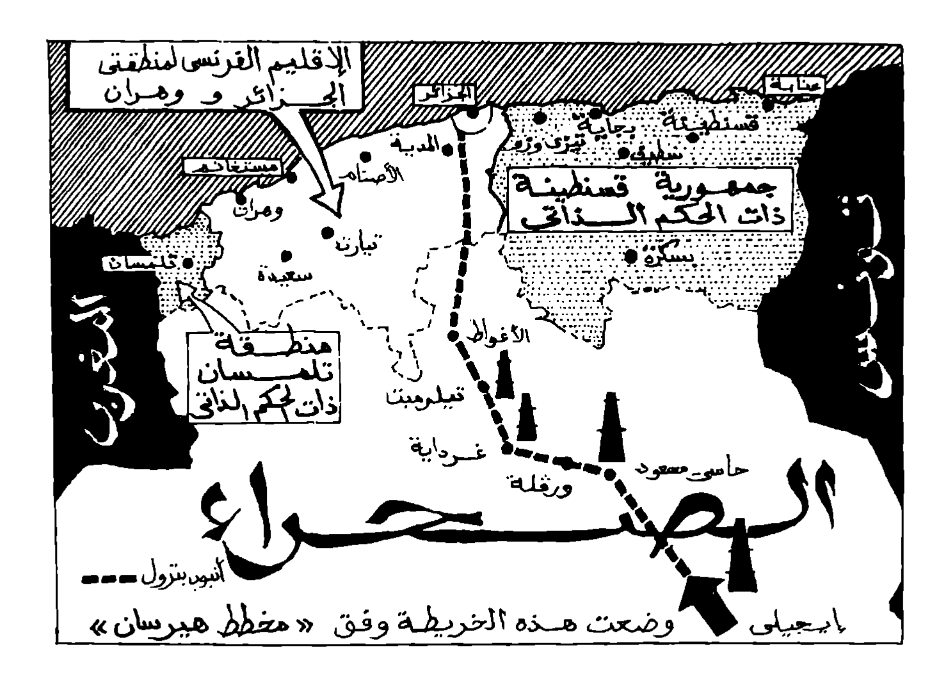
الملحق 5



توزيع الولايات
البحر الأبيض المتوسط
منطقة العاصمة ذات الاستقلال الذاتي
الولاية 1
الولاية 2
الولاية 3
الولاية 4
الولاية 5
الولاية 6
المغرب
تونس

الملحق 6

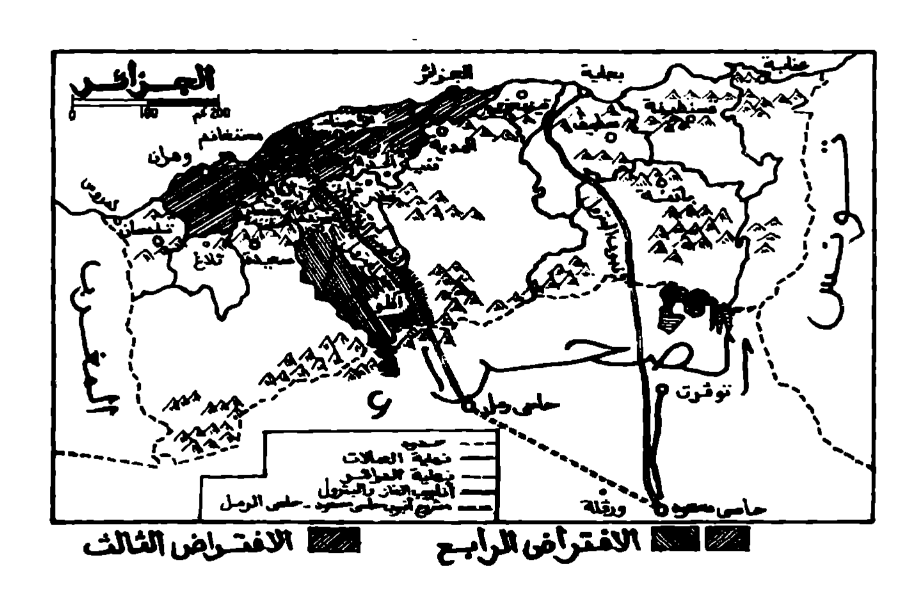
(مخطط هرسان) (Plan Hersant) لتقسيم الجزائر (1957)



جريدة «لوموند ديبلوماتيك»، شهر ماى 1960

الملحق 7

مخطط التقسيم المقترح من طرف آلان بيرفيت (Alain Peyrefitte) (1961)



من بين الافتراضات التى ارتآها «الان بيرفيت» فى اطار مشروعه الرامي الى تجميع الأوروبيين فى مناطق معينة من التراب الوطني الجزائري ، نجد ان الافتراضين الثالث والرابع قد تمت صياغتهما على النحو التالى :

الافتراض الثالث :

الاقليم المندمج : يضم عمالات وهران (باستثناء دائرة تلاغ) ومستغانم والشلف (باستثناء دائرة ثنية الحد) ، وعمالة الجزائر العاصمة ، علاوة على ممر يربط هذه المنطقة بالصحراء على امتداد الأنبوب الحالي للغاز ، الذى يمكن ان يضاف اليه أنبوب البترول : حاسي مسعود - حاسي الرمل - وهران .

الافتراض الرابع :

وهو عبارة عن صورة من الافتراض الثالث ، على ان تضاف الى المخطط السابق ، عمالة تيارت باستثناء دائرة تسمسيلت على جانبي الانبوب .

المصدر : آلان بيرفيت «هل يجب تقسيم الجزائر»
دار الطبع (بلون ، ص 147/146)

الملحق رقم 8

الرئيس جوزيف بروز تيتو (J.B. Tito) :

«اتفاقيات ايفيان مساهمة عظيمة في السلام»

بلغراد ، فى 19 مارس 1962/ طانجوق - وجه رئيس الجمهورية جوزيف بروزتيتو البرقية التالية الى رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية السيد/ بن يوسف بن خدة هذا نصها :

معالي الرئيس

تلقيت بسرور كبير نبأ الاتفاق على وقف إطلاق النار والاتفاق على استقلال الشعب الجزائري . ويشاطرني هذا الابتهاج والسرور شعب يوغسلافيا الاشتراكية الذي عرف هو نفسه محنا مماثلة ، وتابع باهتمام ولهفة كفاح الشعب الجزائري ، واثقا من انتصار القضية العادلة .

وسيفضي هذا الاتفاق ليس فقط الى تعاون ودي بين الشعب الجزائري والشعب الفرنسي ، بل انه علاوة على ذلك سيكون عاملا قويا لتحقيق السلام والتطور السلمي الهادف الى تحقيق تطلعات شعوب افريقيا ، وهو كذلك مساهمة عظيمة فى اقرار السلام والتسوية السلمية للمشاكل المتنازع عليها فى العالم بصفة عامة .

وانني اذ اعبر لكم عن أملي في رؤية التعاون الودي بين شعبينا متواصلا ، ارجوكم ان تتقبلوا فائق احترامي .

جوزيف بروز تيتو .

الملحق رقم 9

فيدال كاسترو واوسفالد درتيكوس طورادو : (F.R. Castro et O.T. Dorticos)

«ان اتفاقيات ايفيان تكرس حق الشعب الجزائري في السيادة الكاملة ووحدته الترابية»

جمهورية كوبا – السلطة التنفيذية
هافانا فى 18 افريل 1962
سنة التخطيط
معالي الرئيس بن يوسف بن خدة الوزير الاول للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية.

معالي الرئيس :

نتوجه الى معاليكم باسم شعب كوبا ، بصفتنا ممثليه وممثلي الحكومة الثورية ، بتهانينا القلبية نظير سلم ايفيان الذي يتوج سنوات طوال من الكفاح المرير ، ضحى خلالها الشعب الجزائري بنخبة من خيرة أبنائه فى سبيل استعادة الحرية والاستقلال .

لقد تابع الشعب الكوبي هذه المعركة البطولية باهتمام فائق ، التي اتخذت طابع الملحمة الحقيقية ، ومنذ ان اصبح الشعب الكوبي يتحكم فى مصيره بنفسه

منذ جانفي 1959 ، فانه لم يترك مناسبة الا وعبر فيها عن تضامنه مع الشعب الجزائري ، وان هذا التضامن لا ينبع فقط من حب العدل الذي يحرك شعبنا ، بل نابع ايضا من ذكريات كفاحه العريق في سبيل الاستقلال وهو نابع كذلك من الايمان بان التصفية النهائية للاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ، بكل اشكالها ومظاهرها ، تشكل شرطا مسبقا لا غنى عنه لاقامة سلام مثمر ودائم .

ان اتفاقيات ايفيان التي تكرس حق الشعب الجزائري المكتسب بعد تقرير المصير الوطني والاستقلال السياسي والسيادة الكاملة ، ووحدته الترابية ، ان هذه الاتفاقيات تتوج المرحلة الاولى من مشروعكم الملحمي .

ويتعين على الهيئة التنفيذية المؤقتة ان تتمكن من الاحتفال بالاستفتاء المتفق عليه في جو ملائم وبالضمانات المطلوبة ، لكي يشرع الشعب الجزائري النبيل والكريم والمقدام ، بلاقيد او شرط ، في بناء النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي وفقا لتطلعاته وحاجاته .

واما بالنسبة لكوبا ، التي تحتل الصدارة في جبهة الكفاح المناهض للاستعمار والاستعمار الجديد والامبريالية ، فان انتصار الجزائر هو انتصار لها ايضا .

علاوة على هذه التهاني القلبية ، تفضلوا بقبول فائق احتراماتنا الشخصية .

اوسفالد دورتيكوس طورادو
رئيس الجمهورية

فيدال كسترو
الوزير الأول للحكومة الثورية

الملحق 10

رأي الرئيس شوان لاي (Chou-En-Lai) في المفاوضات الجزائرية-الفرنسية

فيما يلي نص العرض الذى ادلى به الرئيس شوان لاي الوزير الاول للجمهورية الشعبية الصينية ، للسيد عبد الرحمان كيوان ، رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وذلك اثناء مقابلة جرت بينهما بتاريخ 20 فيفرى 1962 .

ونظرا لاهمية هذا البيان ، فقد طلب الدبلوماسي الجزائري من وزارة الخارجية الصينية ان تسلم له نسخة مطابقة لنص هذا البيان .

ان هذه الوثيقة تعبر عن رأي الوزير الاول الصيني بالنسبة للحرب الجزائرية ، والمفاوضات الجزائرية / الفرنسية :

1) ان المحادثات بين الجزائر وفرنسا هي نتيجة للكفاح المسلح الذي يخوضه الشعب الجزائري البطل منذ سبع سنوات ونصف السنة ، ولولا هذا الكفاح المسلح لما قبلت الحكومة الفرنسية الشروع فى المحادثات ندا لند مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية .

2) ان عدو الشعب الجزائري ، هو الامبريالية الفرنسية ، وكما كان شانها في الهند الصينية ، فإن هذه الامبريالية مرهقة جدا في الجزائر ، وهي تواجه معارضة واسعة من الجماهير الشعبية داخل البلاد ، كما تصطدم بصعوبات شتى في المجالين السياسي والاقتصادي ، مما أضطر رجل مثل ديغول الى التفاوض مع

الحكومة الجزائرية المؤقتة ، ورفض الحل الذي يسانده المتطرفون والفاشيون ، وهو الحل الذي يخدم مصالح الامبريالية الامريكية ، وهو بالتالي الحل المحبذ من قبل هذه الاخيرة . إن الامبريالية الامريكية تسعى الى إستعمال هؤلاء المتطرفين والفاشيين لطرد ديغول من الحكم .

3) إن كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال الوطني هو كفاح عادل كل العدل ، لقد كسبتم عطفا عميقا وتأييدا قويا من لدن شعوب العالم قاطبة ، وفي طليعتها الشعوب العربية ، وشعوب آسيا وإفريقيا ، وشعوب البلاد الاشتراكية . أما الحرب الاستعمارية التى تواصلها الامبريالية الفرنسية ، فإنها قد أفلست تماما على الصعيد الاخلاقي والمعنوي ، بحيث وجدت الامبريالية الفرنسية نفسها في عزلة دائمة ومتزايدة على الصعيد الدولي وكانت دوما موضوع الادانة الشديدة ، كما واجهت معارضة صارمة من قبل كافة شعوب العالم .

4) وكما قال رئيس البعثة الدبلوماسية الجزائرية السيد عبد الرحمن كيوان ، فإن الشعب الجزائري لم يتوقف عن الكفاح المسلح خلال فترة المحادثات بل اكثر من ذلك فقد ضاعف من هذا الكفاح في المناطق التي كانت فيها الظروف مواتية لذلك ، لقد شرع الشعب الجزائري في المباحثات مع فرنسا على أساس مواصلة الكفاح المسلح ، وقد تبين أن هذا المنهج صائب .

5) لقد لجأت حكومة الجزائر المؤقتة خلال المحادثات الى وسيلة المفاوضات المباشرة مع الامبريالية الفرنسية ، دون أن تطلب تدخل منظمة الامم المتحدة فى هذه المفاوضات ، ودون أن تطلب من دول أخرى المشاركة فيها ، وهذا منهج سليم كذلك .

ولو سمح لمنظمة الامم المتحدة ، ولبلدان أخرى أن تتدخل فيها . لاصبحت الوضعية ، كما يصورها المثل الشعبى الصينى القائل : «أطردوا الذئب من الباب لتدخلوا النمر من النافذة» ، وهذا يعنى طرد الاستعمار التقليدي لاستقدام الاستعمار الجديد بدلا عنه .

لقد قال رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، السيد بن يوسف بن

خدة ، وهو مصيب ، في رسالته بأنه مازال امام الشعب الجزائري معركة ضارية ضد الاستعمار الجديد والامبريالية .

6) ومثلما أشار الى ذلك رئيس البعثة الدبلوماسية الجزائرية السيد عبد الرحمان كيوان ، فإن المباحثات ، حتى لو تمخضت عن نتائج واسفرت عن ابرام اتفاق فإن ذلك لن يعني الا بداية مرحلة جديدة من الكفاح ، وليس نهاية الكفاح ، وذلك صحيح .

7) وفقا للتجربة التي اكتسبها الشعب الصينى خلال محادثاته مع «الكومنطونق» فأن هذه المحادثات قد جرت تارة فى ظل ظروف حسنة ، وتارة أخرى ادت الى الفشل ، وتارة ثالثة بلغت حد التوقف أو الانقطاع ، وتلكم هي خصائص المحادثات . توقف . استئناف ثم توقف من جديد . كما أن خصائص الحرب هي : الهدنة ، استئناف القتال ، هدنة جديدة ، لغاية الحرب الواسعة النطاق . وباختصار يجب خوض المعارك المتواصلة والمتكررة لكي يمكن ان تتوج المحادثات والحرب بالنصر المبين .

لقد اثبتت التجربة ، انه من الضروري كذلك بالنسبة للشعب الجزائري ان يخوض معارك متواصلة ومتكررة خلال المحادثات – مع الامبريالية الفرنسية ، وأنه يجب التحلي بالصبر وطول الاناة . ان ديغول داهية كبرى ، وقد اكتسب تجارب عديدة منذ امد بعيد في مجال الهيمنة الاستعمارية ، من المتوقع أن يلجأ الى كافة الوسائل المتاحة لديه لمواجهة الشعب الجزائري . ولهذا يجب على الشعب الجزائري أن يعد نفسه لمواجهة كافة الاحتمالات ، وخلال المباحثات ، يجب أن تكون جميع النقاط التي تبحث وتعالج موضع دراسة دقيقة بكيفية لاتترك معها اية ثغرة يمكن أن تستغلها الامبريالية الفرنسية على الصعيد القانوني . وحتى لو تم التوصل خلال المباحثات الى اتفاق ، وتم وضع نهاية للحرب وتنصيب «هيئة تنفيذية مؤقتة» فإنه من المحتمل دائما أن لاتنفذ الامبريالية الفرنسية هذا الاتفاق ، وأن تلجأ الى القيام بأعمال تخريبية ، قد تأخذ جميع الاشكال الممكنة واخيرا ، من المحتمل أيضا أن تمزق الامبريالية الفرنسية هذا الاتفاق ، لكي تندلع الحرب من جدبد .

وباختصار ، فإنه لمواجهة الامبرايالية ، يتعين على الشعب الجزائري ، أن يتبنى التكتيك المزدوج : الحصول على أفضل الاحتمالات ، والاستعداد لمواجهة الاحتمالات الاسوأ .

8) في الكفاح ضد الامبريالية لايمكن التوقف عن القتال وتسريح الجيوش ، ولا حتى اعادة تنظيمها . وحينما تجري المحادثات في ظروف جيدة ، يجب الاعتماد على القوات المسلحة ، وحينما تصطدم المحادثات بعراقيل يجب من باب أولى وأحرى ، الاعتماد على هذه القوات المسلحة .

ان الشعب الجزائري لايمكن له ان يتخلى عن الكفاح المسلح سواء أكان ذلك أثناء الكفاح الذي يخوضه حاليا ، أو أثناء المحادثات ، أو خلال الكفاح الذي سيخوضه لتنظيم «الهيئة التنفيذية المؤقتة» وعملية الاستفتاء اذ تشكل القوات المسلحة بالنسبة للشعب الجزائري ، اداة استرجاع الاستقلال التام ، وهي كذلك اداة جميع الحكومات الثورية والسلطات الشعبية .

9) وبعد الحصول على الاستقلال التمهيدي تتويجا لمعارك معقدة خاضها الشعب تحت أشكال مختلفة ، قد يسمح الشعب الجزائري لفرنسا بالاحتفاظ لنفسها خلال فترة معينة ، بقواعد عسكرية محددة وببعض الامتيازات الإقتصادية ، وفي الوقت ذاته قد يغتنم هذه الفترة لتعزيز قواته وتطوير اقتصاده الوطني ، سعيا منه لاجبار الامبريالية الفرنسية على الانسحاب تدريجيا من الجزائر ، وهذا تكتيك صائب .

وبعبارة أخرى ، فإن السماح للامبريالية الفرنسية بالاحتفاظ ببعض القوات العسكرية في الجزائر ، افضل بكثير من السماح للاستعمار الامريكي الجديد من ان يحل محل فرنسا . وانا على يقين من ان قادة الحكومة الجزائرية المؤقتة ، سيواصلون تطبيق هذا التكتيك في المستقبل بمقدرة .

وانه من اليسير التصدي لمواجهة الامبريالية الفرنسية ، في حين ، أنه من العسير التصدي للامبريالية الامريكية . وهناك امثلة عديدة : الكنغو ، وجنوب الفيتنام ، وكوريا الجنوبية ايضا . وبطبيعة الحال يجب أن يفهم قولنا هذا بمعناه

النسبي . ويقينا ان الشعوب الناهضة ستتمكن من طرد الامبريالية الامريكية ، غير ان الامر هنا يتعلق بمرحلة من الكفاح اكثر طولا ، ستبدو فيها ضروب الكفاح اكثر شدة ونعقيدا .

لقد قلت منذ أربعة أو خمسة أعوام ، لبعض الشخصيات السياسية الفرنسية ، من أمثال مند يس فرانس ، وادغار فور ، انه ما دامت فرنسا قد اعترفت باستقلال المغرب وتونس ، فلماذا لاتعترف باستقلال الجزائر وعلى الرغم من أن فرنسا تمتلك مصالح اقتصادية اكثر اهمية في الجزائر فإن هذا الموقف الرافض لاستقلال الجزائر لايستند الى اي اساس ، فلو اعترفت فرنسا بإستقلال الجزائر ، فإن مصالحها الخاصة يمكن ان يعترف بها شرطيا من قبل الجزائر .

والأن ، ها نحن بصدد التوصل الى نفس النتيجة من خلال المرحلة الراهنة للمحادثات بين الجزائر وفرنسا .

10) ان انتصار الشعب الجزائري هو كذلك انتصار للشعب الصيني ، وانتصار مشترك لشعوب أسيا وإفريقيا . وان الشعب والحكومة الصينيين ، ليتابعان بإهتمام بالغ كل انتصار وكل مرحلة من تطور كفاح الشعب الجزائري من أجل الاستقلال الوطني . لقد ساندنا دائما كفاحكم العادل ، وموقفكم الذي مؤداه : عدم رفض المحادثات ومواصلة الكفاح المسلح في الوقت ذاته .

نتمنى من صميم القلب أن تحرزوا على نجاحات جديدة ، اكبر من سابقاتها في كفاحكم المسلح ، وخلال المحادثات الجارية على اساس هذا الكفاح ، وأن تحققوا استقلال الجزائر التام ، وسيادة ووحدة التراب الجزائري ، وكذلك وحدة الشعب .

الملحق رقم 11

نص الحديث الصحفي الذي ادلى به السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية لمجلة «افريك/اكسيون» (Afrique/Action) (إفريقيا العمل) (1)

« يمكننا أن نتفق مع فرنسا »

ننشر فيما يلي نص الحديث الصحفي الذي أدلى به السيد سعد دحلب وزير الشؤون الخارجية في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى الصحيفة التونسية «إفريقيا/العمل» (عدد 57 الصادرة بتاريخ 6/1 نوفمبر 1961) . ان هذا الحديث يعبر بكل وضوح عن رأي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، فيما يتعلق بالمفاوضات الجزائرية الفرنسية التي تمخضت عنها «اتفاقيات ايفيان» . كما يعبر عن وجهة نظرها أيضا فيما يتعلق ببعض القضايا الاخرى ، مثل قضايا القارة الإفريقية ، والاتحاد المغربي .

---

(1) «افريك اكسيون» هي الجريدة التي انحدرت من صلبها «جون أفريك» التي يصدرها البشير بن يحمد بباريس .

أفريك / اكسيون : بلغت الثورة الجزائرية عامها السابع ، وتبدو انها على وشك استلام السلطة في الجزائر . فإلى اين وصلت على هذا الصعيد ، وما هي المسيرة التي اجتازتها ، وما هي الطرق التي سلكتها ، وماذا بقي امامها للانجاز . ولكن قبل كل شئ لماذا هي ثورة ، وليست مجرد حركة تحرير وطني من أجل الاستقلال ؟

سعد دحلب : يمكن بطبيعة الحال ، أن نقول الكثير عن المسيرة التي قطعناها منذ سبع سنوات . ويكفي أن نتذكر باننا انطلقنا من الصفر . فالكل يعلم ان الثورة قامت بها مجموعة صغيرة من الرجال ، وبقوات محدودة جدا تتمثل في تجمع ثلة قليلة من المناضلين في بعض مناطق الجزائر ، مثل الاوراس ، كما كانت هناك ، جماعات أخرى ، في مناطق أخرى من الوطن كبلاد القبائل على سبيل المثال ، جميعها رديئة التسليح . لقد قاموا باعلان الثورة ولقد حدث هذا في وقت كانت فيه الجزائر ، في نظر تسعة أعشار (10/9) العالم بلادا فرنسية . وكان الشعب الجزائري لا وجود له كشعب ذي كيان مستقل ، في نظر الكثيرين . وكان اشقاؤنا في العالم العربي يجهلون وجودنا . فقد كان شعبنا بمثابة نقطة استفهام كبرى . وكان الناس يتساءلون عما اذا كان الامر يتعلق بتمرد عفوي تلقائي قد يدوم بضعة أيام أو اسابيع ، أم أنها ثورة أعد لها سلفا .

ونستطيع ان نقول اليوم ، أننا حققنا خلال هذه السنوات السبع شرطين أساسيين بالنسبة لكفاحنا : لقد حققنا وحدة الشعب ، هذا الشعب الذي كان في أحسن الاحوال منظما في ظل احزاب وطنية ، احزاب مختلفة ، ذات برامج واتجاهات وهياكل متباينة . اما اليوم فنستطيع القول ان الشعب الجزائري موحد ضمن جبهة التحرير الوطني . واذا كان هناك جزائريون غير منضوين تحت لوائها فانهم مع ذلك يتبنون الخط السياسي لجبهة التحرير الوطني .

« مجانين »

ام الشرط الثاني فهو اداة الكفاح : جيش التحرير الوطني . ونستطيع أن نقول كذلك ، اننا صنعنا جيشا ، لا يضم مكافحين مهمتهم القتال وحسب ، بل يضم مناضلين واعين بالدور المنوط بهم في بناء المجتمع ..

ونستطيع ان نقول ايضا ، انه بعد سبع سنوات من الكفاح هناك شيئ لاشك فيه : وهذا الشيئ هو الاستقلال . لقد كانت فكرة الاستقلال هذه بالنسبة للشعب الجزائري مجرد تطلع ليس واضحا دائما بما فيه الكفاية . ويجب ان نصدع بالحقيقة ، لقد كانت فكرة واضحة لدى القادة والمناضلين ، اما بالنسبة للشعب فقد كانت تطلعا مبهما وكانت بالنسبة لأصدقائنا نقطة استفهام : الذين كانوا يتساءلون عما إذا كنا على حق أم لا في المطالبة باستقلال شعب كان مجهولا تماما . وبالنسبة لفرنسا ، فان فكرة الاستقلال لم تكن واردة البتة ، وكان هناك الكثيرون ممن كانوا يصفوننا بالهمجيين والمشاغبين ومثيرى الفتن «والدليل على ان هؤلاء الناس مجانين انهم يطالبون باستقلال الجزائر» .

واليوم يشعر الشعب الجزائري انه مستقل فعلا ، ففي الريف نحن مستقلون ، فجبهة التحرير الوطني لم يعد هناك ما يربطها بفرنسا ، ولم يبق أي نفوذ فرنسي على جبهة التحرير الوطني . ولم تعد فرنسا تنظر الى الاستقلال على انه مجرد فكرة غير قابلة للتحقيق ، بل أصبحت ترى فيه حلا ممكنا ومعقولا للصراع الفرنسي الجزائري . ونستطيع ان نقول اليوم ان فكرة الاستقلال باتت حقيقة مكتسبة أو واقعا مقررا .

غير أن هذه السنوات السبع لم تكن حافلة بالكفاح ضد الاستعمار وحسب ، بل كانت هناك ثورة حقيقية ، لنأخذ حقيقة ساطعة : دور المرأة : ان المرأة الجزائرية تساهم اليوم في معركة التحرير على كافة الاصعدة ، فقد حملت السلاح ... وهناك مثال اخر يتمثل في الاهتمام الكبير من لدن القادة والمجاهدين على حد سواء بالاصلاحات الاجتماعية ، وفي طليعتها عملية توزيع الاراضي على الفلاحين . وبالنسبة لنا نحن فان ذلك يترجم رغبتنا في اعادة العدل الى نصابه أي الى الفلاحين الذين كانوا يعملون في الارض ، والذين يتحملون اليوم العبئ الاكبر في الكفاح ، وانه لايوجد جزائري واحد لايفكر بان الارض يجب ان تعود الى الفلاحين . بل ان الفرنسيين انفسهم قد ادركوا هذا جيدا ، اخيرا ، فحتى «لاكوست» احد الاعوان البارزين لغلاة الاستعمار في الجزائر قد فكر ابتداء من سنة ١٩٥٧ في القيام باصلاح زراعي .

وانها لثورة كذلك بهذا المعنى حيث ان الناس في احضان جبهة التحرير الوطني حتى لو كانوا منحدرين من العائلات الجزائرية الاكثر غنى ، لايوجد ما يميزهم من اولئك الذين ينحدرون من العائلات الجزائرية الاكثر حرمانا . ان كل ذلك يبرهن بان لدينا ثورة في طور الاكتمال ، وسنشاهد بكل تأكيد اقامة اشتراكية جزائرية أصيلة .

المفاضلة، الواجب القيام بها :

أفريقيا / العمل (أفريك / اكسيون) : لكل ثورة أدواتها ، فما هي الادوات الحالية أو المستقبلية للثورة الجزائرية ؟

سعد دحلب : لقد تجسدت الثورة في الواقع ، غير أن هناك شيئين اثنين ، لايجب علينا نحن المسؤولين الجزائريين أن نخلط بينهما : ان الامر يتعلق أولا وقبل كل شئ بتحرير الجزائر . فاذا تكلمنا على الفور عن الثورة الكاملة ، بينما الثورة المسلحة لم تنته بعد ، فانه يخشى حينئذ ، ان يتعارض مع مبدإ التحرير اولا .

كأن نقول : ان هذه الثروة يجب ان تعود الى ملكية البلاد ، وان تلك المصالح العامة يجب ان تؤمم ، فاننا بذلك نكون كمن وضع المحراث امام الثيران تقريبا . فما دامت الخيرات الجزائرية توجد بايدي فرنسا ورعاياها ، فانه يجب أولا وقبل كل شئ حل مشكلة السيادة ، فالمرحلة الاولى هي تحرير الجزائر . ثم ننتقل الى المرحلة الثانية . ونحن لانستطيع تسهيل المرحلة الاولى ، اذا ما نحن بلورنا أو دعمنا (Cristallisons) منذ الآن عداوة جميع الملاكين الفرنسيين ، وربما حتى القلة القليلة من الرجعيين الجزائريين ضدنا الخ ...

ان اولئك الذين يلحون على الضمانات الخاصة بالاقلية الاوروبية يسعون ربما قبل كل شئ ، الى الحيلولة دون تحقيق أي تطور اجتماعي . ويجب أن نميز بين الضمانات المشروعة لهذه الأقلية وبين المصالح الحقيقية لشعبنا ، وحماية سيادته وحقوقه .

أفريقيا / العمل (أفريك / اكسيون) : يبدو ان فرنسا تطالب بضمانات تتعارض والسيادة : مراقبة أنابيب البترول . حق العبور نحو إفريقيا .. ان هذين المطلبين وبعض المطالب الاخرى تتنافى كثيرا او قليلا مع السيادة ، فهل هذه المطالب تشكل عقبة حاسمة امام التوصل الى خاتمة ايجابية للمفاوضات ؟

سعد دحلب : لقد قامت الثورة في الجزائر من اجل استرجاع المصالح غير المعترف بها للاغلبية الجزائرية . ونحن لم نكلف بالدفاع عن المصالح الفرنسية . بل للدفاع عن المصالح الخاصة بنا ، وعلى فرنسا ان تدافع عن مصالحها ، وهي تفعل ذلك بصفة جيدة فعلا . اما نحن فبصفتنا مسؤولين امام الجزائريين وامام الافارقة ، فلا يمكننا ان نعزز الوجود الفرنسي في الجزائر وفي افريقيا . فليس من اجل هذا طلبنا من الجزائريين تقديم التضحيات الجسام . وبناء عليه فليس من المستبعد ان نتفق أو أن نتفاهم . إنني ادرك تمام الادراك ان فرنسا حتى ولو تعين ان نستبعد فرنسى الجزائر ، والمصالح الاقتصادية الفرنسية في الجزائر جانبا – لاتستطيع بين عشية وضحاها ان تقوم بإجلاء 800.000 رجلا . فلا بد من مرحلة . واعتقد انه من غير المستبعد ان نتكلم عن قواعد عسكرية ، انها مهمة المفاوضات ، فاذا توصلنا الى اتفاق ، وهناك صيغ عديدة لهذا الاتفاق . فان الجزائر ذات السيادة هي التي يجب عليها ان تمنح كافة الضمانات لمراقبة خطوط الانانيب .. الخ اما اذا قالت لنا فرنسا بفظاظة ، انها يجب أن تحتفظ بروابطها مع افريقيا ، فانني لاأريد ان ادخل في التفاصيل ، لأن ما يهمنا نحن ، هو صلاتها هي بنا نحن .

حتى الكورسيين انفسهم رفضوا التجارب النووية .

واننا لمتشددون فيما يخص السيادة الجزائرية الداخلية والخارجية ، ونحن من دعاة سياسة عدم الانحياز ، وهو ما يستبعد اتفاقيات تتعارض مع هذه السياسة ... ومن جهة اخرى ، مادامت هناك مرحلة انتقالية ، فانني لا اعتقد برحيل جميع القوات الفرنسية ، خلال هذه المرحلة الانتقالية ، كما لااعتقد ان فرنسا التي لاتبعد عن بلادنا الا بمسافة ساعة من الطيران ، تغدو بين عشية وضحاها عاجزة عن حماية

مصالحها ومصالح الاقلية الفرنسية وخلال هذه المرحلة الانتقالية يتعين على فرنسي الجزائر ان يتكيفوا مع سلطة جزائرية محضة ، كما يجب على الجزائريين ان يتكيفوا مع وجود فرنسيين ومصالح فرنسية في بلادهم . وعلى الجميع ان يتكيفوا مع هذا الوضع الجديد . ويجب ان يكون هناك تعاون في الصحراء وفي الشمال الجزائري على حد سواء ، وسيكون هناك تعاون في مجالي الثقافة والنقل ، وانه من اللازم ان يكون هذا التعاون مع فرنسا ، اذ ليس بالامكان بين عشية وضحاها قطع كل ما هو قائم فعلا بضربة مقص ، وستشاهدون تنصيب شرطة جزائرية بصفة تدريجية وهي التي ستتولى مراقبة انابيب البترول والغاز ... الذي سيصب معظمه في فرنسا واوربا الغربية ، ذلك اننا في افريقيا لم نتطور بما فيه الكفاية بعد ، بحيث نستهلك كيميات كبيرة من البترول والغاز .

اما فيما يخص الانضباط والامن فاننا قد تدربنا بما فيه الكفاية . وستوظف هذه المرحلة الانتقالية لاحلال النظام الجزائري الخالص محل النظام الفرنسي الاستعماري .

اننا ضد التجارب النووية في اي مكان من العالم . وحتى لو كنا متفقين مع فرنسا لإجراء تجارب نووية تتولد عنها انتاج قنبلة نووية فرنسية / جزائرية ، فان كلا من المغرب وتونس وافريقيا قاطبة ستكون ضدنا . اننا لانريد تجارب نووية في بلادنا . الكورسيون انفسهم رفضوا هذه التجارب عندهم .

«لم يعد هناك مواطنون ممتازون» .

افريك / اكسيون (افريقيا العمل) : لقد قلتم في تصريحكم الاخير بانكم على صعيد التعاون مع فرنسا ، وعلى صعيد المكانة التي يمكن ان يحتلها اوروبيو الجزائر ، بانكم مستعدون للذهاب بعيدا جدا ؟

سعد دحلب : اعتقد انه بامكاني القول أن كافة الجزائريين يدركون شيئا واحدا :

وهو انه اذا لاحظنا أن فرنسا قد ادركت بان الاستقلال آت لاريب فيه ، فانه يجب علينا ان نلاحظ أيضا – ونحن مرتاحون لذلك ان الجزائريين قد ادركوا ان فرنسي الجزائر يجب ان يحصلوا على ضمانات تسمح لهم بالعيش بكل اطمئنان في الجزائر وان على فرنسا واجب المحافظة على روابطها ومصالحها معنا .

وعندما قلنا اننا عازمون على السير قدما ، فاننا في الواقع ندرك اهتمام فرنسا ، واننا نعرف انه لكي نستطيع بناء الجزائر ، ولكي نستطيع ان نعمل . فنحن في حاجة ماسة الى سلام دائم . فلابد ان يسود الامن والنظام في الجزائر ، ولابد من حل مشكلة الاقلية الفرنسية ، ولعلنا الوحيدين من ابناء المستعمرات ، الذين يرون امكانية العيش مع مستعمريهم السابقين ، وان ما نطالبهم به هو التخلي نهائيا على اعتبار انفسهم مواطنين ممتازين . ونحن عازمون على منحهم جميع الحقوق التي تسمح لهم بالاستقرار في الجزائر ، حتى ولو كانوا لايرغبون في ان يصبحوا جزائريين . فالذهاب بعيدا بمعناه ان نقبل ان يكون لفرنسا مصالح بصفتها تلك . وهناك مجال لا يحتاج التعاون فيه الى محادثات ، انه مجال الثقافة ، اننا نريد الاحتفاظ بالثقافة الفرنسية بل وتطويرها ، وعلى هذا الصعيد انتم مؤهلون اكثر من غيركم لمعرفة ان فرنسا في هذا المجال يمكنها ان تربح كل شئ ، دون ان تخسر اي شئ . وستحتفظ رغم انفنا ، وانفها هي ببعض النفوذ الثقافي الذي سيكون لصالحها .

اما على الصعيد الاقتصادي فقد تركزت الافكار حول الصحراء ، ولكن مع ذلك سيكون هناك تعاونا اقتصاديا في الجزائر الشمالية . فنحن لا نريد استبعاد الاوروبيين ، ويجب على فرنسا ان تدرك بانه بالنسبة لنا ، لايكفي وضع أو تنصيب جزائريين في السلطة ورفع الراية الجزائرية ، وذلك هو الاستقلال ... ان الاقتصاد الجزائري باكمله هو اقتصاد استعماري ، ولابد من تحويله الى اقتصاد وطني . وهذا لايتعارض مع مصالح فرنسا ، وينبغي ان يتم اخضاع مجموع الاقتصاد الى قوانين الدولة الجزائرية ، ويجب ان تحل الدولة الجزائرية محل الدولة الاستعمارية ، وليس في ذلك ادنى تعارض مع مصالح فرنسا ، ولا مع مصالح الفرنسيين .

المنظمة العسكرية السرية ستشتت :

ان الذهاب بعيدا معناه التفكير بصدق باننا في حاجة الى استثمارات وفي حاجة الى تقنيات وفي حاجة الى سلام ، وان نبين للعالم بان كلما نقوله اليوم ليس من قبيل الدعاية ، بل هو قناعة . وان طموحنا هو ان نبرهن بان نظام حكم في ظل الاستقلال هو اسمى من نظام استعماري . لقد عانينا من التمييز العنصري ومن الظلم والاضطهاد .. وان طموحنا هو ان لايكون هناك مجال لكل هذا بعد اليوم .

واذا كنا قد طالبنا بالتضحيات في البداية فلأجل ان تسود الديمقراطية في الجزائر. وانه من غير المتصور ان نتكلم عن الديمقراطية والسلام والعدالة، اذا كنا نعتزم اضطهاد اقلية لا تنحدر من أصل عربي. اننا نريد من الفرنسيين الذين يرغبون في الاحتفاظ بخصوصياتهم ان يكونوا احرارا تماما. ونحن نريد ازالة كافة العوامل او الاسباب التي ادت ذات يوم الى ان يكون بعضنا في مواجهة البعض الاخر.

ان مفجرى القنابل البلاستيكية ، والجلادين والقتلة هم جميعا من رجال الفرقة الاجنبية ، ومن المغامرين ونحن على يقين من انه اذا ما تم التوصل الى اتفاق مع فرنسا فستشاهدون تشتيت المنظمة العسكرية السرية (OAS) ، فلاقيارد ، وأورتيز ، وماسو ، ليسوا من فرنسيي الجزائر فانا لم ار عددا كبيرا من فرنسيي الجزائر في صفوف هذه المنظمة .

وانه ليس بمعارضة استقلال الجزائر سيحمي فرنسيو الجزائر مستقبلهم . بل بقولهم ان يكونوا جزءا من الدولة الجزائرية ذات السيادة التي تهتم برفاهية الجميع ، اي جميع اولئك الذين سيقبلون العيش على الارض الجزائرية .

الزعماء الخمسة :

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : لقد اعربتم عن رغبتكم مرات عديدة في اشراك أعضاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الخمسة الموجودين رهن الاعتقال حاليا بفرنسا في المفاوضات الجارية ، فهل ترون وسيلة ما تتيح لهؤلاء الخمسة ابتداء من الان المشاركة في هذه المفاوضات ؟

سعد دحلب : في الحقيقة نحن اكثر تسامحا واكثر رغبة في وقف اطلاق النار من الفرنسيين ، وعندما قلنا انه يجب الاعتراف بان الصحراء جزائرية فقد كان هدفنا من وراء ذلك تحقيق وقف اطلاق النار عبر التراب الجزائري كله . ذلك انه اذا لم يتم الاعتراف بان الصحراء جزائرية ، واذا فرضنا جدلا (وهذا في حكم المستحيل) انه يتعين علينا ان نقبل باتفاق لايشمل الا الجزائر الشمالية فقط ، فان فرق مجاهدي جبهة التحرير الوطني في الصحراء سيواصلون المعركة لا محالة ، وسنقوم نحن بتغذية هذه المعركة بواسطة ارسال الاسلحة والرجال من الشمال . وعندما نطالب ونقول بان الصحراء جزائرية فان ذلك هو احسن وسيلة الى وقف حقيقي لاطلاق النار . اما بالنسبة للزعماء الخمسة فقد قدمنا تنازلا عندما قلنا بانه يمكن ان نشرع في المفاوضات دون مشاركة هؤلاء الزعماء الخمسة فيها ، اذ ليس هذا من مصلحة مفاوضات حقيقية ، فالزعماء الخمسة هم وزراء كاملو الحقوق في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وان لهؤلاء سلطة ، وانه يجب ان تكون المجموعة كاملة العدد ولابد من السماح لنا بالاتصال بهم في أي وقت وحين ، واذا ما لاح اتفاق في الأفق فسوف لن يكون هناك ما يبرر في نظرنا استمرار فرنسا في حبسهم ، حيث انهم وبكل امانة ، لايستطيعون ابدا ان يعبروا بحرية عن ارائهم إذا ما استمروا في الاعتقال . ونحن لدينا وسائلنا الخاصة للاتصال بهم .. غير ان ما هو مطلوب الان هو السماح لهؤلاء الوزراء الخمسة بالتعبير بكل حرية ، حتى يكون الإتفاق فليس هناك سبب يحول دون تحرير هؤلاء الخمسة ، بمجرد ان تتحدد ملامح هذا الاتفاق ، وتمكينهم من الانضمام الى مائدة المفاوضات .

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : يبدو انكم متفقون مع الجنرال ديغول على الاقل في اعتبار ان السلام اصبح ممكنا في اجل قريب ، فتصريحكم الاخير وجواب جوكس يشيران الى تقارب بينكما .

سعد دحلب : حسب جواب جوكس ، ان فرنسا ترفض التفاوض على اساس الاستقلال ، وتتمسك بالمفاوضات على اساس مبدإ تقرير المصير ، لايمكن أن نقول ان هذه اجابة سلبية ، ما دمنا نحن انفسنا قد قبلنا إجرائين : اذا كانت الحكومة الفرنسية تفضل مبدأ تقرير المصير فان ذلك لايحرجنا ، فنحن نعرف أن

تقرير المصير يؤدي أيضا الى الاستقلال ، اذا ما تم الاعتراف بالوحدة الترابية . فان الامر يتعلق عندئذ بالاعتراف بالواقع ، ليس الا . فاذا لم تنازعنا فرنسا على الوحدة الترابية فما بقي من المسالة ميسور ، انه ميسور لان ما يهم فرنسا عندئذ ، هو المحافظة على مصالحها ومصالح رعاياها ، وهذه المصالح تتماشى وحرصنا على عدم وقف التطور الاقتصادى والاجتماعي للجزائر ، بل على العكس من ذلك فنحن حرصون على تحسينه ، ورفع مستوى معيشة الشعب . وان ما نخشاه هو مطالبتنا بالابقاء على بعض الامتيازات ، وان كان جوكس لم يقل لنا أبدا انه يريد الاحتفاظ بامتيازات ، وأنا اعترف بذلك ، غير ان المطالبة بالضمانات على جميع الاصعدة قد يعطي الانطباع بان فرنسا تريد من خلال هذه المواربة الإبقاء على الاقتصاد الحالي ، الذي هو اقتصاد استعماري .

وهذا الموضوع بالذات الذي ينبغي ان ندرسه مع فرنسا ، اذا ما تطلب الامر إجراء مفاوضات في هذا الشأن بل هذا هو موضوع المفاوضات ذاتها . فالامر يتعلق بالاتفاق على سيادة الجزائر وعلى مشكلة الاقتصاد الوطني .

الحكم الفردي : لا

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : يقال عادة انه في البلد المتخلف الذي يمر بمرحلة انتقالية يتعذر ان تسوده الديمقراطية ، وان ما يلزم هذا البلد هو سلطة قوية ، هذا اذا لم تكن ديمقراطية تقليدية او شكلية فاي نوع من الديمقراطية ستسود في الجزائر حسب رايكم ؟

سعد دحلب : اولا وقبل كل شئ ، اننا قد تعلمنا في الجزائر شيئين اثنين : لقد نبذنا فكرة الحكم الفردي في الجزائر ، نبذناها حتى قبل الثورة بزمن طويل ، وهذا الرفض مافتئ يتبلور منذ سبع سنوات ، لقد قلت من باب أولى ، لاننا تعلمنا ان لانثق في الحكم الفردي ، واقول لكم باننا تعلمنا كذلك ، ولا اقول هذا لكم فحسب بل اقوله لكافة اصدقائنا ، ان لانحكم على الحكم الفردي ، بل ادعوالى الامتناع عن اصدار احكام بشأن الحكم الفردي عند الاخرين ، لقد تعلمنا احترام البلدان الأخرى لاقول باننا نعتقد ، انه من الممكن جدا اقامة نظام مستقر وقيادة جماعية

عندنا في الوقت نفسه . لقد قيل لنا انه في البلد المتخلف ، ولكي يكون هناك حكم مستقر يجب ان يكون هناك «معلم» زعيم على رأس السلطة في البلاد ، غيران المعلم او الزعيم يمكن ان يختفي فجأة . اما القيادة الجماعية ، والحزب والبرنامج ، والحركة المنظمة فهي ضمان الاستمرارية .

ونستطيع ان نقول انكم لاحظتم من خلال تتبعكم لتجربتنا القصيرة ، كيف تعاقب على رأس حكومتنا أو ثورتنا العديد من القادة ... ونحن نستطيع ان نغير القيادة بقيادة جديدة دون ان يحدث اي مس بالاستقرار الداخلي . ونحن نعتقد ان الاستقرار يمكن ان يتحقق مع القيادة الجماعية وفي ظل القيادة الجماعية ، وحتى لو برزت شخصية فان الاهم هو ان يكون الجهاز والبرنامج والخط السياسي الاساسي من صنع جماعة . وانما هناك شيء واحد ينبغي التأكيد عليه هو اننا لانعتقد أن بامكان شخص واحد ان يفكر في كل شيء وان يقود كل شي .

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : لقد قيل بان الكفاح من اجل تحرير الجزائر قد كلف غاليا جدا : مليون من الشهداء ومئات الالآف من الجرحى ... فلماذا كلف هذا الكفاح غاليا ؟

سعد دحلب : لقد كلف هذا الكفاح غاليا ، وسيكلف دائما أغلى ، لأن فرنسا ترفض الاعتراف بواقع بديهي الا وهو الاستقلال المحتم ، علاوة على انها تريد الاحتفاظ بنفوذها في افريقيا ، وهي تدفع ثمن ذلك في الجزائر : اما نحن فقد عزمنا على تحرير انفسنا . ونحن ندفع الثمن غاليا في سبيل ذلك وفي سبيل افريقيا . واليوم تطالبنا بالسماح لها بالابقاء على صلاتها بافريقيا ، والسماح لها باجراء التجارب النووية الفرنسية . لقد دفعنا الثمن غاليا بسبب تعنت فرنسا ، غير ان تضحياتنا لم تذهب سدى . لقد توصلنا اليوم الى جعل فرنسا تتقبل ان استقلال الجزائر حقيقة عادية او بديهية ، وهو الاستقلال الذي اعتبر الى عهد قريب امرا خارقا للعادة فمنذ سبع سنوات كان احد الوزراء الفرنسيين يقول : «ان المفاوضات هي الحرب» واليوم يقولون ان المفاوضات معناها الاستقلال .

ومتى النهاية ؟

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : لم تكن هناك لغاية اليوم سياسة مغربية متماسكة وموحدة ، ماهو تصوركم انتم في جبهة التحرير الوطني لصيرورة توحيد المغرب العربي ؟

سعد دحلب : اذا كان لدينا تصورا خاصا لتوحيد المغرب العربي ، فانه تصور غير نهائي ويجب ان ياخذ في الاعتبار التصورات المغربية المختلفة : مغربية ، تونسية ، فالفكرة عريقة .

لقد كنا نعتقد دائما بان كافة الشروط متوفرة لكي تتوحد افريقيا الشمالية بكيفية أوبأخرى . هناك بالتأكيد انظمة متباينة . ولكن القاسم المشترك بينها ، هو الوضعية الجغرافية والتضاريس ، والسكان والتقاليد والثقافة ، وان ما يجب ان نحاول ابرازه اكثر من غيره ، انما هو التكاملية الكامنة بين اقتصادياتنا وانطلاقا من ذلك علينا ان ندرس تحقيق وحدتنا . وانه من غير المتصور ان يفكر الجزائريون والتونسيون والمغاربة ان يصبحوا اقوياء وهم متفرقون ، لان الاستعمار لم يتمكن من السيطرة علينا الا بعد ان شتت شملنا واعتقد ان التجربة قد بينت باننا لانستطيع ان نتوحد بمقتضى مرسوم صادر عن النظام الحاكم . لقد شاهدنا ما حدث بين مصر وسوريا مؤخرا : حيث ان الوحدة تحققت على مستوى القمة وحدها ولذا لم تعمر .

اما في المغرب العربي فهناك شروط لم تتوفر بين مصر وسوريا . ولا اعتقد ان القضية هي قضية اجيال ، بل هي قضية اعداد وتكوين رأي عام بواسطة منظماتنا السياسية ، فانا ارتاب من القرارات الصادرة عن السلطة ، اذ يكفي ان يقرر زعيم ما اتحادا ، لكي يتحقق هذا الاتحاد من تلقاء نفسه ، فالاتحاد هو قضية كافة المغاربة ، فلو عرفنا ، نحن القيادات السياسية كيف ننقل رغبة الوحدة من خلال المنظومة التربوية ، الى طلابنا وجماهيرنا ، فان هذه الوحدة ستتحقق في ظرف قصير ، ويتساءل البعض هل كان التحرير المتتالي والغير متزامن للبلدان الثلاثة خيرا ام شرا . ولكن هؤلاء ينسون خاصة دور فرنسا في كل ذلك . من كان

يظن في سنة 1954 ان الحكومة الفرنسية ستصفى وجودها الاستعماري من 14 دولة افريقية ؟ وانه يكفي التذكير هنا بظاهرة تصفية الاستعمار في البلدان الافريقية ، كي ندرك ان المغاربة والتونسيين والجزائريين لم يكونوا هم وحدهم الذين قرروا تقرير مصيرهم ، وساعة تحريرهم . لقد تم التعجيل بصيرورة تحرير تونس والمغرب لكي يتم تركيز الجهود على الجزائر . غير ان التونسيين والمغاربة لم يكن باستطاعتهم الاعتراض على استقلالهم . لكي نستطيع القول : لوان البلدان الثلاثة قد كافحوا مجتمعين لكان ذلك أفضل ، وهذا بديهي ، غير انه ، وبفطرة سليمة ، لوان فرنسا قررت منح تونس حريتها ، فهل كان على التونسيين ان يقولوا لها : «قفي نحن لا نريد هذا الاستقلال» . ونتناسى ان الفرنسيين ، وهم اكثر منا فطنة قد فكروا في هذا الامر .

ومهما كان الامر ، فان بالامكان تدارك الماضي ، وأن نقود اليوم الكفاح مجتمعين من خلال التقارب فيما بيننا من اجل الاعداد لوحدة تدريجية وواقعية . واذا كانت لدينا انظمة متباينة ، فليس ذلك بالعقبة الكأداء ، مادام الهدف ليس وحدة اندماجية بل نظام اتحادي (كونفدرالي) .

افريقيا / العمل (افريك / اكسيون) : هل بامكاننا ان نطلب منكم تنبؤا ؟ هل ستكون نهاية الحرب سنة 1961 ؟

سعد دحلب : اذا سلمنا بان الفرنسيين قد ادركوا أن الابقاء على هيمنتهم على افريقيا تحت هذا الشكل اوذاك لم يعد واردا البتة ، فاننا نستطيع ان نضع حدا للحرب في اقرب الآجال لاننا نأخذ في الاعتبار جميع المصالح . فنحن لانطالب الابشئ واحد ، وهو ان تكف فرنسا عن الاعتقاد بانها تستطيع السيطرة على افريقيا . لقد استعملت فرنسا كافة الوسائل للقضاء علينا فباءت كلها بفشل ذريع . ولم تبق الا وسيلة واحدة ، وهي المفاوضات الصريحة والصادقة والنزيهة والجدية ، ويجب على الجنرال ديغول ان يستعملها في نهاية المطاف .

الملحق 12

إتفاقيات إيفيان (النص الكامل)

إتفاقية وقف إطلاق النار

المادة 1 : ستنتهي العمليات العسكرية وكلّ عمل مسلح في القطر الجزائري يوم 19 مارس سنة 1962 ، الساعة الثانية عشرة .

المادة 2 : يتعهد الطرفان بعدم الالتجاء إلى أعمال العنف الجماعية والفردية . يجب وضع نهاية لكل عمل سرى مضاد للأمن العام .

المادة 3 : تستقر قوات جبهة التحرير الوطني يوم وقف إطلاق النار داخل المناطق التي توجد بها .
تتم التنقلات الفردية لهذه القوات خارج المناطق المرابطة بها بدون حمل السلاح .

المادة 4 : لن تنسحب القوات الفرنسية المرابطة على الحدود قبل إعلان نتائج استفتاء تقرير المصير .

المادة 5 : ستتبع خطط مرابطة الجيش الفرنسى بحيث تمنع حدوث أى احتكاك .

المادة 6 : تنشأ لجنة مختلطة لتسوية المسائل الخاصة بوقف إطلاق النار .

المادة 7 : تقترح اللجنة الإجراءات التي يطلبها الطرفان خاصة فيما يتعلق بالتالي :

- إيجاد حل للحوادث التي تقع ، بعد إجراء تحقيق مستند إلى الأدلة .
- حل المشاكل التي لم يكن في الامكان تسويتها محليا .

المادة 8 : يمثل كلا الطرفين في هذه اللجنة أحد كبار الضباط وعشرة أعضاء على الأكثر بما فيهم هيئة السكرتارية .

المادة 9 : يقع مقر اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار في «الصخرة السوداء» . (1)

المادة 10 : وإذا دعت الحاجة ، تمثل اللجنة المختلطة لوقف إطلاق النار بلجان محلية في الأقاليم ، وتتألف من عضوين من كلا الفريقين وتسير على نفس المبادئ .

المادة 11 : يطلق سراح جميع أسرى المعارك لكل من الفريقين لحظة تطبيق قرار وقف إطلاق النار ، في خلال عشرين يوما من تاريخ وقف إطلاق النار .. وعلى الفريقين أن يخطرا هيئة الصليب الأحمر الدولية عن مكان أسراهم وعن كل الإجراءات التي اتخذت من أجل إطلاق سراحهم .

---

(1) الصخرة السوداء : Boumerdès, Rocher noir .

إعلان التصريحات الحكومية الخاصة بالجزائر

التصريح العام

اعترف الشعب الفرنسي في استفتاء 8 يناير 1961 بحق الجزائريين في تقرير مصيرهم السياسي تجاه الجمهورية الفرنسية وذلك عن طريق استفتاء مباشر عام . وقد انتهت المباحثات التي جرت في ايفيان من 7 مارس إلى 18 مارس عام 1962 بين حكومة الجمهورية وجبهة التحرير الوطني ، إلى النتيجة التالية :

تم الاتفاق على وقف إطلاق النار ، ويوضع حد للعمليات العسكرية والقتال المسلح يوم 19 مارس فى القطر الجزائري كله .

وقد حدد اتفاق مشترك الضمانات الخاصة بالعمل بحق تقرير المصير وبتنظيم السلطات العامة في الجزائر في خلال الفترة الانتقالية .

وبما أن تكوين دولة جزائرية مستقلة ذات سيادة ، مطابق للواقع الجزائري ، وبما أن تعاون فرنسا مع الجزائر فيه استجابة لمصالح البلدين ، فقد رأت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني أن استقلال الجزائر بالتعاون مع فرنسا هو الحل الذي يناسب هذا الوضع .

وقد حددت الحكومة الفرنسية وجبهة التحرير الوطني في اتفاق مشترك هذا الحل في اتفاقيات تطرح أمام الناخبين وقت استفتاء تقرير المصير .

الفصل الأول : تنظيم السلطات العامة خلال فترة الانتقال والضمانات الخاصة بحق تقرير المصير .

أ) إن هدف استفتاء تقرير المصير هو معرفة ما إذا كان الناخبون يرغبون في الاستقلال عن فرنسا ، وفي هذه الحالة ، فيما إذا كانوا يرغبون في قيام تعاون بين فرنسا والجزائر حسب الشروط التي حددتها هذه الاتفاقيات .

ب) سيجرى هذا الاستفتاء في القطر الجزائري كله ، في الولايات الخمسة عشرة التالية :
الجزائر ، باتنة ، عنابة ، قسنطينة ، مدية ، مستغانم ، الواحات ، وهران ، الاصنام ، سعيدة ، ساؤورا ، سطيف ، تيارت ، تيزي وزو ، تلمسان .
وستجمع نتائج مكاتب الاستفتاء المختلفة وتعلن في كافة القطر .

ج) ستكفل حرية وسلامة الاستفتاء طبقا للقانون الذي يحدد شروط الاستفتاء الخاص بتقرير المصير .

د) سيتم تنظيم السلطات العامة بالجزائر إلى أن ينتهي استفتاء تقرير المصير طبقا القانون المرفق بهذا التصريح .
وتشكل هيئة تنفيذية مؤقتة ومحكمة للأمن العام .
ويمثل المندوب السامي الجمهورية في الجزائر .

وستقام هذه الهيئات وخاصة الهيئة التنفيذية المؤقتة عند البدء في تنفيذ وقف إطلاق النار .

هـ) وسيصبح المندوب السامي أمينا على سلطات الجمهورية في الجزائر وخاصة فيما يخص الدفاع والأمن والمحافظة على النظام لآخر مدى .

ز) سيعهد للهيئة التنفنذية المؤقتة بما يلي :
– إدارة الشؤون العامة الخاصة بالجزائر ، فستوجه الهيئة التنفيذية المؤقتة إدارة الجزائر وعليها أن تجعل الجزائريين يحصلون على الوظائف في مختلف فروع هذه الإدارة .

- حفظ النظام العام . ولهذا تعد الهيئة المرافق الخاصة بالشرطة ، وقوة النظام تقع تحت سلطتها .

- الإعداد لتنفيذ حق تقرير المصير .

ح) ستشكل محكمة الأمن العام من عدد متساو من القضاة الأوربيين ومن القضاة المسلمين .

ط) ستمارس في أقرب وقت الحريات الشخصية والحريات العامة .

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية ، وفي حالة عدم الاتفاق تستطيع كل من الدولتين الالتجاء إلى محكمة العدل الدولية .

ى) ستعتبر جبهة التحرير الوطني كهيئة سياسية ذات صفة قانونية .

ك) سيطلق سراح الأشخاص المعتقلين في فرنسا والجزائر في مدة أقصاها عشرون يوما تحتسب من تاريخ وقف إطلاق النار .

ل) سيعلن العفو فورا ويطلق سراح المعتقلين .

م) سيستطيع الأشخاص اللاجئون في الخارج العودة إلى الجزائر ، وستنشأ لجان مقرها في المغرب وتونس لتسهيل عودتهم ، وسيتمكن الأشخاص المجتمعون من الذهاب إلى أماكن إقامتهم ، وستتخذ الهيئة التنفيذية المؤقتة التدابير الأولى في الناحية الاجتماعية والأقتصادية وغيرها المعدة لضمان عودتهم للحياة الطبيعية .

ن) سيجرى استفتاء تقرير المصير في خلال ثلاثة أشهر كحد أدنى ، وستة أشهر كحد أقصى . وسيحدد تاريخ الاستفتاء بناء على اقتراح الهيئة التنفيذية المؤقتة بعد شهرين من تشكيلها .

الفصل الثاني : الاستقلال والتعاون

سيعرض مضمون هذه الاتفاقيات على الدولة الجزائرية إذا اتفق على الاستقلال والتعاون .

أ) استقلال الجزائر

1) ستمارس الدولة الجزائرية سيادتها التامة والكاملة في الداخل والخارج . وستمارس هذه السيادة في الدفاع القومي والشئون الخارجية ، وللدولة الجزائرية أن تعد بحرية هيآتها الخاصة وتختار النظام السياسي والاجتماعي الذي تراه أكثر ملاءمة لمصالحها . للدولة السيادة في تحديد وتطبيق السياسة التي تختارها في المجال الدولي .

وتوافق الدولة الجزائرية على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وتقيم مؤسساتها على مبادئ ديمقراطية ، بين جميع المواطنين بدون تمييز في الجنس والعنصر والدين . وستقوم بتطبيق ضمانات خاصة بالمواطنين الخاضعين للقانون المدني الفرنسي .

2 - حقوق وحريات وضمانات الأفراد

1) النظم المشتركة

لن يستطيع أحد القيام بأي إجراء قضائي أو تأديبي أو خاص بالأمن أو عمل أي تمييز بسبب ما يلي :
- الآراء التي تعلن بمناسبة الأحداث المفاجئة في الجزائر قبل يوم استفتاء تقرير المصير .
- الأعمال التي ارتكبت بمناسبة نفس هذه الأحداث قبل يوم إعلان وقف إطلاق النار .
- لن يكره أي جزائري على ترك القطر الجزائري أو يمنع من الخروج منه .

2) النظم الخاصة بالمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام :

أ) في إطار القانون الجزائري الخاص بالجنسية ، ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام طبقا للمبادئ التالية :

يستفيد المواطنون الفرنسيون الخاضعون للقانون المدني العام لمدة ثلاث

سنوات من يوم تقرير المصير ، بالحقوق المدنية الجزائرية ويعتبرون من أجل هذا مواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المهنية الجزائرية ، إذا انطبق عليهم ما يلي :
– الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها مدة عشر سنوات إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير .
– الذين أقاموا عشر سنوات في القطر الجزائري إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير ، وكان الوالد أو الوالدة ، المولودون في الجزائر ، استوفوا أو يستطيعون أن يستوفوا الشروط الخاصة بممارسة الحقوق المدنية .
– الذين أقاموا لمدة عشرين عاما في القطر الجزائري إقامة دائمة ومنتظمة حتى يوم تقرير المصير .

ولا يستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وهم يكتسبون في نهاية المدة المقررة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية وذلك بتقديم طلب تسجيل أو طلب للتصديق على تسجيل في جداول الانتخاب ويكتفي بعقد العمل في حالة عدم تقديم هذا الطلب .

ب) رئ اتخاذ الخطوات التالية من أجل ضمان الحماية ، لمدة ثلاث سنوات للمواطنين الفرنسيين الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية وبعد نهاية هذه المدة بصفة دائمة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وذلك بالنسبة لأموالهم ولاشتراكهم المنتظم في الحياة الجزائرية :

لهؤلاء الحق في الاشتراك الرسمي في الشؤون العامة .

يجب أن يتناسب تمثيلهم في المجالس مع أهمية مراكزهم الفعلية .

يشتركون في مختلف فروع الوظائف العامة اشتراكا عادلا .

سيكون اشتراكهم في شؤون البلديات ، في الجزائر ووهران تبعا لنظم خاصة .

ستحترم حقوقهم في الملكية ولن يتخذ أي إجراء ضدهم بالنسبة لمصادرة أملاكهم ، بدون منح تعويض عادل يحدد من قبل .

سيسلمون الضمانات المناسبة للمثقفين واللغويين ورجال الدين .

سيحتفظون بقانونهم الشخصي الذي ستحترمه وتطبقه محاكم جزائرية مكونة من قضاة يخضعون لنفس القانون .

سيستخدمون اللغة الفرنسية في المجالس وفي علاقاتهم مع السلطات العامة .

ستقوم محكمة للضمانات وهيئة للقانون الداخلي الجزائري بالعمل على احترام هذه القوانين .

ب) التعاون بين فرنسا والجزائر :

ستقوم العلاقات بين البلدين على الاحترام المتبادل لاستقلالهم وعلى تبادل المنفعة والمصلحة .

تضمن الجزائر مصالح فرنسا والحقوق المكتسبة للأفراد الحقيقيين والمعنويين بالشروط التي تحددها هذه الاتفاقيات . وفي مقابل ذلك ستمنح فرنسا للجزائر مساعدتها الفنية والثقافية وتساهم في تطورها الاقتصادي والاجتماعي بتقديم المساعدة المالية .

1) ستحدد مساعدة فرنسا لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بشروط مطابقة لمستوى البرامج الجارية .

وستحدد البلدان – مع احترام الاستقلال التجاري والجمركي للجزائر – المجالات المختلفة التي يستفيد منها التبادل التجاري بنظام أفضل .

وستكون الجزائر جزءا من منطقة الفرنك وسيكون لها نقدها الخاص وعملتها الخاصة .

وستكون حرية تحويل النقد بين فرنسا والجزائر بشروط تتناسب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي للجزائر .

2) ستستغل ثروات باطن الأرض في ولايات الواحات والساورا طبقا للنظم التالية :

أ) ستتكفل هيئة بالتعاون الفرنسي الجزائري .

وستنتهج هذه الهيئة المساواة في أعمالها وأهم دور لها العمل على استغلال باطن الأرض وإبداء الرأي في مشروعات القوانين والنظم الخاصة بالتعدين وفحص الطلبات الخاصة بمنح امتيازات التعدين .

ستمنح الدولة الجزائرية امتيازات التعدين وتصدر القانون الخاص بالتعدين .

ب) ستضمن المصالح الفرنسية خاصة عن طريق :

– ممارسة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها فرنسا طبقا لقواعد القانون الصحراوي كما يوجد حاليا .

– تكون الأفضلية للشركات الفرنسية عند منح تراخيص التعدين وذلك وفقا للشروط التي ذكرت في قانون التعدين الجزائري .

– الدفع بالفرنكات الفرنسية للهيدروكاربور الصحراوي اللازم للاحتياجات الخاصة بتموين فرنسا والبلدان الأخرى بمنطقة الفرنك .

3) تنمي كل من فرنسا والجزائر علاقاتهما الثقافية :

يستطيع كل من البلدين إنشاء مكتب ثقافي وجامعي في البلد الآخر ، وستفتح أبواب هذه المنشآت أمام الجميع .

ستقدم فرنسا مساعدتها لإعداد الفنيين الجزائريين .

سيوضع تحت تصرف الحكومة الجزائرية موظفون فرنسيون وخاصة المدرسين والفنيين باتفاق بين البلدين .

الفصل الثالث : النظم الخاصة بالشؤن الحربية :

ستنظم المسائل العسكرية إذا تم الاتفاق على استقلال الجزائر وعلى التعاون بين الجزائر وفرنسا طبقا للمبادئ التالية :

ستنسحب القوات الفرنسية التي قل عدد جنودها تدريجيا ابتداء من وقف

إطلاق النار ، من حدود الجزائر لحظة الانتهاء من استفتاء تقرير المصير .

سيصبح عدد الجنود في خلال اثنى عشر شهرا من تاريخ تقرير المصير 80.000 ويجب أن يعود هؤلاء لأوطانهم بانتهاء المدة الثانية المقررة بأربعة وعشرين شهرا .
سينشأ بالتبادل هيئات عسكرية .
تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام قاعدة المرسى الكبير ، لمدة خمسة عشر عاما قابلة للتجديد باتفاق بين البلدين .
تسمح الجزائر لفرنسا باستخدام بعض المطارات والأراضي والمناطق والمنشآت الحربية التي تراها لازمة .

الفصل الرابع : النظم الخاصة بالمنازعات

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم .

تستطيع كل من الدولتين الالتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات .

الفصل الخامس : نتائج استفتاء تقرير المصير

بعد التصريح الرسمي الذي ذكر في المادة 27 من قانون تقرير المصير يشرع في تنفيذ القرارات المرتبطة بهذه النتائج .

إذا تم الاتفاق على الاستقلال والتعاون :
- ستعترف فرنسا فورا باستقلال الجزائر .
- سيتم في الحال نقل الاختصاصات .
- تنفذ النظم التي أعلنها هذا التصريح العام والتصريحات المرفقة به في نفس الوقت .

تنظم الهيئة التنفيذية المؤقتة خلال ثلاثة أسابيع انتخابات لتشكيل المجلس القومي الجزائري الذي ستسلمه سلطاتها .

إعلان الضمانات

الجزء الأول : التنظيمات العامة

حماية الأفراد

لايمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم عليه أو إنزال عقاب به أو اتخاذ إجراء تأديبي ضده أو أي إجراء معين للأحداث التي وقعت في الجزائر من أول نوفمبر 1954 حتى إعلان وقف إطلاق النار ، لايمكن مضايقة أي فرد أو البحث عنه أو تتبعه أو الحكم أو انزال عقاب به أو اتخاذ أجراء تأديبي ضده أو إجراء معين ، بسبب آراء الشخص أو العبارات التي تفوه بها بخصوص الأحداث التي وقعت منذ أول نوفمبر 1954 حتى يوم استفتاء تقرير المصير .

حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا :

لكل جزائري يحمل بطاقة إثبات الشخصية حرية التنقل بين الجزائر وفرنسا ، إلا إذا قرر القضاء خلاف ذلك .

يستطيع الجزائريون الذين يتركون للإقامة في بلد آخر ، حمل منقولاتهم معهم ويستطيعون أيضا تصفية ممتلكاتهم العقارية بلا قيد أو شرط ، وتحويل رؤوس الأموال التي نتجت عن هذه العملية طبقا للشروط التي ورد ذكرها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي .

تحترم حقوق الجزائريين في المعاش ، المكتسبة من الهيئات الجزائرية طبقا للشروط الواردة في نفس الإعلان .

الجزء الثاني

الفصل الأول : ممارسة الحقوق المدنية الجزائرية

ينظم الوضع القانوني للمواطنين الفرنسيين الخاضعين للقانون المدني العام ، في إطار التشريع الجزائري الخاص بالجنسية ، حسب القواعد الآتية :

يتمتع الفرنسيون التابعون للقانون المدني العام بجميع الحقوق المدنية الجزائرية الكاملة ، ويعتبرون بذلك كمواطنين فرنسيين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ، لمدة ثلاث سنوات ابتداء من يوم تقرير المصير إذا كانوا من الفئات التالية :

الذين ولدوا بالجزائر وأقاموا بها عشر سنوات إقامة ثابتة منظمة حتى تقرير المصير ، الذين أثبتوا إقامتهم لمدة عشر سنوات بالجزائر حتى يوم تقرير المصير وكان أحد الأبوين قد ولد بالجزائر ومستوفيا لشروط التمتع بالحقوق المدنية ، أو في امكانه استيفاؤها .

الذين أقاموا عشرين عاما إقامة دائمة ومنتظمة بالجزائر حتى يوم تقرير المصير .

لايستطيع المواطنون الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية أن يمارسوا في نفس الوقت الحقوق المدنية الفرنسية .

وسيكتسب هؤلاء في نهاية المدة المحددة بثلاث سنوات الجنسية الجزائرية عن طريق طلب تسجيل أو تأكيد التسجيل في جداول الاستفتاء .

وفي حالة عدم إمكان تقديم هذا الطلب سيكونون ضمن المستفيدين في الاتفاقية الخاصة باقامة الأوربيين بالجزائر .

الفصل الثاني : حماية حقوق وحريات المواطنين الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام

تتخذ الإجراءات التالية لحماية الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ولحماية أشخاصهم وأموالهم ومشاركتهم في الحياة العامة بالجزائر :
يتقيد في هذه الإجراءات الرعايا الفرنسيون الذين يمارسون الحقوق المدنية الجزائرية ، طبقا للشروط الواردة في الفصل الأول الذي سبق ذكره .

1) يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بنفس المعاملة ونفس الضمانات ، قانونا وفعلا ، التي يتمتع بها باقى الجزائريين وعليهم أيضا نفس الواجبات ونفس الالتزامات .

2) يتمتع الجزائريون الذين يخضعون للقانون المدني العام بالحقوق والحريات التي نص عليها إعلان حقوق الإنسان . ولا يجوز التفرقة بينهم في المعاملة بسبب اللغة أو الثقافة أو الدين أو الحالة المدنية التي يتبعونها . ويجب الاعتراف بشخصيتهم المميزة واحترامها .

3) يعفي الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام في خلال خمس سنوات من الخدمة العسكرية .

4) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، نصيب عادل في إدارة الشؤون العامة سواء أكان ذلك في شؤون الجزائر العامة أم فى شئوون الإدارات المحلية ، والمؤسسات والمشروعات العامة .

5) يتمتع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام بحق الانتخاب والترشيح في إطار دائرة انتخابية موحدة بالنسبة لجميع الجزائريين . ولهم نصيب حقيقى وعادل في التمثيل بجميع المجالس السياسية أو الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

أ) لا يمكن أن يكون تمثيلهم أقل من صفتهم بين مجموع السكان ، وذلك في المجالس السياسية والإدارية (مجالس الأقاليم والمجالس العامة والبلدية) .

ولهذا يخصص في كل دائرة انتخابية عدد من المقاعد للجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام ، حسب نسبتهم في الدائرة ، مهما كانت طريقة الاستفتاء .

ب) ويجب أن يكون تمثيل هؤلاء الجزائريين في المجالس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، قائما على أساس مراعاة مصالحهم المعنوية والمادية .

أ) سيكون تمثيلهم في المجالس البلدية ، بالنسبة لعددهم في الدائرة الانتخابية .

ب) يعين معاون خاص يدعى للمشاركة في الجلسات على أن يكون رأيه استشاريا في كل قسم ، يوجد أكثر من خمسين جزائريا يخضعون للقانون المدني العام غير ممثلين في المجلس البلدي بالرغم من تطبيق نظم المادة الخامسة التي ذكرها .

يصبح المرشح الجزائري الخاضع للقانون المدني العام ، والذي يحصل على أكثر عدد من الأصوات في الانتخابات البلدية ، معاونا خاصا .

ج) بدون الإضرار بالمبادئ المذكورة في الفقرة السادسة (أ) ، وفي خلال الأربع السنوات التالية لاستفتاء تقرير المصير ، ستتولى المجالس البلدية إدارة مدينتي الجزائر ووهران وسيختار رئيس هذه المجالس أو نائبه الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام .

وفي خلال هذه المدة تقسم مدينتا الجزائر ووهران إلى أقسام من المجالس البلدية لايقل عددها عن عشرة أقسام بالنسبة للجزائر وستة أقسام بالنسبة لوهران .

وفي الأقسام التي تزيد فيها نسبة الجزائريين الذين يخضعون للقانون المدني العام عن 50 % تؤول السلطة إلى هذه الفئة .

7) ستوجد في مختلف فروع الوظائف العامة نسبة عادلة من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام .

8) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في التمسك بقانون

الأحوال الشخصية غير الإسلامي ، حتى يصدر قانون مدني في الجزائر سيشتركون في وضعه .

9) توضع الضمانات المحددة التالية في القانون ، دون المساس بالضمانات الموجودة وذلك فيما يختص بتكوين الهيئة القضائية الجزائرية لمصلحة الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام في الوظائف العامة :

أ) يشتمل القضاء مستقبلا في الجزائر ، في جميع الأحوال بالنسبة للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، على ما يلي :
- درجتي القضاء ويتضمنان :
- المحلفين في القانون الجنائي .
- طرق الترافع القانونية سواء للنقض أو لتخفيف الحكم . كل ذلك في الأمور المتعلقة بقضاء التحقيق .

ب) بالإضافة إلى ذلك تسرى على جميع أراضي الجزائر القوانين التالية :

أ) في الحالات التي سيطبق فيها قانون العقوبات على جزائري خاضع للقانون المدني العام ، يجب أن يوجد قاض جزائري في نفس الفئة . إذا حكم في القضية محلفون يكون ثلثاهم على الأقل من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام .

ب) إذا حكم قاض في قضية جنائية وكان الماثل أمامه من الجزائريين الخاضعين للقانون المدنى العام ، يعين مساعد له من نفس الفئة ويكون رأيه استشاريا .

ج) تعرض جميع المنازعات المتعلقة بالأحوال الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، على هيئة قضائية أغلبها من نفس الفئة .

د) في جميع القضايا التي تتطلب وجود قاض أو أكثر من الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، يجوز أن ينوب عنهم القضاة الفرنسيون المنتدبون بالجزائر طبقا لاتفاقية التعاون الفني .

10) تضمن الجزائر حرية المعتقدات وحرية إقامة الشعائر الكاثوليكية والبروتستنتية واليهودية وتكفل لهذه الطوائف حرية تنظيمها وممارستها لعقائدها وحرية تعلمها هذه العقائد ، كما تكفل حرمة أماكن العبادة .

أ) تنشر النصوص الرسمية أو تبلغ باللغة الفرنسية وباللغة الوطنية أيضا . وتستخدم اللغة الفرنسية في المعاملات بين المرافق العامة الجزائرية وبين الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام . ولهؤلاء الجزائريين الحق في استخدام اللغة الفرنسية ، خاصة في الحياة السياسية ، والإدارية والقضائية .

ب) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام حرية الاختيار بين مختلف منشآت التعليم وأنظمته .

ج) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، مثل غيرهم من الجزائريين ، الحرية في إنشاء وإدارة المؤسسات التعليمية .

د) يستطيع الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام أن يلتحقوا بالأقسام الفرنسية التي ستنظمها الجزائر في منشآتها التعليمية ، طبقا للنظم المنصوص عليها في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

هـ) تخصص الإذاعة والتلفزيون جزءا من إذاعتها باللغة الفرنسية يتناسب مع أهمية هذه اللغة في الجزائر .

12) لا يجوز التمييز في المعاملة إزاء الأموال التي تخص الجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام ، خاصة في أحوال الاستيلاء والتأميم والإصلاح الزراعي وفرض الضرائب يتبع أي انتزاع للملكية بتعويض عادل محدد من قبل .

13) لن يكون في الجزائر أي تمييز بشأن التعيين في الوظائف أو أي مهنة ، فيما عدا المهن التي تتطلب كفاءة خاصة . وتكفل الجزائر حرية إنشاء الجمعيات والحرية النقابية .

14) للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام الحق في إنشاء الجمعيات والنقابات والانضمام إليها باختيارهم .

الفصل الثالث : المشاركة في تطبيق الضمانات

ينتسب الجزائريون الخاضعون للقانون المدني العام ، إلى أن ينفذ القانون ، إلى منظمة للضمانات تعترف بها هيئة عامة ينظمها القانون الجزائري وهدفها :

المرافعة أمام المحاكم بما في ذلك «محكمة الضمانات» للدفاع عن الحقوق الشخصية للجزائريين الخاضعين للقانون المدني العام وخاصة الحقوق المذكورة في هذا التصريح .

– الاشتراك في السلطات العامة .

– إدارة المنشآت الثقافية والهيئات الخيرية .

ويدير هذه الهيئة ، حتى تنفذ السلطات الجزائرية المسؤولة القوانين – لجنة مكونة من تسعة أعضاء .

تعين كل فئة من الفئات التالية ثلاثة منهم :

– ممثلو الحياة الثقافية ، وممثلو القضاء ، والمحامون ،

يساعد اللجنة الإدارية سكرتارية ، مسؤولة أمامها ، تستطيع إنشاء فروع محلية في مختلف الأماكن .

هذه الهيئة ، ليست حزبا أو هيئة سياسية ، ولا تشترك في الاستفتاء ويتم تشكيلها بعد تطبيق هذا الإعلان .

الفصل الرابع : محكمة الضمانات :

تحال جميع المنازعات إلى محكمة الضمانات ، عند طلب أحد الطرفين المتنازعين تتكون هذه المحكمة من :

أربعة قضاة جزائريين ، اثنان منهم خاضعان للقانون المدني العام وتعينهما الحكومة الجزائرية .

رئيس ، تعينه الحكومة الجزائرية باقتراح من القضاة الأربعة . ويجوز

للمحكمة أن تقوم بمداولاتها إذا اجتمع على الأقل ثلاثة من خمسة أعضاء .
تستطيع أن تأمر باجراء تحقيق .
تستطيع أن تلغي أي لائحة أو قرار شخصي مخالف لإعلان الضمانات .
تستطيع الادلاء برأيها في أحوال التعويض .
تكون أحكامها نهائية .

الجزء الثالث : الفرنسيون المقيمون في الجزائر بصفة أجانب

يستفيد هؤلاء الفرنسيون ، باستثناء الذين يتمتعون بالحقوق المدنية الجزائرية ، باتفاقية خاصة بالإقامة طبقا للمبادئ التالية :

1) يستطيع الرعايا الفرنسيون الدخول إلى الجزائر والخروج منها ، بابراز بطاقتهم الشخصية الفرنسية أو جواز سفر ساري المفعول . يمكنهم التجول بحرية في الجزائر وتحديد إقامتهم في المكان الذي يختارونه .

يستطيع الرعايا الفرنسيون المقيمون في الجزائر ويرغبون في مغادرتها للإقامة في بلد آخر ، حمل أموالهم المنقولة وتصفية غير المنقولة منها ، وتحويل رؤوس أموالهم طبقا للشروط التي نص عليها الباب الثالث من إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي . وفي امكانهم الاحتفاظ بحق الاستفادة بحقوقهم في المعاش المكتسب من الجزائر ، طبقا للشروط التي ينص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الاقتصادي والمالي .

2) يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري من المساواة في المعاملة مع الوطنين وذلك فيما يختص بالأمور التالية :

التمتع بالحقوق المدنية العامة .

حرية ممارسة جميع المهن في إطار القوانين الخاصة بممارستها بصفة فعلية ، وخاصة بالنسبة لأدارة وإقامة المشروعات .

الاستفادة من التشريع الخاص بالمعونة والضمان الاجتماعي .

حق الحصول أو التنازل عن الممتلكات المنقولة وغير المنقولة ، وحق التصرف فيها .

التمتع بها مع مراعاة النظم الخاصة بالإصلاح الزراعي .

3) أن يتمتع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بجميع الحريات المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

ب) للفرنسيين الحق في استعمال اللغة الفرنسية في جميع علاقاتهم مع القضاء والإدارات .

ج) يستطيع الفرنسيون فتح وإدارة منشآت خاصة للتعليم والأبحاث في الجزائر ، طبقا للنظم التي نص عليها إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

د) تفتح الجزائر أبواب مؤسساتها التعليمية للفرنسيين .

للفرنسيين الحق في المطالبة بالالتحاق بالتعليم المجاني بالأقسام المذكورة في إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الثقافي .

4) يوضع الرعايا الفرنسيون وأموالهم ومصالحهم تحت حماية القوانين التي يكفلها مبدأ حرية القضاء ، مع الاعفاء من الضمان .

5) لا يمكن اتخاذ أي إجراء تعسفي منطوي على التمييز ، خاص بأموال ومصالح وحقوق الرعايا الفرنسيين ، ولن يحرم أحد من حقوقه بدون تعويض عادل يحدد من قبل .

يخضع قانون الأحوال الشخصية بالنسبة للفرنسيين ، بما في ذلك نظام الميراث ، للقانون الفرنسي .

يحدد القانون الجزائري الحقوق المدنية والسياسية التي اعترف بها للرعايا الفرنسيين في القطر الجزائري ، كما يحدد شروط قبولهم في الوظائف العامة .

يستطيع الرعايا الفرنسيون المساهمة في إطار القانون الجزائري في نشاط النقابات المهنية والمنظمات التي تمثل المصالح الاقتصادية .

تتمتع الجمعيات المدنية والتجارية في القطر الجزائري ، الخاضعة للقانون الفرنسي التي يكون مقرها في فرنسا ولها أو سيكون لها نشاط اقتصادي في الجزائر – بجميع الحقوق المذكورة في هذا النص ويمكن أن يكون لها شخصيتها المعنوية .

يستطيع الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري الحصول على امتيازات وتراخيص وأذونات إدارية ، وإقامة أسواق عامة بنفس الشروط التي يعمل بها الرعايا الجزائريون .

لا يجوز إخضاع الفرنسيين في القطر الجزائري لالتزامات أو ضرائب أو رسوم مهما كانت تسميتها ، تختلف عما يخضع له الرعايا الجزائريون .

تتخذ فيما بعد إجراءات أخرى لمنع التهرب من دفع الضريبة ولتجنب الضرائب المزدوجة .

يستفيد الرعايا الفرنسيون في القطر الجزائري بنفس الشروط التي يخضع لها الرعايا الجزائريون ، الخاصة بجميع الإجراءات التي تلزم الدولة أو الهيئات العامة بتعويض الأفراد عن الخسائر التي تصيبهم سواء في أشخاصهم أو ممتلكاتهم .

لا يجوز طرد أحد الرعايا الفرنسيين لخطورته على الأمن ، دون اخطار الحكومة الفرنسية مقدما ، إلا عند الضرورة القصوى ، وذلك بقرار مسبق ، ويترك لمن ينطبق عليه قرار الطرد وقت كاف لتسوية شؤونه الهامة وتصان أمواله ومصالحه تحت مسؤولية الجزائر .

وسيتفق على نظم مكملة ، تكون موضوع اتفاقية تالية .

إعلان مبدأ التعاون الاقتصادي والمالي

مقدمة

يقوم التعاون بين فرنسا والجزائر في المجال الاقتصادي والمالي على أساس من التعاقد مطابقا للمبادئ التالية :

1) تضمن الجزائر مصالح فرنسا وحقوق الأشخاص الطبيعية والمعنوية .

2) تتعهد فرنسا في مقابل ذلك بتقديم معونتها الفنية والثقافية والمساعدات المالية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بمقدار يتناسب مع أهمية المصالح الفرنسية في الجزائر .

3) في إطار هذه التعهدات المتبادلة ستقوم بين فرنسا والجزائر علاقات لها مركزها الممتاز وبخاصة في مجال المبادلات والنقد .

الباب الأول : مساهمة فرنسا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر

المادة 1 – ستواصل فرنسا تقديم مساعدتها الفنية ، وعونها المالي ، للمساهمة بصفة مستديمة في استمرار التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالجزائر .

ستقدر هذه المعونة خلال فترة من ثلاث سنوات قابلة للتجديد ، على أساس البرامج التي يجرى تنفيذها حاليا وبنفس الشروط .

المادة 2 – ستخصص المساعدة المالية والفنية ، خاصة لدراسة أو لتنفيذ أو تحويل مشروعات الاستثمارات العامة أو الخاصة التي تقدمها السلطات الجزائرية المختصة ، لإعداد الموظفين والفنيين الجزائريين ، ولإرسال الفنيين الفرنسيين .

تنطبق هذه المساعدة أيضا على الإجراءات الانتقالية التي تتخذ لتسهيل عودة السكان الذين وضعوا في معسكرات التجميع ، إلى أعمالهم :

من الممكن أن تتخذ هذه المساعدة تبعا للحالة ، شكل مساعدات عينية أو قروض أو مساعدات أو مساهمة مالية .

المادة 3 – تتعاون السلطات الجزائرية والفرنسية المختصة في العمل على تحقيق فاعلية المساعدات ، وإنجاز الأغراض التي خصصت من أجلها .

المادة 4 – لكيفية التعاون في المجال الإداري والفني تنظيم خاص .

الباب الثاني : المبادلات

المادة 5 – تقع المبادلات مع فرنسا في إطار استقلال الجزائر التجاري والجمركي ، وعلى أساس تبادل المنافع والمصالح ، ويستفاد بنظام خاص ، يتفق مع علاقات التعاون بين البلدين .

المادة 6 – وسيحدد هذا القانون :

- نظام الأفضلية الجمركية أو الاعفاء من ضريبة الجمارك .
- سهولة تصريف فائض المنتجات الجزائرية في فرنسا ، عن طريق تنظيم أسواق لبعض المنتجات وتحديد الأسعار .
- القيود التي تفرض على حرية تداول البضائع ، وذلك لمبررات خاصة مثل : نمو الاقتصاد القومي ، حماية الصحة العامة ، القضاء على الغش .
- شروط الملاحة الجوية والبحرية بين البلدين من أجل تشجيع تطوير واستخدام أسطولي البلدين .

المادة 7 – يتمتع الرعايا الجزائريون المقيمون في فرنسا وخاصة العمال بنفس الحقوق التي يتمتع بها الفرنسيون فيما عدا الحقوق السياسية .

الباب الثالث : العلاقات النقدية

المادة 8 – تدخل الجزائر في منطقة الفرنك وتحدد علاقتها مع هذه المنطقة بالتعاقد على أساس المبادئ المذكورة في المواد 9 ، 10 ، 11 التالية .

المادة 9 – تتم عمليات تحويل النقد الجزائري إلى نقد فرنسي وبالعكس ،

وعمليات التحويل بين البلدين طبقا لأسعار التعادل الرسمية التي يعترف بها صندوق النقد الدولي .

المادة 10 – تستفيد التحويلات الموجهة إلى فرنسا بنظام حرية التحويل ، ويجب أن تكون المبالغ الاجمالية ، وتتابع عمليات التحويل متماشية مع متطلبات النمو الاقتصادي والاجتماعي للجزائر ، وكذلك مع مقدار دخل الجزائر في الفرنك ، المستخلص في العون المالي الفرنسي .

ومن أجل تطبيق هذه المبادئ ولحماية الجزائر من نتائج المضاربة ، تتباحث فرنسا مع الجزائر بواسطة لجنة مشتركة تجمع السلطات النقدية في البلدين .

المادة 11 – تحدد الاتفاقيات الخاصة بالتعاون النقدي بين فرنسا والجزائر بصفة خاصة ما يلي :

– إجراءات تحويل امتيازات إصدار النقد ، وشروط ممارسة هذه الامتيازات خلال المدة التي ستسبق وضع نظام الإصدار الجزائري ، والتسهيلات اللازمة لإقامة مؤسسة لإصدار النقد .

– العلاقات بين هذه المؤسسة وبنك فرنسا فيما يخص شروط اشتراك الجزائر في الخزينة العامة ، وحق الأفراد في سحب المبالغ الخاصة بهم بالعملات ، ومنح المبالغ الإضافية بالعملات ، ونظام الأموال الجزائرية بالفرنكات الفرنسية المطابق لحقوق السحب بالعملات ، وامكانية عدم وجود غطاء بالفرنكات الفرنسية .

الباب الرابع : ضمانات الحقوق المكتسبة والتعهدات السابقة :

المادة 12 – تكفل الجزائر داخل أراضيها بدون أي تمييز التمتع التام بالحقوق الموروثة كما كانت قبل تقرير المصير ولن يحرم أحد من هذه الحقوق إلا إذا حصل على التعويض الكافي المحدد من قبل .

المادة 13 – وفي إطار الإصلاح الزراعي ستقدم فرنسا مساعدة خاصة للجزائر من أجل تعويض ممتلكات الرعايا الفرنسيين كليا أو جزئيا .

وعلى أساس خطة تعويض ترسمها السلطات الجزائرية المختصة ستحدد كيفية هذه المساعدة بالاتفاق بين البلدين ، بطريقة توفق بين تنفيذ السياسة الاقتصادية والاجتماعية للجزائر وبين التدرج الطبيعي للمساعدة المالية التي ستقدمها فرنسا .

المادة 12 - تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين أو النقل التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية للبحث وللاستغلال أو نقل الهيدروكاربور سائلا أو غازيا والمواد المعدنية الأخرى وذلك في الولايات الجزائرية الثلاث عشرة الواقعة في الشمال .

يبقى نظام هذه الامتيازات على ما كان عليه عند وقف إطلاق النار .

وتنطبق هذه المادة على مجموع امتيازات التعدين أو النقل الصادرة عن فرنسا قبل تقرير المصير وبعد وقف إطلاق النار تصدر فرنسا تراخيص للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

المادة 15 - تضمن الحقوق المكتسبة من تاريخ تقرير المصير الخاصة بمعاشات التعاقد أو العجز لدى المؤسسات الجزائرية .

تستمر هذه الهيئات في ضمان استمرار دفع معاشات التعاقد أو العجز وتحملها بصفة نهائية ، وطرق استبدالها .

يتفق على ذلك بين السلطات الفرنسية والجزائرية .

وتضمن حقوق معاشات التقاعد أو العجز المكتسبة لدى هيئات فرنسية .

المادة 16 - تسهل الجزائر عملية دفع المعاشات المستحقة على فرنسا للمحاربين القدماء والمتعاقدين . وستصرح للمرافق الفرنسية المختصة بمتابعة نشاطها في أرض الجزائر بشأن دفع المعاش والعناية بالعجزة وعلاجهم .

المادة 17 - تضمن الجزائر للشركات الفرنسية القائمة في أراضيها وللشركات التي

يكون معظم رأس مالها في أيدي أشخاص فرنسيين معنويين أو حقيقيين الممارسة الطبيعية لنشاطها وذلك بشروط من شأنها إبعاد أي تمييز يضربها .

المادة 18 - تتحمل الجزائر الألتزامات وفوائدها التي ارتبطت بها السلطات الفرنسية المختصة سواء بآسمها أو باسم المؤسسات العامة الجزائرية .

المادة 19 - تنقل عقارات الدولة في الجزائر إلى الدولة الجزائرية ، ويستثنى من ذلك العقارات التي يرى أنها ضرورية لعمل المرافق المؤقتة أو الدائمة ، وذلك بالاتفاق مع السلطات الجزائرية .

وتنقل إلى الحكومة الجزائرية ملكية المؤسسات العامة أو الشركات التي تملكها الدولة كما تقوم الحكومة الجزائرية بادارة المرافق العامة بالجزائر .

ويطبق نقل الملكية على الأصول الموروثة الخاصة بادارة المرافق العامة بالجزائر .

ويطبق أيضا على ما هو خاص بالمرافق وليس بذات قيمة .

ستحدد اتفاقيات خاصة شروط إتمام هذه العمليات .

المادة 20 - باستثناء ما هو متفق عليه بين فرنسا والجزائر فان الاعتمادات والديون المقيمة بالفرنك بتاريخ تقرير المصير ، بين الأفراد الحقيقيين والمعنويين الخاضعين للقانون العام أو الخاص ، تحتسب مقيمة بعملة مكان التعاقد .

إعلان مبادئ التعاون من أجل استثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

مقدمة

في إطار السيادة الجزائرية ، تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا بالتعاون من أجل ضمان مواصلة الجهود الخاصة باستغلال ثروات باطن الأرض بالصحراء .

تخلف الجزائر فرنسا في حقوقها وامتيازاتها والتزاماتها كسلطة عامة لها حق التصريح بتطبيق قانون التعدين والنفط بالصحراء مع وضعها في اعتبار الأوضاع المبينة في الباب الثالث من هذا التصريح .

تتعاهد كل من الجزائر وفرنسا كل فيما يخصها ، بالمحافظة على المبادئ الخاصة بالتعاون التي ورد ذكرها فيما سبق ، والعمل على احترام تطبيق النظم التالية :

الباب الأول : الهيدروكاربور السائل والغازى

أ) ضمان الحقوق المكتسبة وامتداداتها

البند 1 : تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بعقود التعدين والنقل ، التي منحت بواسطة الجمهورية الفرنسية ، طبقا لقانون نفط الصحراء .

تتعلق هذه الفقرة بمجموع عقود التعدين والنقل التي منحتها فرنسا قبل تقرير المصير ، ومع ذلك فانه بعد وقف إطلاق النار لن تصدر فرنسا تراخيص جديدة ، للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك ، إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

أ) يقصد بامتيازات التعدين والنقل ما يلي :

1) تراخيص التنقيب .

2) تراخيص التنقيب المسماة بتراخيص (د) .

3) التراخيص المؤقتة للاستغلال .

4) امتيازات الاستغلال والاتفاقيات الخاصة بذلك .

5) الموافقة على المشروعات الخاصة بأعمال نقل الهيدروكاربور وتراخيص النقل الخاص بذلك .

ب) يقصد بقانون نفط الصحراء مجموع النظم المختلفة التي كانت مطبقة حتى تاريخ وقف إطلاق النار الخاصة بالتنقيب والاستغلال ونقل الهيدروكاربور الناتج في ولايتي الواحات وساوورا ، حتى نهاية خط الأنابيب عند الساحل .

البند 2 : يحدد قانون نفط الصحراء والنظم المذكورة في هذا النص ، حقوق وإلتزامات حاملي تراخيص التعدين والنقل المشار إليها في الفقرة الأولى السابقة وحقوق الأشخاص الحقيقيين والمعنويين التي منحت لهم بمقتضى الاتفاقيات والعقود الموافق عليها في الجمهورية الفرنسية .

البند 3 : يمارس حملة تراخيص التعدين حقهم بالشروط الاقتصادية العادية حسب توصيات مؤسسة التعدين الخاصة بتحديد رسم النقل ، وذلك فيما يتعلق بالنقل العادي أو بواسطة الأنابيب والتوصيات الخاصة بانتاج الهيدروكاربور السائل والغازى وتأمين نقله وضمان تصديره .

البند 4 : يمارس صاحب الامتياز وشركاؤه في إطار مؤسستهم الاقتصادية الخاصة بهم أو المنظمة التي اختاروها ، حقهم في التصرف بحرية في الإنتاج سواء بالبيع أو المقايضة أو الاستخدام في الجزائر أو تصديره ، مع مراعاة سد حاجات الاستهلاك المحلي للجزائر ومعامل التكرير المحلية .

البند 5 : يجب أن يكون سعر التبادل وتقييم النقد الخاص بالعمليات التجارية أو المالية مطابقا للتقييم النقدي المعترف به من صندوق النقد الدولي .

البند 6 : تطبق هذه النظم بدون أي تمييز على جميع حملة تراخيص التعدين

والنقل وشركائهم مهما كان وضعهم القانوني و بدون النظر إلى أصل وتوزيع رؤوس أموالهم و جنسيتهم ومركزهم الاجتماعي .

البند 7 : تمتنع الجزائر عن القيام بأي خطوة من شأنها رفع التكاليف أو وضع عقبة أمام ممارسة الحقوق التي سبق ذكرها ، مع مراعاة الظروف الاقتصادية العادية ولن تمس حقوق ومصالح المساهمين وحاملي الحصص أو الدائنين لأصحاب تراخيص التعدين والنقل أو شركائهم أو المشروعات التي تعمل لحسابهم .

ب) الضمانات المستقبلية (امتيازات التعدين والنقل الجديدة) :

البند 8 : تمنح الجزائر في خلال ستة أعوام من تاريخ تنفيذ هذه النظم ، الأولوية للشركات الفرنسية بشأن منح تراخيص التنقيب والاستغلال في حالة تساوي العروض المقدمة الخاصة بالمناطق التي لم تخصص بعد للاستغلال أو أصبحت معدة .

يحدد القانون الجزائري نظام العمل فيها مع احتفاظ الشركات الفرنسية بنظام قانون نفط الصحراء المشار إليه في الفقرة رقم «1» السابقة ، وذلك فيما يتعلق بامتيازات التعدين التي تدخل تحت ضمان الحقوق المكتسبة .

يقصد بالشركات الفرنسية في هذه الفقرة الشركات التي تخضع لإشراف أفراد حقيقيين أو معنويين من الفرنسيين .

البند 9 : لا تقدم الجزائر على أي إجراء تمييزي يمس بمصالح المؤسسات الفرنسية وشركائها المعنيين بالمد عن المحروقات السائلة أو الغازية واستغلالها .

ج) نظم عامة :

البند 10 : تتم بعملة الفرنك ، عمليات بيع وشراء الهيدروكاربور الناتج من الصحراء ، والمعد مباشرة أو بعد التعديلات الفنية ، لتموين فرنسا أو البلاد الأخرى الداخلة في منطقة الفرنك . لتصدير هيدروكاربور الصحراء خارج منطقة الفرنك ، يطرح للمناقشة الحرة ، وتستفيد الجزائر من النقد الأجنبي الناتج عنه .

تحدد كيفية تطبيق هذا المبدأ ، اتفاقيات التعاون النقدي التي أشرنا إليها في المادة «11» من الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي .

الباب الثاني : المواد المعدنية الأخرى

البند 11 : تكفل الجزائر سلامة الحقوق الخاصة بامتيازات التعدين التي منحتها الجمهورية الفرنسية والمتعلقة بالمواد المعدنية الأخرى غير الهيدروكاربور .

يبقى نظام هذه الامتيازات مطابقا للنظم المطبقة عند وقف إطلاق النار .

وتختص هذه الفقرة بمجموعة امتيازات التعدين التي أصدرتها فرنسا قبل تقرير المصير ولن تصدر فرنسا تراخيص جديدة للتنقيب في المناطق التي لم تخصص بعد لذلك إلا إذا كانت هذه المناطق قد أعلن عنها قبل هذا التاريخ في الجريدة الرسمية للجمهورية الفرنسية لإجراء التنقيب فيها .

البند 12 : تستطيع الشركات الفرنسية أن تطلب منحها تراخيص وامتيازات جديدة بنفس الشروط التي تخضع لها الشركات الأخرى ، وستتمتع الشركات الفرنسية بمعاملة مماثلة لتلك التي تتمتع بها الشركات الأخرى وذلك فيما يختص بممارسة الحقوق المترتبة على امتيازات التعدين .

الباب الثالث : الهيئة الفنية لاستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء

البند 13 : يعهد باستثمار ثروات باطن الأرض بالصحراء إلى هيئة فرنسية جزائرية طبقا للشروط المبينة في الفقرة التالية :

البند 14 : تؤسس الجزائر وفرنسا هذه الهيئة وستشكل عند تنفيذ هذا الاتفاق يدير الهيئة مجلس مكون من عدد متساو من ممثلى الدولتين المؤسستين ولكل عضو في المجلس ، بما في ذلك الرئيس ، صوت واحد .

يناقش المجلس أوجه نشاط الهيئة المختلفة ، وتتخذ القرارات بأغلبية الثلثين وذلك فيما يتعلق بالأمور التالية :

- تعيين الرئيس والمدير العام .

– تقدير النفقات التي ستأتي في الفقرة «16» .

وتتخذ القرارات الأخرى بالأغلبية المطلقة .

يشترط عند اختيار الرئيس والمدير العام أن يكون أحدهما جزائري الجنسية والآخر فرنسي الجنسية .

يحدد المجلس اختصاصات كل من الرئيس والمدير العام .

البند 15 : للهيئة شخصيتها المدنية واستقلالها المالي ، وتحت تصرفها جهاز فني وإداري ، وللدولتين المؤسستين الأفضلية في تشكيل أفراده .

البند 16 : على الهيئة مهمة استثمار ثروات باطن الأرض ، ولهذا الغرض تهتم بصفة خاصة بالتنمية وبمجموع الأعمال اللازمة لأوجه نشاط التعدين ، وتقرر الهيئة في كل عام مشروع برنامج خاص بالمصاريف والدراسة والصيانة والحصر ، يجوز قبول الدولتين المؤسستين .

البند 17 : يحدد دور الهيئة في مجال التعدين كالآتي :

1) تضع الجزائر بعد أخذ رأي الهيئة ، النصوص ذات الصفة القانونية أو الرسمية الخاصّة بنظام التعدين أو النفط .

2) تبحث الهيئة طلبات تراخيص التعدين والحقوق المترتبة عليها وتقر الحكومة الجزائرية الاقتراحات التي تعرضها الهيئة وتمنح تراخيص التعدين .

3) تكفل الهيئة الرقابة الإدارية على الشركات سواء كانت ذات ترخيص أو عقد امتياز .

البند 18 : نفقات الهيئة تشمل الآتي :

نفقات التشغيل .

نفقات صيانة المنشآت القائمة .

نفقات التجهيز الجديد .

وتتكون موارد الهيئة من مساهمة الدولتين العضويتين ، كل بنسبة عدد أعضائه في مجلس الإدارة .

تكمل هذه الموارد بمبلغ إضافي من الحكومة الجزائرية لا يقل عن 12 من إنتاج النفط الخاص بالحكومة الجزائرية ، وذلك في خلال ثلاث سنوات قابلة للتجديد من تاريخ تقرير المصير .

الباب الرابع : التحكيم

جميع التنظيمات المخالفة والدعاوي والمنازعات بين السلطة العامة وأصحاب الحقوق المذكورة في الباب الأول «أ» السابق ، يكون مرجعها النهائي هيئة تحكيم دولية يكون تنظيمها وعملها طبقا للمبادئ التالية :

يحدد كل فريق من المتخاصمين حكمًا ، ويختار الحكمان ثالثا يكون هو رئيس المحكمة ، وفي حالة عدم الاتفاق على هذا التحديد يطلب من رئيس محكمة العدل الدولية أن يقوم بهذا التحديد بناء على طلب الطرف الأسبق إليه ،

تبت المحكمة في الأمور بأغلبية الأصوات .

يرفض رفع الدعوى ثانية .

يعتبر الحكم نافذا بدون الحاجة إلى إصدار أوامر بالتنفيذ في أراضي الطرفين . يعتبر الحكم نافذا خارج أراضي الطرفين خلال الثلاثة أيام التي تلى النطق بالحكم .

إعلان المبادي الخاصة بالتعاون الثقافي

الباب الأول : التعاون

المادة 1 : تتعهد فرنسا ، في حدود امكانياتها ، بوضع الوسائل اللازمة تحت تصرف الجزائر لمساعدتها في تطوير التعليم وفي التدريب المهنى والبحث العلمي في الجزائر . وفي إطار المعونة الثقافية والعلمية والفنية ، تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر هيئة التدريس والفنيين والمتخصصين والباحثين الذين تحتاج إليهم في التعليم والتفتيش وتنظيم الامتحانات والمسابقات وسير المرافق الإدارية والأبحاث . تقدم لهذه الهيئة التسهيلات والضمانات اللازمة لاتمام رسالتها ، وتسير طبقا للنظام المنصوص عليه في الاتفاق الخاص بمبادئ التعاون الفني .

المادة 2 : لكل من البلدين حق إقامة منشآت تعليمية ومعاهد جامعية في البلد الآخر . سيكون التعليم مطابقا لمناهج وجداول وأساليب التربية الخاصة بكل بلد ، ويمنح شهاداته الخاصة به ، ويكون لرعايا الدولتين حرية الالتحاق بهذه المدارس ، والمعاهد . تحتفظ فرنسا في الجزائر بعدد من المنشآت التعليمية وسيتم باتفاق خاص بين الدولتين وضع قائمة بمباني التعليم وشروط توزيعها بينهما .

ستتضمن المناهج التي تسير عليها هذه المنشآت التعليمية ، تعليم اللغة العربية في الجزائر واللغة الفرنسية في فرنسا .

يحدد اتفاق خاص كيفية مراقبة هذه المنشآت في البلد الذي توجد فيه . يعلن مقدما قبل إقامة منشآة تعليمية في إحدى البلدين حتى تعطى الفرصة لسلطات إحدى البلدين باعداد ملاحظاتها واقتراحاتها للوصول بقدر الامكان إلى اتفاق بشأن كيفية إقامة هذه المنشآت التعليمية .

تلحق المنشآت المقامة بكل بلد بمكتب ثقافي وجامعي .

تسهل كل بلد مهمة المرافق والأشخاص المكلفين بادارة ومراقبة منشآت بلادهم في البلد الآخر .

المادة 3 : يفتح كل بلد أبواب منشآت التعليم العامة أمام تلاميذ وطلاب البلد الآخر . وإذا كان عدد التلاميذ كافيا في إحدى هذه المنشآت يستطيع كل بلد أن ينظم داخل منشآته التعليمية أقساما خاصة تتبع نفس البرامج والجداول والنظم المتبعة في التعليم العام بالبلد الآخر .

المادة 4 : تضع فرنسا تحت تصرف الجزائر الوسائل اللازمة لمساعدتها في تطوير التعليم العالي والبحث العلمي ، ولجعل التعليم في هذه المجالات في مستوى التعليم بالجامعات الفرنسية . تنظم الجزائر في جامعاتها ، في حدود امكانياتها دراسة ذات أسس مشتركة مع الجامعات الفرنسية من حيث البرامج والدراسة والامتحانات .

المادة 5 : للدرجات والشهادات العلمية الصادرة في الجزائر وفرنسا والتي تخضع لنفس البرامج والدراسة والامتحانات ، قيمتها في البلدين .

تجري معادلة للدرجات والشهادات العلمية التي تخضع لبرامج دراسية وامتحانات مختلفة وذلك باتفاقات خاصة .

المادة 6 : في استطاعة رعايا كل من البلدين سواء كانوا أشخاصا معنويين أو حقيقيين فتح منشآت تعليمية خاصة في البلد الآخر مع مراعاة القوانين والنظم الخاصة بالنظام العام وآداب السلوك والصحة ، والشروط الخاصة بالشهادات وأي شرط آخر يمكن الاتفاق عليه .

المادة 7 : يسهل كل بلد لرعايا البلد الآخر الالتحاق بمنشآت التعليم والبحث التابعة لها ، وذلك بتنظيم التدريب وجميع الوسائل المناسبة كمنح للدراسات والأبحاث وكالإعارات التي تمنح لمستحقيها بواسطة سلطات بلدهم بعد أخذ رأي المسئولين في كل من البلدين .

المادة 8 : يكفل كل من البلدين في أرضه ، لأعضاء هيئة التعليم العام والخاص للبلد الآخر الحريات التي تقتضيها التقاليد الجامعية .

الباب الثاني : التبادل الثقافي

المادة 9 : يسهل كل من البلدين في أرضه ، دخول ونشر جميع وسائل التعبير عن الرأي الخاصة بالبلد الآخر .

المادة 10 : يشجع كل من البلدين في أرضه دراسة اللغة والتاريخ والحضارة الخاصة بالبلد الآخر . ويسهل الدراسات التي تجري في هذه الميادين والمهرجانات الثقافية التي ينظمها البلد الآخر .

المادة 11 : يحدد اتفاق مشترك فيما بعد ، كيفية المساعدة الفنية التي تقدمها فرنسا للجزائر في ميدان الإذاعة والتلفزيون والسينما .

الباب الثالث

المادة 12 : تنطبق المساعدة المذكورة في باب التعاون الاقتصادي والمالي في المجالات المشار إليها في هذا التصريح .

إعلان المبادئ الخاصة بالتعاون الفني

المادة 1 : تتعهد فرنسا بما يلي :

أ) تقديم مساعدتها الفنية ، وتكفل للجزائر حصولها على المعلومات الخاصة بالدراسات والأبحاث والتجارب .

ب) وضع هيئات للدارسة والأبحاث والتجارب تحت تصرف الجزائر في حدود امكانياتها للقيام بأعمال محددة للحكومة الجزائرية تبعا لارشاداتها ، وللقيام بدراسات والمساهمة في تنفيذ أو إقامة أو إعادة تنظيم أحد المرافق :

ج) فتح أبواب منشآت التعليم والدراسات . العملية أمام المرشحين الذين تقدمهم السلطات الجزائرية وتوافق عليهم السلطات الفرنسية . كما تتعهد فرنسا بتنظيم أوقات التدريب ودورات الدراسة والاعداد ، تعقد في المدارس العملية وفي المراكز الخاصة وفي الإدارات العامة .

د) وضع أعضاء فرنسيين تحت تصرف الجزائر ، في حدود امكنياتها لتقديم المعونة في المجالين الإداري والفني .

المادة 2 : من أجل استمرار الخدمات وتسهيل تنظيم التعاون الفني تتعهد السلطات الجزائرية بما يلي :

تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسماء الموظفين الفرنسيين الذين تنوى الاستغناء عنهم وتطلعها أيضا على قائمة بالوظائف التي تريد أن تعهد بها إلى موظفين فرنسيين .

ألا يستغنى عن الموظفين الفرنسيين الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير إلا بعد أن تطلع الحكومة الفرنسية على قائمة بأسمائهم وبعد اخطار الذين يعنيهم الأمر وذلك بشروط يحددها اتفاق خاص سابق .

المادة 3 : يعتبر الموظفون الفرنسيون - غير المتمتعين بالحقوق المدنية الجزائرية الذين كانوا يمارسون أعمالهم حتى يوم تقرير المصير وكانوا في مناصب لا تنوي السلطات الجزائرية إلغاءها - يعتبر هؤلاء الموظفون خاضعين للسلطات الجزائرية في إطار التعاون الفني ، إلا إذا رغبوا عكس ذلك .

المادة 4 : سيعد باتفاق مشترك كشف اجمالي بعد الرجوع إلى الكشوف التي أشرنا إليها في المادة «2» عن الوظائف التي توافق الحكومة الفرنسية تزويد الجزائر بمن يشغلها .

ويمكن إعادة النظر في هذا الكشف الاجمالي كل سنتين .

وسيخضع الموظفون المشار إليهم في المادة «3» والموظفون الذين ألحقتهم الجزائر بخدمتها طبقا للمادة «1» للسلطات الجزائرية لمدة محددة مبدئيا بسنتين .

للسلطات الجزائرية الحق في إعادة الموظفين في أي وقت إلى حكومتهم بشروط خاصة بالاخطار والمدة تحددها اتفاقيات تكميلية خاصة .

تستطيع السلطات الفرنسية سحب موظفيها من الجزائر بصفة شخصية على ألا يضر ذلك بسير العمل في الجزائر .

المادة 5 : يخضع الموظفون الفرنسيون الموضوعون تحت تصرف الجزائر للسلطات الجزائرية عند مباشرتهم أعمالهم . ولا يتلقون أوامر ولا يرجعون إلى سلطات غير السلطات الجزائرية التي يتبعونها نتيجة لاسناد الوظائف إليهم .

ولا يستطيعون القيام بأى نشاط سياسي في القطر الجزائري . ويمتنعون عن القيام بأي عمل يضر بالمصالح المادية أو المعنوية سواء للسلطات الجزائرية أو السلطات الفرنسية .

المادة 6 : تمنح السلطات الجزائرية لجميع الموظفين الفرنسيين المساعدة والحماية التي تقدمها لموظفيها الجزائريين ، كما تكفل لهم حق تحويل مرتباتهم بالشروط المنصوص عليها في الإعلان الخاص بمبادئ التعاون الاقتصادي والمالي ،

ولا يمكن تعريضهم لأية عقوبة إدارية إلا باعادتهم إلى حكومتهم ولا ينقلون إلا بعد أخذ موافقة كتابية منهم .

المادة 7 : ستحدد اتفاقيات تكميلية كيفية تطبيق هذه المبادئ التي أشرنا إليها . تنظم هذه الاتفاقيات ،**فيما** يتعلق بالنظم الخاصة بالموظفين ، طريقة تحديد مرتباتهم وتوزيع الأعمال المالية بين فرنسا والجزائر المتعلقة بانتقال الموظف وأسرته ، والتعويضات المحتملة ومساهمة الدولة في الضمان الاجتماعي والمعاش .

إعلان الاتفاق الخاص بالمسائل العسكرية

المادة 1 : تمنح الجزائر فرنسا حق استخدام قاعدة المرسى الكبير البحرية والجوية مدة خمسة عشر عاما ابتداء من تاريخ تقرير المصير . وفي الامكان تجديد المدة باتفاق بين البلدين . وتعترف فرنسا بالصفة الجزائرية للأرض المقام عليها قاعدة المرسى الكبير .

المادة 2 : تحدد قاعدة المرسى الكبير طبقا للخريطة المرفقة بهذا الإعلان .

تتعهد الجزائر بمنح فرنسا المعدات والتسهيلات اللازمة لتشغيل القاعدة في المنطقة المحيطة بها وفي مراكز معينة على الخريطة المرفقة تقع في الإدارات الآتية :

الأنقور ، بوتليليس ، ميسرجان ، جزر حبيبة ، وبلان .

المادة 3 : يعتبر مطار «لارتيج» ومنشأة أريال المبينين على الخريطة المذكورة ، كجزء من قاعدة المرسى الكبير ، وذلك لمدة ثلاث سنوات ، ويتبعان نفس النظام . يمكن استخدام مطار لارتيج ، بعد تشغيل مطار بوصفر كمطار احتياطي للهبوط إذا حتمت الظروف الجوية ذلك . وسيتم بناء مطار بوصفر في ثلاث سنوات .

المادة 4 : تستخدم فرنسا لمدة خمس سنوات المواقع التي توجد بها منشآت :

عين اكر ، رقان ومجموعة المنشآت في كولومب بيشار وحماجير والتي تبين الخريطة المرافقة حدودها . وتستخدم كذلك المحطات الفنية التابعة لها .

تقوم الجهات الفرنسية المختصة باتخاذ الإجراءات المؤقتة - بالاتفاق مع السلطات الجزائرية لتشغيل المنشآت الواقعة خارج هذه المحطات و بالأخص من حيث الحركة الأرضية والجوية .

المادة 5 : توضع تحت تصرف فرنسا تسهيلات الاتصالات الجوية على النحو التالي :

خلال خمس سنوات في مطارات كولومب بيشار وريجان ، وستتحول بعد ذلك هذه الأراضي إلى أراض مدنية تحتفظ فرنسا فيها بحق الاستفادة بالتسهيلات الفنية وحق المرور .

خلال خمس سنوات في مطارات عنابة و بوفاريك حيث ستحصل فرنسا على تسهيلات فنية وامكانيات المرور والتموين والإصلاح .

وسيتفق كل من البلدين على التسهيلات الخاصة بهاتين المنطقتين .

المادة 6 : لاتستخدم المنشآت العسكرية التي ذكرناها لأغراض هجومية .

المادة 7 : سيخفض عدد جنود القوات الفرنسية العاملة تدريجيا ابتداء من يوم وقف إطلاق النار . ونتيجة لذلك سيكون عدد الجنود في مدة اثنى عشر شهرا تحسب من يوم تقرير المصير ثمانية آلاف جندي .

ويتم ترحيل هؤلاء الجنود إلى أوطانهم بعد انتهاء المدة الثانية وهي أربعة وعشرون شهرا . وإلى أن تنتهي هذه المدة ستوضع تسهيلات لفرنسا بالنسبة للأراضي اللازمة لتجميع ونقل القوات الفرنسية .

المادة 8 : تعتبر الملحقات المرفقة جزءا مكملا لهذا الإعلان .

ملحق : فيما يختص بالمرسى الكبير :

المادة 1 : تشمل الحقوق التي حصلت عليها فرنسا بالنسبة لقاعدة المرسى

الكبير ، استخدام سطح الأرض وباطن الأرض والمياه الإقليمية والفضاء الجوي للقاعدة .

المادة 2 : للطيران الحربي الفرنسي وحده حرية الطيران في المجال الجوي لقاعدة المرسى الكبير ، الذي تشرف فرنسا على حركة الطيران فيه .

المادة 3 : يخضع السكان المدنيون في قاعدة المرسى الكبير لإشراف السلطات الجزائرية وذلك فيما لا يتعلق باستخدام أو تشغيل القاعدة .

تمارس فرنسا جميع السلطات اللازمة لاستخدام وتشغيل القاعدة خاصة بشأن الدفاع والأمن وحفظ النظام حينما يكون ذلك النظام متعلقا مباشرة بشؤون الدفاع والأمن الخاصين بالقاعدة .

كما تكفل الحكومة الفرنسية حفظ النظام وتحركات جميع المعدات الأرضية والجوية والبحرية وتساعد السلطات العسكرية الشرطة في مهمتها .

المادة 4 : ستخضع إقامة السكان الجدد في أرض القاعدة لشروط ضرورية يبينها اتفاق بين السلطات الجزائرية والسلطات الفرنسية .

وإذا اقتضى الأمر ، تقوم السلطات الجزائرية بإجلاء بعض أو جميع السكان المدنيين بناء على طلب السلطات الفرنسية .

المادة 5 : تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية كل شخص يخالف النظام بحيث يضر بدفاع وأمن القاعدة .

المادة 6 : تكفل ، في جميع الأحوال ، حرية المرور في الطرق التي تربط بين المنشآت التي تقع حول القاعدة ، والتي تربط هذه المنشآت بقاعدة المرسى الكبير .

المادة 7 : تستطيع السلطات الفرنسية تأجير وشراء جميع الأملاك المنقولة والعقارية والتي تراها ضرورية .

المادة 8 : تتخذ السلطات الجزائرية بناء على طلب السلطات الفرنسية ،

إجراءات مصادرة أو نزع الملكية التي تراها ضرورية لوجود عمل القاعدة . وتتم هذه الإجراءات بعد دفع تعويض عادل تتحمله السلطات الفرنسية ، متفق عليه من قبل .

المادة 9 : تتخذ السلطات الجزائرية إجراءات ضمان تموين القاعدة بالماء والكهرباء في جميع الأحوال ، واستخدام المرافق العامة .

المادة 10 : تمنع السلطات الجزائرية قيام أي نشاط خارج القاعدة من شأنه الحاق ضرر باستخدام القاعدة ، كما تتخذ - بالاتصال بالسلطات الفرنسية - جميع الإجراءات الخاصة بضمان الأمن في القاعدة .

فيما يختص بالمواقع

المادة 11 : تتعهد فرنسا في المواقع التي أشرنا إليها في المادة (4) من هذا الإعلان بإعداد هيئة الموظفين ، وإعداد المنشآت ، وتقوم بصيانة المعدات والأجهزة الفنية اللازمة لها .

المادة 12 : تتعهد السلطات الفرنسية بهيئة الموظفين في مطارات ريجان وكولوب بشار وعين أمجيل وأن تقوم بصيانة المخازن والمنشآت والمعدات والأجهزة الفنية التي تراها ضرورية .

المادة 13 : تسلم السلطات الفرنسية إلى السلطات الجزائرية ، كل شخص يخالف النظام العام في الأماكن والمطارات التي أشرنا إليها سابقا ، أو لوجوده فيها بدون سبب .

فيما يختص بالتسهيلات الجوية

المادة 14 : تملك الحكومة الفرنسية محطات رادار ، ريجيه وبوزيرى ، وتستعمل هذه المحطات لتأمين الملاحة الجوية العامة ، مدنية كانت أو عسكرية .

المادة 15 : تقوم السلطات الجزائرية بحفظ الأمن خارج المطارات المشار إليها في الفقرة الثانية من المادة الخامسة من هذا الإعلان ، كما تتخذ كلما استدعى الأمر الإجراءات اللازمة لتشغيل المنشآت .

المادة 16 : يستخدم الطيران الحربي الفرنسي ، مع مراعاة نظم الملاحة الجوية ، الفضاء الجوي الذي يربط بين المطارات التي لفرنسا حق استخدامها .

المادة 17 : تتعاون الأرصاد الجوية الفرنسية والجزائرية وتتبادل المساعدة . فيما يختص بتسهيلات التنقل البري :

المادة 18 : يتنقل أفراد القوات الفرنسية وجميع المعدات والأفراد المعزولين عن هذه القوات ، بحرية بالطرق البرية بين جميع المراكز التي ترابط فيها هذه القوات . ولها أن تستخدم جميع السكك الحديدية والطرق البرية الموجودة في الجزائر .

يتفق مع السلطات الجزائرية بشأن التنقلات الهامة .

فيما يختص بتسهيلات التنقل البحري

المادة 19 : للسفن الفرنسية التي تنقل الأفراد والعدد الحربية حق الدخول في بعض الموانئ الجزائرية .

وستنظم الحكومتان كيفية التطبيق .

اتلمادة 20 : وستنظم الحكومتان كيفية دخول السفن الحربية في اتفاق خاص .

فيما يختص بالمواصلات السلكية واللاسلكية :

المادة 21 : لفرنسا حق استخدام المواصلات السلكية واللاسلكية الخاصة بقاعدة المرسى الكبير ، والمنشآت الفرنسية الواقعة في المحطات الجوية والمواقع المذكورة في المادة «4» من هذا الإعلان . وتتعامل مباشرة مع الاتحاد الدولي للمواصلات اللاسلكية فيما يتعلق بهذا الشأن .

المادة 22 : تستطيع القوات الفرنسية أن تستخدم طرق الاتصال البرقي والتليفوني بالجزائر لترتبط بنفسها وخاصة شبكات «هوتزن» للمواصلات بين المراكز التالية :

وهران - عنابة مع مراكز اتصال - شريبه - سطيف - كاف العقال - بوزيزي .

وهران – كولومب بيشار مع مراكز اتصال – سعيدة – مشرية – عين الصفراء .

وستحدد اتفاقيات لاحقة شروط استخدام المنشآت الفنية الخاصة بذلك .

فيما يختص بوضع القوات في الجزائر :

المادة 23 : يقصد بأفراد القوات الفرنسية التي ينطبق عليها هذا النظام :

أ) قوات الأسلحة الثلاثة التي في الخدمة ، أو المسرحة أو التي هي في عطلة بالجزائر .

ب) الموظفون المدنيون الذين يعملون مع القوات الفرنسية سواء أكان عملا ثابتا أم بعقد فيما عدا المواطنين الجزائريين .

ج) الأشخاص الذين يعيشون في كنف الفئات السابقة .

المادة 24 : يدخل أفراد القوات الفرنسية الجزائر ويخرجون منها بعد تقديم الأوراق التالية فقط : بطاقة تحقيق الشخصية ، مدنية أو عسكرية ، أو جواز سفر .

وبالنسبة للأفراد المدنيين بطاقة تحقيق شخصية وشهادة الإنتماء إلى القوات الفرنسية ، ولهؤلاء الأفراد حق التنقل بحرية في الجزائر .

المادة 25 : تلزم الوحدات والكتائب بارتداء الزي العسكري .

وسيحدد اتفاق لاحق زي الأشخاص الذين يقيمون في أماكن منعزلة .

يسمح لأعضاء القوات المسلحة في حالة بعدهم عن وحداتهم بحمل السلاح بصورة ظاهرة .

فيما يختص بالنظم القضائية

المادة 26 : المخالفات التي يرتكبها أفراد من القوات المسلحة – من العاملين أو الموجودين داخل المنشآت الفرنسية – وحينما لا تكون هذه المخالفات ضارة بمصلحة الجزائر وخاصة الأمن العام ، تكون من اختصاص المحاكم العسكرية الفرنسية .

تستطيع السلطات الفرنسية أن تقبض على الأشخاص الذين يرتكبون هذه المخالفات .

المادة 27 : يسلم في الحال إلى السلطات الجزائرية لمحاكمتهم الأشخاص الذين يحملون الجنسية الجزائرية وارتكبوا مخالفات داخل المنشآت .

المادة 28 : كل مخالفة لم يرد ذكرها في المادة 26 التي ذكرت تكون من اختصاص اختصاص المحاكم الجزائرية ، وتستطيع الحكومتان مع ذلك التنازل عن ممارسة حقهما القضائي .

المادة 29 : يسجن أفراد القوات المسلحة الفرنسية الذين يحاكمون أمام القضاء الجزائري . والذين يرى ضرورة سجنهم ، ويسجنون في سجون تابعة للسلطات العسكرية الفرنسية ويحضرون بعد طلب السلطات القضائية الجزائرية .

المادة 30 : وفي حالة القبض على أحد أفراد القوات الفرنسية متلبسا بالجريمة ، تسلمه فورا السلطات الجزائرية إلى السلطات الفرنسية لمحاكمته إذا كان ذلك من اختصاصها .

المادة 31 : لأفراد القوات الفرنسية الذين يحاكمون أمام محكمة جزائرية ، الحق في ضمان العدالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وعرف الدول الديمقراطية .

المادة 32 : تقدم الدولة الفرنسية التعويض العادل عن الخسائر التي أحدثتها بدون قصد القوات المسلحة وأفراد هذه القوات خلال الخدمة والتي يمكن إثباتها بوضوح وفي حالة الخلاف تلجأ الحكومتان إلى التحكيم .

ومع مراعاة أحكام الفقرة السابقة ، تختص المحاكم الجزائرية بالنظر في المخالفات المدنية الموجهة ضد أفراد القوات المسلحة .

وتقدم السلطات الفرنسية مساعدتها للسلطات الجزائرية حينما تطلب منها ذلك ، لضمان تنفيذ أحكام المحاكم الجزائرية في الأمور المدنية .

فيما يخص بالنظم الاقتصادية والمالية

المادة 33 : تستطيع القوات الفرنسية المسلحة وأفراد هذه القوات الحصول على الأموال والخدمات اللازمة لهم محليا بنفس الأوضاع التي تسرى على المواطنين الجزائريين .

المادة 34 : تستطيع السلطات العسكرية الفرنسية أن تمتلك إدارة للبريد الحربي ذات صفة عسكرية .

المادة 35 : تحدد اتفاقيات لاحقة النظم الخاصة بالضرائب .

إعلان المبادئ الخاصة بتسوية المنازعات (1)

تحل فرنسا والجزائر المنازعات التي قد تحدث بينهما بالطرق السلمية سواء بالصلح أو التحكيم . تستطيع كل من الدولتين الإلتجاء فورا إلى محكمة العدل الدولية إذا لم يتم الاتفاق على إجراءات هذه المحاكمات .

(1) نظرا لتعذر الحصول على : نسخة عربية لهذا النص لجأنا إلى هذه الترجمة الواردة في كتاب جوات حيليسبي «ثورة الجزائر» (الدار المصرية للتأليف) . وقد أضفنا إلى هذا النص الفقرة الأخيرة والتي تقول : «تحل فرنسا والجزائر المنازعات الخ...» بالعربية يبدو أن المترجمين كانا قد نسيها . كما أعدنا ترتيب النص العربي المترجم طبقا لترتيب النص الفرنسي الأصلي .

الملحق رقم 13

الهيئة التنفيذية المؤقتة

ان مهمة الهيئة التنفيذية المؤقتة ، هي تسيير الشؤون العامة في الجزائر فيما بين توقف اطلاق النار والاستقلال ، وهي تعمل بالتنسيق مع المحافظ السامي الفرنسى في الجزائر . تتولى الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، والحكومة الفرنسية باتقاق بينهما ، تعيين اعضاء الهيئة التنفيذية المؤقتة :

- الرئيس : عبد الرحمان فارس .
- نائب الرئيس : روجي روت .
- مندوب للشوؤن العامة : الدكتور شوقي مصطفاي (رئيس مجموعة الجبهة) .
- مندوب للشؤون الاقتصادية : بلعيد عبد السلام .
- مندوب للزراعة : امحمد الشيخ .
- مندوب للشؤون المالية : جان منوني .
- مندوب للشؤون الادارية : عبد الرزاق شنتوف .
- مندوب للأمن العام : عبد القادر الحصار .
- مندوب للشؤون الاجتماعية : بومدين حميدو .
- مندوب للأشغال العامة : شارل كونيق .
- مندوب للشؤون الثقافية : الشيخ ابراهيم بيوض .
- مندوب للبريد : محمد بن تفتيفة .

التسلسل الزمني للأحداث الهامة

25/1919	العمل السياسي للأمير خالد من أجل الاصلاحات .
1926	نجم شمال افريقيا (يطالب بالاستقلال للجزائر) (مصالي الحاج) (1) .
28/1927	اتحادية النواب (الاندماج) محمد الصالح بن جلول، فرحات عباس .
1931	
5 ماي	جمعية العلماء (الاصلاح) عبد الحميد بن باديس .
1936	
7 جوان	المؤتمر الاسلامي الجزائري الذي ضم كلا من النواب ، وجمعية العلماء ، والشيوعيين (ضم الجزائر لفرنسا) .
جويلية	الفرع الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي يتحول الى حزب شيوعي جزائري .
1937	
26 جانفي	حل نجم شمال افريقيا .
11 مارس	تأسيس حزب الشعب الجزائري (مصالي الحاج) .
1938	الانشقاق بين بن جلول وعباس ، هذا الأخير يؤسس الاتحاد الشعبي الجزائري .

(1) كل منظمة سياسية أو ثقافية تذكر هنا ستكون مصحوبة باسم زعيمها أو عناصرها الأساسيين .

1939

26 سبتمبر حطر حزب الشعب الجزائري وأعتقال قادته الأساسيين. حزب الشعب يدخل في العمل السري .

1940

17 افريل وفاة الشخ عبد الحميد بن باديس ، يخلفه على رئاسة جمعية العلماء البشير الابراهيمي .

1943

10 فيفري بيان الشعب الجزائري (دستور وحكومة) (فرحات عباس) .

1944 حزب الشعب الجزائري وجمعية العلماء والنواب يؤسسون حركة احباب البيان والحرية .

حزب الشعب الجزائري يكثف من عمله السري .

1945

مارس مؤتمر أحباب البيان والحرية يتبنى أطروحات حزب الشعب الجزائري : جنسية جزائرية ، دستور جزائري ، برلمان منتخب ، حكومة جزائرية ، علم جزائري .

ماي مظاهرات شعبية ، قمع دموي في منطقة قسنطينة ، اعتقالات واسعة النطاق شملت أهم القادة الوطنيين .

1946

افريل انشاء الاتحاد الديموقراطي للبيان الجزائري (فرحات عباس) .

نوفمبر حزب الشعب الجزائري يشارك في انتخابات المجلس الوطني الفرنسي تحت شعار «حركة الانتصار للحريات الديقمراطية»، (ح.ا.ح.د) ويفوز بخمسة نواب منتخبين .

1947	
16/15 فيفري	المؤتمر الأول لحزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يقرر مواصلة النشاط السري لحزب الشعب الجزائري ، وانشاء جهاز علني : حركة الانتصار للحريات الديموقراطية ومنظمة مسلحة (المنظمة الخاصة) (م.خ) ستكون نواة جيش التحرير الوطني الذي سيأتي فيما بعد، حزب الشعب الجزائري هو المنظمة الأم التي تستمد منها كل من حركة الانتصار والمنظمة الخاصة مناضليها .
اكتوبر/نوفمبر	انتصار حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في انتخابات المجالس البلدية ومجالس الجماعات ، وذلك ، على أساس برنامج سياسي (مجلس تأسيسي جزائري) .
1948	
4 و 11 افريل	تزييف شامل لانتخابات المجلس الجزائري الذي أنشئ بموجب القانون الأساسي سنة 1947 «الممنوح». اعتقال اكثر من نصف مرشحي حركة الانتصار الحريات الديمقراطية واستعمال القوة ضد الناخبين المسلمين من طرف الادارة الاستعمارية .
ديسمبر	اللجنة المركزية لحزب الشعب-حركة الانتصار للحريات الديمقراطية في دورتها المنعقدة بزدين (الشلف) تقرر منح الأولوية للمنظمة الخاصة .
1949	تدعيم المنظمة الخاصة وهياكل حزب الشعب - حركة الانتصار والمنظمات التابعة له : الكشافة ، الطلبة ، الجمعيات الثقافية والرياضية ، الخ ...، تعزيز الدعاية داخل الوطن وخارجه ، اشتداد القمع بكل أنواعه ، الأزمة البربرية .

1950

مارس/افريل القوات الاستعمارية تقوض المنظمة الخاصة .

1951

5 أوت تأسيس الجبهة الجزائرية للدفاع عن الحريات الديموقراطية واحترامها بمشاركة حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديموقراطية والاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وجمعية العلماء ، والحزب الشيوعي الجزائري على أساس برنامج يقتصر على الدفاع عن الحريات الديمقراطية .

1952

14 ماي القاء القبض على مصالي الحاج بالشلف وارغامه على الاقامة الجبرية بنيور (فرنسا) .

1953

6/4 افريل المؤتمر الثاني لحزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية يصادق على عدة لوائح على الصعيد الايديولوجي والاقتصادي والاجتماعي وكذلك على صعيد الكفاح المسلح (المنظمة الخاصة) (م.خ)

10 ديسمبر نداء حزب الشعب - حركة الإنتصار من أجل مؤتمر وطني جزائري (مجلس وطني ذوسيادة) .

1954

جانفي انشقاق حزب الشعب الجزائري - حركة الانتصار للحريات الديمقراطية الى اتجاهين اثنين : اللجنة المركزية وجماعة مصالي الحاج؛ يشكل أنصار مصالي الأغلبية الساحقة، وبينما كان مصالي يطالب بالسلطة المطلقة لتسيير الحزب ، كانت اللجنة المركزية تدافع عن مبدإ القيادة الجماعية .

مارس ظهور اتجاه ثالث : اللجنة الثورية للوحدة والعمل المتكونة

	من بعض أعضاء اللجنة المركزية ، وبعض قدماء المنظمة الخاصة ؛ الهدف : عقد مؤتمر توحيدي يجمع كل آتجاهات الحزب .
جوان	اجتماع الأعضاء (22) للجنة الثورية للوحدة والعمل ، المتكونة من قدماء المنظمة الخاصة فقط ، وتعيين قيادة جماعية تضم ستة أعضاء (6) برأسهم بوضياف ؛ هذا الاجتماع يقرر الانفصال بين اللجنة المركزية واللجنة الثورية للوحدة والعمل مع بقاء العلاقات قائمة بين الهيئتين .
15/13 جولية	انعقاد مؤتمر هورنو ببلجيكا (المصاليون) .
16/13 أوت	انعقاد مؤتمر الجزائر (العاصمة) (أنصار اللجنة المركزية) . المؤتمر يصادق على القانون الأساسي للحزب .
أكتوبر	الأعضاء الستة للجنة الثورية للوحدة والعمل يحددون اول نوفمبر كتاريخ لإعلان الثورة . اللجنة المركزية تؤيد العمل المسلح وتهدف في نفس الوقت الى تأجيل تاريخ الثورة بعض الوقت من أجل تحضير واستعداد احسن .
أول نوفمبر	ميلاد جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني ، ونشر بيان أول نوفمبر 1954 الذي طالب بإقامة «الدولة الجزائرية الديمقراطية الإجتماعية ذات السيادة في إطار المبادئ الإسلامية». قيام جنود جيش التحرير بالعمليات العسكرية الأولى في كامل التراب الوطني . الجيش الفرنسي يلقي بكل ثقله لقمع الشعب في الأوراس .
ديسمبر	مصالي الحاج يؤسس «الحركة الوطنية الجزائرية» (ح.و.ج)

1955

18 افريل — انعقاد المؤتمر الأفرو آسيوى بباندونغ (اندونيسيا) .

20 أوت — عمل مسلح واسع النطاق قام به جيش التحرير الوطني . في شمال قسنطينة .

30 أوت — اعلان حالة الطوارئ في كامل التراب الجزائري .

أكتوبر — عمل مسلح بعمالة وهران قام به جيش التحرير الوطني .

1956

فيفري — ميلاد الاتحاد العام للعمال الجزائريين (ا.ع.ع.ج.) .

2 مارس — استقلال المغرب الأقصى .

12 مارس — المجلس الوطني الفرنسي بما فيه النواب الشيوعيون يصوت على منح السلطات الخاصة لقي مولي زعيم الحزب الاشتراكي (الفرع الفرنسي للمنظمة الدولية العمالية) هذه السلطات كانت موجهة لتعزيز الجيش الاستعماري في الجزائر .

20 مارس — استقلال تونس .

20 أوت — مؤتمر الصومام يعين المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، ولجنة التنسيق والتنفيذ كهيئتين لقيادة جبهة التحرير الوطني .

المجلس الوطني للثورة الجزائرية ، وهو عبارة عن برلمان جبهة التحرير الوطني يمثل مختلف الاتجاهات الوطنية الاسلامية : حزب الشعب الجزائري – حركة الانتصار للحريات الديمقراطية ، الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، جمعية العلماء ؛ الحزب الشيوعي يستبعد من هذا المجلس .

مؤتمر الصومام يقرر الشروع في هيكلة جيش التحرير الوطني عبر كامل التراب الجزائري ، ويصادق على البرنامج السياسي لجبهة التحرير الوطني .

22 اكتوبر الطيران الفرنسي يعترض سبيل طائرة «الزعماء الخمسة» ويجبرها على الهبوط في الجزائر وقد كان من بينهم أربعة من قادة جبهة التحرير الوطني كانوا في طريقهم من الرباط الى تونس لحضور الندوة المغربية المشتركة التي من المفترض ان يشارك فيها كل من محمد الخامس، وبورقيبة وجبهة التحرير الوطني .

29 أكتوبر اعتداء التحالف الثلاثي : فرنسا ، انجلترا ، واسرائيل على قناة السويس .

1957

28 جانفي

4 فيري اضراب الثمانية ايام الذي سبقته وتبعته عمليات عسكرية في العاصمة التي كانت تعاني من حكم رجال المظلات الفرنسيين.

مارس / ماي خروج لجنة التنسيق والتنفيذ من الجزائر .

20 / 28 أوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بالقاهرة يجري تعديلا على لجنة التنسيق والتنفيذ التي زيد عدد أعضائها من خمسة الى اربعة عشرة ، القادة الخمسة لجبهة التحرير الوطني المعتقلون يعينون أعضاء «شرفيون» فيها .

1958

8 فيفري الطيران الفرنسي يقصف ساقية سيدي يوسف (بتونس) .

15 ماي القادة العسكريون الفرنسيون بالجزائر يدعون الجنرال ديغول إلى تولي الحكم في فرنسا .

1 جوان المجلس الوطني الفرنسي ينصب ديغول .

25 أوت	جبهة التحرير الوطني تقوم بعمل مسلح في فرنسا .
19 سبتمبر	لجنة التنسيق والتنفيذ تتخلى عن مكانها لصالح الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (فرحات عباس) .
1959	
فيفري/أفريل	
جويلية/أوت	
سبتمبر	الجيش الفرنسي يشن هجوما واسع النطاق في مناطق من ولاية وهران ، والونشريس ، والقبائل الكبرى والصغرى ، وفي الحضنة . جيش التحرير الوطني يغير من استراتجيته حتى لايتعرض للقمع .
16 سبتمبر	خطاب ديغول حول تقرير المصير .
سبتمبر/ ديسمبر	أزمة خطيرة تقود الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الى مأزق . الرئيس يدعو القادة العسكريين لايجاد حل لهذا المشكل .
	عشرة عقداء من جيش التحرير الوطني يعقدون (اجتماع المائة يوم) الذي عين على اثره مجلس وطني جديد للثورة الجزائرية (1) .

(1) العقداء العشرة هم : الأخضر بن طوبال ، عبد الحفيظ بوالصوف ، بلقاسم كريم (ح.م.ج.م) عبيدي الحاج الاخضر (الولاية 1)، علي كافي (الولاية 2) ، محمد يزوران (السعيد) (الولاية 3) ، سليمان دهيلس (الولاية 4) ، بودغن بن علي (لطفي) (الولاية 5) ، السعيد محمدي (قائد جيش التحرير الوطني بالحدود الشرقية) ، هواري بومدين (قائد جيش التحرير الوطني بالحدود الغربية) .

ديسمبر	ديغول يعلن : اننا نصرف 1.000 مليار سنويا من أجل الحرب في الجزائر (ما يعادل في سنة 1986 ستة أضعاف المبلغ المذكور فرنك قديم) .
16 ديسمبر 1959	
18 جانفي 1960	المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس يوافق بالتصويت على مبدا انشاء قيادة أركان عامة لجيش التحرير الوطني ، كما يغير تشكيلة الحكومة الموقتة للجمهورية الجزائرية . الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية تعين فيما بعد بومدين على رأس قيادة الأركان العامة .
1960	
29/25 جوان	فشل المحادثات الجزائرية الفرنسية بمولان
13/10 ديسمبر	مظاهرات شعبية في عدة مدن كبرى بالجزائر .
1961	
فيفري	المنظمة المسلحة السرية للمتطرفين الفرنسيين تتأسس رسميا بأسبانيا .
20 فيفري	لقاء جزائري - فرنسي بلوسيرن (سوسيرا) .
26/22 ابريل	فشل محاولة الانقلاب التي قام بها الجنرالات الفرنسييون بالجزائر العاصمة ضد ديغول .
20 ماي	
13 جوان	مفاوضات ايفيان الأولى .
22/18 جويلية	الجيش الفرنسي يقمع التونسيين المتظاهرين من أجل جلاء الفرنسيين عن بنزرت (ألف قتيل) .

27/9 أوت المجلس الوطني للثورة الجزائرية يعين حكومة جديدة (بن خدة) .

5 سبتمبر ديغول يعترف بالصحراء كجزء لايتجزأ من التراب الجزائر .

17 أكتوبر الجزائريون يتظاهرون في باريس (مئات من القتلى) .

أكتوبر/نوفمبر اللقاءان : الجزائريان - الفرنسيان ببال (سويسرا)

في الجزائر، تصاعد العمليات الارهابية التي تقوم بها المنظمة المسلحة السرية .

1962

19/10 فيفري لقاء «لي روس» .

27/22 فيفري المجلس الوطني للثورة الجزائرية يصادق على مشروع اتفاقيات ايفيان .

18/7 مارس ايفيان الثانية . آخر لقاء جزائري - فرنسي والتوقيع على اتفاقيات ايفيان .

19 مارس وقف اطلاق النار .

ابريل/ماي المنظمة السرية الفرنسية تحاول تكوين جو إرهابي

1 جويلية الاستفتاء على تقرير المصير : الشعب الجزائري يصوت بنعم للاستقلال .

3 جويلية فرنسا تعترف بصفة رسمية باستقلال الجزائر .

أنجز طبعه على مطابع
ديوان المطبوعات الجامعية
الساحة المركزية بن عكنون ـ الجزائر

كانت اتفاقيات إيفيان مسك الختام الذى أنهيت به الحرب في الجزائر . فهل يكون معنى ذلك أنها باعت الثورة الجزائرية بأبخس الأثمان؟ لقد كانت هذه الإتفاقيات نتيجة مفاوضات طويلة وشاقة لم يدون تاريخها حتى الآن . فهل يمكن أن نعتبرها مجرد وسيلة لتشكيل استقلال ممنوح؟ أم هى تتويج باهر لاستقلال انتزع انتزاعا؟ وبعبارة أخرى : ماهو المعنى البعيد ، والمدى المديد لاتفاقيات إيفيان؟ هل كانت أرضية لاستعمار جديد؟ أم مساهمة كبرى فى تصفية استعمار؟ لقد بقي الذين صاغوا هذه الإتفاقيات من الجانب الجزائري - محتفظين بآرائهم الى حد الآن .

لأول مرة يتكلم واحد منهم بن يوسف بن خدة الرئيس السابق للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وخصم الجنرال ديغول فيدلي بآرائه فى هذه الإتفاقيات .

الثمن 49.00

Codification : 4.07.2341